

# الآلِيُّ الْحَسَانُ عَلَى مَحَارِمِ اللِّسَانِ

تأليف

العلامة المجدد الشيخ محمد الحسن بن أحمد الشريم البغدادي  
الجزائري الشنقيطي أستاذ اللغة بقاءه

شرح نظم محارم اللسان  
للعلامة محمد مولود بن أحمد فال - آؤ -  
البغدادي الموسوي رحمه الله تعالى

وَضَعَ مُهَارِيسُ: (الإمام) أحمد فال بن سيد أحمد  
أشرف على إخراج: أبو محمد بن محمد الحسن

طبع على نفقة السيد:  
محمد ولد الجبير في البغدادي

الآلِيُّ الْحَسَنُ  
عَلَى مَحَارِمِ اللِّسَانِ



الطبعة الأولى 1419-1998  
© جميع الحقوق محفوظة

# الآلِيُّ الْحَسَانُ عَلَى مَحَارِمِ اللِّسَانِ

تأليف

العلامة المجدد الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم البغدادي  
الجزائري الشافعي الطالعي

شرح نظم محارم اللسان  
للعلامة محمد بن محمد بن أحمد بن أحمد  
البغدادي الشافعي

وضع فهارسه: (العلم) أحمد بن أحمد بن أحمد  
أشرف على إخراجها: أبو محمد بن محمد بن أحمد

طبع على نفقة السيد:  
محمد ولد الجيداني البغدادي

أَحْمَدُ رَبِّي وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَرَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المرسلين، وعلى آله وصحابه أجمعين.

أما بعد فيقول الفقير إلى ربه الكريم، محمد الحسن بن أحمد الخديم : هذا تعليق قصدت به إيضاح نظم محارم اللسان للعلامة المجدد، وحيد دهره وفريد عصره محمد مولود بن أحمد قال اليعقوبي الموسوي، أمكنه الله فسيح جناته، وأفاض علينا من بركاته، وهذا التعليق كأنه تلمذة لشرح مؤلفه، وبه يبرز المكنون في صدقه، وإن كان لا يحتاج إلى التتميم، والفضل إنما هو للمتقدم، بيد أنه ربما زاد عليه، أو صرح بما أوماً هو إليه، أو نبّه على محتاج إلى التنبيه، فطفق لسان الحال ينشد فيه :

الطَّلُّ قَدْ يَبْدُو أَمَامَ الْوَيْلِ وَالْفَضْلُ لِلْوَابِلِ لَا لِلْطَّلِّ

وقد سميت : اللآلئ الحسان، على محارم اللسان. والله أسأل من فضله أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله من خالص العمل المقبول، فإنه جلُّ أكرم مسؤول وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قال — رحمه الله تعالى — :

«أحمد ربي» : مالكي أي أثني عليه بالجميل، واختار صيغة المضارع ؛ لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجديدي. «والصلاة» وهي من الله تعالى الإناعام، ومن العباد طلبه منه تعالى — كانت على نبي أو غيره، صدرت من ملك أو غيره — . «والسلام» وهو منه تعالى : إنعامه بالسلامة من المكار، ومن العبد طلبه منه سبحانه «على محمد» لقب مشعر بالمدح، منقول من اسم مفعول التحميد المضعف لتكثير الحمد، فهو ﷺ المحمود في الدنيا والآخرة، وعند الأولين والآخرين. «وآله» هم المؤمنون من بني هاشم فقط، وقيل وبني أخيه المنظب «الكرام» جمع

ما قَارَ ذُو الصَّمْتِ بِطَا النِّجَاةِ وَسِيعَ آلَافٍ مِنْ خَيْرَاتِ

كريم — : العزيز «ها» — ظرفية — «قَارَ ذُو الصَّمْتِ» — بالفتح : مصدر، وبالضم : اسماً — «بطا النِّجَاةِ» أي بتسعة أجزاء منها، ففي الجامع الصغير : «العافية عشرة أجزاء تسعة في الصمت والعاشر في العزلة عن الناس» المناوي : في الصمت أي السكوت إلا عن خير، والعزلة : الانفراد والتنجي عن الناس حيث استغنى عنهم واستغنوا عنه، فإن دعاه الشرع إلى مخالطتهم لتعلم أو تعليم فلا خير فيها ؛ وعليه نُزِلَت الإطلاقات المتبينة في مدحها وذمها، وإنما كان الصمت كذلك ؛ لما فيه من كف اللسان عن النطق فيما تنواه النفس، وذلك مع مخالطة الناس صعب شديد لا يحصل إلا بقهر النفس ومجاهدتها اهـ والحديث منكر قاله الحافظ العراقي.

وفي الترمذي : «من صمت نجا» ابن زكري قال ابن حجر : رواه ثقات. قال : والمعنى من صمت عن النطق بالشر نجا من العقاب. قال شارح الإحياء : والنجاة أبلغ من السلامة ؛ لأن السلامة قد يقتصر إطلاقها على الخلاص من شر الناس فهو خاص في الدنيا، والنجاة تعم الدنيا والآخرة، فكأنه قال : من صمت عما لا يعني وعن الفضول سلم في نفسه من شر الناس ومن شر الشيطان، ومن سلم منهما فقد نجا من تبعات الآخرة.

تنبيه : قال ابن حجر : الأحاديث الواردة في الصمت كمن صمت نجا، وحديث ابن أبي الدنيا بسند رجاله ثقات «أسر العبادة الصمت» لا يعارض حديث ابن عباس الذي جزم بفضيته الشيخ في التنبيه من النهي عن صمت يوم إلى الليل ؛ لاختلاف المقاصد في ذلك، فالصمت المرغب فيه ترك الكلام الباطل، وكذلك المباح إن جرَّ إليه، والصمت المنهي عنه : ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه، وكذا المباح المستوي الطرفين. وللعلمة حبيب بن الزائد رحمه الله تعالى :

من شأن الاخيار التحدث بما لا إثم فيه وجسوس انتمى.

«و» قَارَ أَيضاً بِ«سِيعِ آلَافٍ مِنْ خَيْرَاتِ» بلا مشقة ولا كلفة. قال بعض الحكماء : في الصمت سبعة آلاف خير، وقد اجتمع ذلك كله في سبع كلمات



هَذَا وَلَمَّا جَاءَ فِي اللِّسَانِ مَا جَاءَ مِنَ الضَّرَرِ بِالْإِنْسَانِ  
وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ يَشْهَدَانِ وَعَنْهُمَا يُسْأَلُ كَالْجَنَانِ

في كل كلمة منها ألف خير، وهن : حصن من غير حائط، زينة من غير حلي،  
راحة للكرام الكاتبين، هبة من غير سلطان، ستر للعيوب، عبادة من غير عناء،  
الاستغناء عن الاعتذار إلى أحد. انظر سراج الطالبين وميارة. وفي الجامع الصغير :  
«من دفع غضبه دفع الله عنه عذابه، ومن حفظ لسانه ستر الله عورته» المناوي :  
أي من الوقعة في أعراض الناس أو عن النطق بما يحرم الله ولقد أحسن القائل :

اغتنم ركعتين في ظلمة الليل — بل إذا كنت خالياً مُسْتَرِيحاً  
وإذا ما هَمَمْتَ باللغو في البيا — طل فاجعل مكانه تَسْبِيحاً  
فالتزام السكوت أولى من النطق — بق وإن كنت بالكلام فصيحاً.

«هذا ولما جاء في اللسان ما جاء من الضرر بالإنسان» وذلك أشهر من أن  
يذكر، فانظر بسط آفات اللسان في الإحياء ونصيحة زروق وشرحهما.

ابن حمدون : خطر اللسان عظيم، وهو أشد الجوارح السبعة وأكثرها فساداً،  
فقي الصحيح : «إن انعبد ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالاً فتبلغ من سخط الله  
ما لا يظن» وفي الحديث : «وהל يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد  
السنهم» رواه الترمذي عن معاذ وصححه وابن ماجه والحاكم. ومما أنشدوا :

احفظ لسانك أيها الإنسان لا يلدغك إنّه ثعبان  
كم في المقابر من قتيل لسانه كانت نهاب لقاء الشجعان.  
وللرياشي رحمه الله :

لعمرك إن في ذنبي لشغلاً لنفسي عن ذنوب بني أُميّة  
على ربّي حسائبهم إليه تنأى علم ذلك لا إليه  
وليس بضائري ما قد أتوه إذا ما الله أصلح ما نُدِيه.

«و» كان «السمع والبصر يشهدان» عليه غداً قال تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا مَا  
جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ﴾ الآية. البيضاوي : بأن ينطقها الله  
تعالى، أو يظهر عليها آثاراً تدل على ما اقترف بها، فتنطق بلسان الحال «وعنهما  
يسأل كالجنان» قال تعالى : ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ

وَأَخْبَرَ الْمُوصُوفَ بِالصِّدْقَيْنِ بِفَوْزٍ مَنْ وُقِيَ شَرَّ اثْنَيْنِ

مَسْئُولًا ۖ ابن جُزَي : أولئك إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد، وإنما عاملها معاملة العقلاء في الإشارة بأولئك ؛ لأنها حواس لها إدراك، والضمير في عنه يعود على كُلِّ ويتعلق عنه بمسؤولاً، والمعنى : أن الإنسان يسأل عن سمعه وبصره وفؤاده. «وأخبر الموصوف بالصدقين» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو الصادق المصدوق، وقد ورد في الصحيح تسميته عليه السلام بذلك، فكان علما واضحا له ؛ إذ جرى مجرى الأسماء. كما في الزرقاني على المذهب. وفَسَّرَهُمَا بأنه صادق في نفسه وصادق الأنبياء والكتب التي قبله وليس بمكذب عند الناس. القسطلاني : الصادق في نفسه والمصدوق فيما وعده به ربه. ابن حجر : الصادق معناه : الخبير بالقول الحق، ويطلق على الفعل يقال صدق القتال، وهو صادق فيه، والمصدوق معناه : الذي يُصدق له في القول يقال صدقته الحديث إذا أخبرته به إخبارا جازما، أو معناه الذي صدقه الله وعده «بفوز من وقى شر اثنين» يعني بفوزه دخوله الجنة ﴿فَمَنْ رُخِّرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ ففي الموطأ «من وقاه الله شرَّ اثنين ولج الجنة ما بين لحية وما بين رجليه» وفي الترمذي بلفظ «من وقاه الله شر ما بين لحية وشر ما بين رجليه دخل الجنة» وفي البخاري بلفظ «من يضمن لي ما بين لحية وما بين رجليه أضمن له الجنة» ابن حجر : المراد بما بين اللحيين اللسان وما يتأق به النطق وبما بين الرجلين الفرج. وقال الداوودي : المراد بما بين اللحيين الفم قال فيتناول الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يتأق بالفم من الفعل قال ومن تحفظ من ذلك أَمِنَ من الشر كله ؛ لأنه لم يبق إلا السمع والبصر. كذا قال وخفي عليه أنه بقي البطش باليد، وإنما محمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب، فإذا لم ينطق به إلا في خير سلم. وقال ابن بطال : دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه وفرجه فمن وقى شرهما وقى أعظم الشر اهـ الزرقاني : فخصهما بالذكر لذلك، والحديث من جوامع الكلم. الغزالي : شهوة الفرج أغلب الشهوات على الإنسان وأعصاها عند الهيجان على العقل، فمن ترك الزنى خوفا من الله تعالى مع القدرة وارتقاع الموانع وتيسير



ذَكَرْتُ فِي الْإِثْنَيْنِ مَا عَسَاهُ يَكُونُ وَاقِيًا لِمَنْ قَفَاهُ  
فَقُلْتُ وَاللَّهِ الْقَدِيمُ الْبَاقِي يَدِهِ الْأُمُورُ وَهُوَ الرَّاقِي  
لَكُنْهُ رَبَطَ بِالْمُسَبِّحَاتِ أَسْبَابُهَا وَحَرَّمَ الْحَرَّمَاتِ

الأسباب سيما عند صدق الشهوة نال درجة الصديقين «ذكرت» جواب لما «في  
الإثنين» بإثبات همز الوصل ضرورة كما في قوله :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه بنت وإفشاء الوشاة قمين

«ما عساه يكون واقيا» شرهما «لن قفاه» يعني امثله قال في الشرح إنه ذكر  
جل مناهي لسان وسمع وبصر، وحفظ الثلاثة عون على حفظ ما بين الرجلين.  
«فقلت والله القديم الباقي بيده الأمور وهو الراقي» ففي صحيح مسلم «لن ينجي  
أحدا منكم عمله» السنوسي أي العمل من حيث ذاته لا يقتضي نجاة ولا ثوابا ؛  
إذ لا نفع له — جل وعلا — فيه، وإنما تفضل تعالى بنصبه علامة على ذلك  
كما نصب بعد له علامة على العقاب، ولو عكس لصح ؛ إذ الذوات وأعمالها مخلوقة  
له تعالى فكلها مستوية بالنسبة إليه يفعل فيها ما يشاء لا يسئل عما يفعل، «لكنه»  
عز وجل «ربط بالمسيبات أسبابها» أي جعل بينهما ربطا فقد رتب تعالى المسيبات  
من ثواب، — مثلا — فضلا ومن عقاب عدلا على أسبابها من طاعة ومعصية،  
وذلك إنما هو يجعله سبحانه واختياره، ولا ملازمة بين الثواب والعقاب وفعل  
العبد عقلية. «وحرّم المحرمات» ومن وصية سيدي علي الخواص : الزموا العمل  
بالأمور التي علّق الله عليها زيادة العمر أو الرزق أو الموت على الإيمان أدبا معه  
تعالى ولا تتركوا العمل بذلك ويقول أحدكم إن كان سبق في علم الله تعالى زيادة  
عمري أو رزقي أو موتي على الإيمان فهو واقع لا محالة كما عليه طائفة ممن ادعوا  
الطريق بلا شيخ، فإن ذلك في غاية الجهل، لأن الله تعالى رتب المسيبات على  
أسبابها وألزم الخلق كلهم رق الأسباب، فلا يصح لأحد أن يخرج عن ذلك كما  
هو مشاهد، ومن أدب العبد امثال أمر سيده وأن يَدُور معه حيث دار، فإذا  
قال لا أغفر لك إلا إذا قلت كذا وكذا أو فعلت كذا وكذا فليس له أن يقول  
اغفر لي بلا قول ذلك وفعله فإن ذلك سوء أدب يستحق فاعله المقت والحرام.

دُونَكَ فَنَّا مِنْ مَحَارِمِ اللُّسَانِ      لَمْ يَذَرِهِ إِلَّا فُلَانٌ وَفُلَانٌ  
وَهُوَ أَوْقَعُ بِذِي الْبِقَاعِ      مِنَ الرُّهَانِ وَخُرُوجِ السَّاعِي  
تَزِينُ مَا الشَّارِعُ قَدْ شَيَّنَهُ      مِنْهَا وَمِنْهَا ذَمٌّ مَا زَيْنَهُ  
إِذَا مُسِّيَ الْجَرَمِ بِاسْمِ يُوْهِمُ      أَنْ لَيْسَ جِرْماً آثِمٌ وَآثِمٌ  
أَتِ بِمَا يُوْهِمُ مَنَعَ الْجِلُّ      وَمَادَحٌ ظَلَمَ الْبُغَاةَ الْعُدُلُ

كما في شهية السماع، «دونك» : اسم فعل «فنا من محارم اللسان» يعني ومحارم السمع والبصر فسيأتي قوله ثم صوان المرء إلخ. والمحارم جمع محرم شاذ أي خذ نوعا خاصا من العلوم هو ما يحرم نطق اللسان به.

«لم يذره إلا فلان وفلان» يعني أنه قل من يعرفه «وهو» أي هذا الفن أوجب و«أوقع» أي أكثر وقوعا «بذي البقاع» الشنقيطية «من» مسائل «الرهان» جمع رهن «وخروج الساعي» وقد حضوا على تقديم الأهم. المناوئي : قال بعضهم ومما لا يعني العبد تعلمه ما لا يهم من العلوم وتركه أهم منه كمن ترك تعلم العلم الذي فيه صلاح نفسه واشتغل بتعلم ما يصلح به غيره كعلم الجدل ويقول في اعتذاره نيتي نفع الناس، ولو كان صالحا لبدأ باشتغاله بما يصلح نفسه وقلبه من إخراج الصفات المذمومة من نحو حسد ورياء وكبر وعجب وتروؤس على الأقران وتطاول عليهم ونحوها من المهلكات.

«تزين ما الشارع قد شينه منها» أي من محارم اللسان كتسمية البخل رشدا «ومنها ذم ما زين» كتسمية الورع وسوسة والحلم ذلا.

«لذا مسمي الحرم» كالمكس ونحوه من المحرمات «باسم يوهم أن ليس» ذلك الحرم «حرما آثم» لما في ذلك من مخالفة الشرع بتحسين ماذمه وتجويز ما منعه وتلبيس الحق على العوام فيعتقدون الحرام حلالا. النووي : مما يتأكد النهي عنه والتحذير منه ما يقول العوام وأشباههم في هذه المكوس التي تؤخذ ممن يبيع ويشترى ونحوها هذا حق السلطان أو عليك حق السلطان ونحو ذلك من العبارات المشتملة على تسميته حقا أو لازما ونحو ذلك، والصواب أن يقال فيه المكس أو ضريبة السلطان أو نحو ذلك من العبارات اهـ باختصار. «وءاثم عات بما يوهم منع الحل» كأن يسمى الحق مكسا، ومحل قصور هذا على المنع حيث لم يعتقد

كَذَا حِكَايَةُ مَقَالٍ نَاطِقٍ فِي جَنْبِ الْأَنْبِيَاءِ بِغَيْرِ لَأْسِقٍ

تحليل ما علم تحريره من الدين ضرورة أو العكس ؛ وإلا كفر كما في فتح الحق.  
«و» عايم أيضا «مادح ظلم» وفي نسخة بغى «البغاة العدل» بالضم أي الغصاب  
جمع عدول. المصباح : عدل عدلا من باب تعب جار وظلم فيحرم المدح بالحرم  
كالظلم كأن يمدحه بسفك الدماء ونهب الأموال، وكذا تحسين حاله وتزيين رأيه  
وتفضيل سيرته وإيهام استحقاق مظلوميه لما يفعله بهم ؛ لأن ذلك إغانة على  
المعصية وتحريك للرغبة فيها، والإغانة على المعصية معصية ولو بشرط كلمة، وقد  
امتنع سفيان من مناوله الخليفة في زمانه دواة بين يديه وقال حتى أعلم ما تكتب  
ها. وروى عن عثمان بن زائدة أنه سأله واحد من الجند وقال له أين الطريق ؟  
فسكت وأظهر أن به صمما وحاف أن يكون متوجها إلى ظلم فيكون هو بإرشاده  
معينا له. وفي شرح الجوهرة معنى قوله «وَوَدُّوا لَوْ تَدَهَّنَ فَيَدُهْنُونَ» يودون أن  
لو أثبت على عبادتهم وأحوالهم ويقولون لك مثل ذلك فهذه مدهنة حرام،  
وكذلك كل من شكر ظالما على ظلمه أو مبتدعا على بدعته أو مبطلا على باطله ؛  
لأن ذلك وسيلة لتكثير ذلك الظلم والباطل من أهله كما في ابن زكري. فتح الحق :  
تحرم حكايات أهل الفسق إذا كان ذلك على وجه التحسين لها والمدح بها، وأما  
على وجه الذم والتحذير فيجب ذلك أو يُندب بحسب المصلحة المقصودة، وإنما  
منعت الحكاية على الوجه الأول لما في ذلك من الإغراء للسامعين على الاقتداء  
بهم وتقوية حزب الشيطان وتوهين محاسن الشريعة وأوامرها. «كذا» منها «حكاية  
مقال» ملحد «ناطق في جنب الانبياء» عليهم السلام وخوهم «بغير لائق» من سبهم  
والإزدراء بمنصبهم قال في الشفاء والمعيان : فأما ذكر مقالات الكفار والملحدین  
على وجه الحكايات والأسمار والنصرف وأحاديث الناس ومقالاتهم في العث  
والسمين ومضاحك المُجَّان ونوادر السخفاء والخوض في قيل وقال وما لا يعي  
فكل هذا ممنوع، وبعضه أشد في المنع والعقوبة من بعض ؛ فما كان من قائده  
الحاكمي له على غير قصد أو معرفة بمقدار ما حكاها أو لم تكن عادته أو لم يكن  
الكلام من البشاعة حيث هو ولم يظهر على حاكمه استحسانه واستصوابه رُجر  
عن ذلك ونهي عن العودة إليه، وإن قُوم ببعض الأدب فهو مستوجب له، وإن  
كان لفظه من البشاعة حيث هو كان الأدب أشد. وقد حُكي أن رجلا سأل

مَا لَمْ يَسْقُهُ غَرَضٌ شَرْعِي لَهُ كَأَن يَحْذَرَهُ غَيْبِي  
كَذَاكَ أَن يَقُولَ فِي غَيْرِ تِلَا وَةٍ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ غَلَا

مالكاً عَمَّن يَقُولُ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ ؟ فَقَالَ مَالِكُ : كَاهِرٌ فَاقْتُلُوهُ، فَقَالَ إِنَّمَا حَكَيْتَهُ  
عَنْ غَيْرِي، فَقَالَ مَالِكُ : إِنَّمَا سَمِعْتَاهُ مِنْكَ، وَهَذَا مِنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى  
طَرِيقِ الزَّجَرِ وَالتَّغْلِيطِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَنْفِذْ قَتْلَهُ.

وإن اتهم هذا الخاكي فيما حكاه أنه اختلقه ونسبه إلى غيره أو كانت تلك  
عادة له أو ظهر استحسانه لذلك أو كان مولعاً بمثله أو الاستخفاف له أو التحفظ  
لمثله أو ظنه أو رواية أشعار هجوه عليه السلام فحكم هذا حكم الساب نفسه  
يؤاخذ بقوله ولا تنفعه نسبته إلى غيره فيبادر بقتله ويعجل إلى اغاوية أمه. «ما لم  
يسقه» أي الخاكي لذلك المقال «غرض شرعي له» أي لما ذكر من الحكاية «كأن  
يحذره» أي المقال «غيبى» : جاهل فقد ذكر الله تعالى مقالات المفترين عليه وعلى  
رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي كِتَابِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لِقَوْلِهِمْ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ كُفْرِهِمْ  
وَالْوَعِيدِ عَلَيْهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِمَا تَلَاهُ عَلَيْنَا سُبْحَانَهُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ، وَكَذَاكَ  
وَقَعَ مِنْ أَمْثَالِهِ فِي أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّحِيحَةِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَأَجْمَعَ  
السَّلَفُ وَالْخَلَفُ مِنْ أئِمَّةِ اهْدَى عَلَى حِكَايَاتِ مَقَالَاتِ الْكُفْرَةِ وَالْمُلْحِدِينَ فِي كِتَابِهِمْ  
وَمَحَالِسِهِمْ لِيُبينوها لِلنَّاسِ وَيَنْقُضُوا شُبُهَاهَا عَلَيْهِمْ. انظر بسط ذلك في الشفا فقيه  
أن الخاكي ينظر في صورة حكايته وقرينته ويختلف الحكم باختلاف ذلك بحكم  
وندب وتحريم وكره وقد فصل ذلك. «كذلك» منها «أن يقول في غير تلاوة عصى  
آدم» أو نبي غيره «ربه» حل و«علا» ففي المدخل من قال عن نبي من الأنبياء  
في غير التلاوة والحديث عصى أو خالف فقد كفر اهـ وقد يتبادر منه أنه مرتد  
ويحتمل أنه ساب قاله عبد الباقي. وقال ابن العربي حين تكلم على قوله تعالى  
﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ﴾ الآية : لا يجوز لأحد منا أن يخبر بذلك إلا إذا ذكرناه  
في أثناء قول الله عنه أو قول نبيه، وأما أن نبتدىء في ذلك من قبل أنفسنا فليس  
حائز لنا في «أبائنا الأذنين إلينا المماثلين لنا فكيف بأبينا الأقدم الأعظم النبي المقدم  
الذي عذره الله وتاب عليه وغفر له اهـ وقد قلت :

آدمُ معصومٌ فكيف نهيا      يأتي أجيب بأمرٍ وهيا  
منها اعتقادُ المجتبي ذي العصمة      ذا النهي للتزيه لا للحرمة

وَذَكَرُ أَنْ لَاقَى نَبِيَّ كَدَرَا      مَا لَمْ يَكُنْ رَاوِيًا أَوْ مُذَاكِرًا  
لِلْعُلَمَاءِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ لَا      يُخَافُ إِنْ يَسْمَعَهُ أَنْ يَضِلَّ  
وَذَكَرُ مَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ شَجَرٍ      إِلَّا مُبِينًا أَنَّهُمْ عَلَسَى بَصَرُ

أَوْ نَسْخًا اعْتَقَدَ حِينَ قَاسَمَهُ      إِبْلِيسُ نَاصِحًا عَلَى مَا زَعَمَهُ  
فَادُّمُ اعْتَقَدَ أَنْ لَيْسَ أَحَدٌ      يَخْلِفُ كَاذِبًا بَرُّنَا الْأَحَدُ  
أَوْ نَسِيَّ النَّبِيَّ وَفِي سِرَاحٍ      الطَّالِبِينَ ذَا عَلَى الْجَنِّهِاجِ.

«و» منها كما في الشفاء «ذكر أن لاقى نبي كدرا» في الدنيا كأن يذكر ما يعرض له من الأمور البشرية أو ما ابتلي به من أمور الدنيا زيادة لأجره وصبره في ذات الله تعالى على شدته ومقاساة أعدائه وأذاهم له ومعرفة ابتداء حاله وسيرته وما لقيه من يؤس زمنه ومر عليه من معاناة في أمر معيشته فهذا ليس فيه نقص ولا إضرار ولا استخفاف، لكن يجنب ذلك من عساه لا يفهمه أو يخشى بذكره له فتنه بوقوعه فيما لا يرضى في حق رسل الله عليهم السلام ولذا قال «ما لم يكن» ذاك ذلك «راويا» أي ذاكرا له على طريق الرواية وسبيل الحكاية «أو مذاكرا للعلماء» الراسخين في العلم بحيث لا تزلزلهم الشبه «ونحوهم ممن» يكون من فهماء طلبة الدين الذين يعرفون حكمة ذلك ولا يخافون عليه «إن يسمعه أن يضلل» لأنه على بصيرة في مقامات الأنبياء وجلالة قدرهم كما في الشفاء. ابن حجر : وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما مر للعوام ظاهرا إن ظن بقرينة حاجهم تولد فتنة لهم منه أو استخفاف أو نحوهما ؛ وإلا فالذي ينبغي انكراهه، نقله في نسيم الرياض. «و» منها «ذكر ما بين الصحابة شجرة» أي وقع واختلط فيجب الكف والسكوت عما وقع بينهم من المحاربات والمخاصمات، وهذا حيث كان ذكره لا لرفع اللوم عنهم ؛ وإنما لم يطلب الإمساك، بل ربما يطلب ذكره كما في العدوي عن علي الأجهوري ولذا قال «إلا» إذا كان ذاكرة «مبيناً أنهم» فيه «على بصر» أي بصيرة — فإنه يطلق عليها . قال السيوطي في كوكبه :

ثم الذي بين الصحابة شجرة      نمسك عنه ونرى الكل أجر.

قال في شرحه ونمسك عما شجر بين الصحابة وما وقع بينهم من الحروب والمنازعات التي قتل بسببها كثير منهم ؛ فذلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث

بها ألسنتنا، ونرى الكل مأجورين في ذلك ؛ لأنه صدر منه باجتهاده، والمجتهد في مسألة ظنية مأجور ولو أخطأ كما تقدم، وقد روي حديث «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا» هـ. وفي الرسالة : والإمساك عما شجر بينهم وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن الخارج ويظن بهم أحسن المذاهب. زروق : ظاهر كلام الشيخ التناقض إذ أمر بالإمساك أولاً ثم بحسن التأويل عاخره، وأجيب بأن الأول حكم العوام والثاني حكم الطلبة ومن في معناهم، والظاهر أن الإمساك هو الأصل، فإن وقع الكلام فأحمل على الوجه الأحسن هو المطلوب. ابن ناجي : قال بعض العلماء ضابط هذا أنهم عندون وأنعيان اختارهم الله لصحة النبي ﷺ ولنصرة دينه وأثنى عليهم في كتابه فكل ما وقع بينهم في ذلك فليس عن هوى ولا لتحصيل دنيا، وإنما هو عن اجتهاد ورأي اهـ وفي النصيحة : وما صدر عن الصحابة فاجتهادي، والإمام الحق علي، وكل في الجنة رضي الله عنهم. ابن زكري : يشير به إلى ما دل عليه قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾ الآية وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ فثبت أن جميعهم من أهل الجنة وأنه لا يدخل أحد منهم النار ؛ لأنهم المخاطبون بالآية الأولى وقد أثبت لكل منهم الحسن. انظر بقية كلامه. ومنها «لحن القرآن» وقراءته حال خروج حدث أو استراء «والحدِيث» قال في الشرح وظاهرهم ولو لحنا خفياً، وأفتى الهلالي بأن لحنه كبيرة كما في كونه، وأما لحن غيرها كأن نصب الفاعل ورفع المفعول فلا إثم فيه إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم هذا القصد كما في الصبان عن بهاء الدين، وفي المفيد عن عياض أن ربيعة كان إذا سُئل كيف أصبحت ؟ يقول بخيراً بالنصب.

وفي هدي الأبرار عن كتاب المغِيث أن القارئ له ثواب قراءته وإن أخطأ أو لحن إذا لم يتعمد إفساداً أو لم يقصر في التعلم ؛ وإلا فلا يوجز بل يوزر، ثم قال ولاشك أن الحديث له حكم القرآن فمن لم يتعمد إفساد الحديث وعجز في الوقت عن التعلم فإن وقع منه لحن أو تصحيف أصلحته الملائكة ورفعت له إلى أن قال فمن شق عليه تعلم العربية لبلادته أو كبر سنه أو غير ذلك رخص له



..... حَذَرُ لَفِّ الْفَاطِمَهِمَا يَجْرُ  
مَرْحُهُمَا بِالرَّأْيِ أَيْ بِالْعَقْلِ مُجَرِّدًا عَنْ سَنَدٍ لِنَقْلِ

في اللحن — انظر بقية كلامه — . ومنها «حذر» أي إسراع بالقراءة إذا كان «لف الفاطمهما» أي كلماتهما وعدم إقامة الحروف — التاج قال الفراء : اللَّفُّ إدخال حرف في حرف — «يجر» أي يؤدي فيحرم إجماعاً. البستاني : قال ابن الساط : لا خلاف أن أخذ المفضي إلى لف كلماته وعدم إقامة حروفه لا يجوز، وبعد إقامتها اختلف فقال الأكثر الأفضل الترتيل ورخَّع بعضهم هذا كثيراً للأحر بعدد الكلمات. وقال مالك : من الناس من إذا هذخف عليه، وإذا رتل أبطأ، ومنهم من لا يحسن هذا، وكل واسع بحسب ما يخف عليه. انظر بقيته. فتح الحق : تمنع قراءة القرآن والحديث بهذا أي الإسراع المفرط الخل ببعض الحروف وكذا قراءتهما باللحن، فمن قدر على التصحيح وعدل عنه كان آثماً، ومن لم يطاوعه لمسانه أو لم يجد هادياً فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، إلا أنه يقتصر على نفسه فقط ولا يتعدى إلى إقراءه الغير، واللحن في القرآن على ضربين جلّي وهو ما يدرك بالنحو والتصريف، وخفي وهو ما يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء، واللحن في الحديث يدرك بالنحو فيما سبيله النحو، وبمعرفة لغة العرب وبالأخذ عن أئمة الحديث.

ومنها «شرحهما» أي تفسيرهما «بالرأي أي بالعقل» أي بما يظهر من اللفظ ويتبادر للعقل حال كونه «مجرداً عن سند» أي استناد «لنقل».

قال في النصيحة : ومن العظام الكلام في تفسير القرآن بالرأي من غير استناد إلى علم وهو تحريف إن خالف وإثم إن صادف. ابن زكري : بالرأي أي بما يراه الشخص ويميل إليه ويهواه فيأول القرآن عليه أو بما يظهر من اللفظ ويتبادر للعقل من الكلام من غير استناد إلى علم أي من غير اعتماد على فقه وعربية وبيان مثلاً فيما يكفي فيه ذلك، ومن غير اعتماد على السمع فيما يتوقف عليه فإن السماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولاً ؛ لتفتي به مواضع العلط ؛ إذ في القرآن غرائب لا تعرف إلا بالسمع، ثم بعد ذلك يتسع التفهم والاستنباط، ثم ذكر من جواب للشيخ الخافظ أبي زرعة ما نصه : فأما من فسر القرآن بما يجري على

ورفعه لصوته عليهما والذكر بالمأثور في حكمهما

لغة العرب وقواعد الشرع فليس ذلك بالرأي، ولو كان كل تفسير لابد أن يكون قد ورد صريحاً في كلام الله تعالى أو في كلام رسوله ﷺ لتعذر فهم أكثر القرآن وامتنع الخوض في ذلك جملة، ثم قال : والحديث كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأي الذي لا يرجع إلى الشرع وكلام العرب، وقد كان السلف يتوقون ذلك ويتحفظون فيه هـ وفي الإتيان : قال ابن النقيب جملة ما نحصل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال أحدها : التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير. الثاني : تفسير المشابه الذي لا يعلمه إلا الله. الثالث : التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً. الرابع : التفسير بأن مراد الله تعالى كذا على القطع من غير دليل. الخامس : التفسير بالاستحسان والهوى.

تبيه : قال في لطائف المنن : اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني الغريبة ليس إحالة لمظاهر عن ظاهره، ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان، وثم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه وقد جاء في الحديث : « لكل آية ظهر وبطن » فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جذل ومعارضة : هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة، وإنما يكون إحالة لو قالوا لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك، بل يقرؤون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله ما أفهمهم هـ.

وفي الإتيان : لا يجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر، بل لابد منه أولاً ؛ إذ لا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى جوف البيت قبل أن يجاوز الباب. «و» منها : « رفعه لصوته عليهما » قال ابن العربي في الأحكام : حرمة النبي ﷺ ميتاً كحرمة حياً، وكلامه بالمأثور بعد موته في الرفعة مثل كلامه المسموع من لفظه، فإذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر أن لا يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه كما كان يلزمه ذلك في مجلسه عند تلفظه به، وقد نبه الله تعالى على دوام الحرمة المذكورة على مرور الأزمنة بقوله تعالى : « وإذا قرئ القرآن »

راوي أحاديث جوامع الكلم أو التبعيد بمعناها أثم في الغير للداري بمذلولات الألفاظ أن يروي بالمعنى

فاستمعوا له وأنصتوا وكلام النبي ﷺ من الوحي وله من الحرمة مثل ما للقرآن ؛ إلا معالي مستثناة بيانها في كتب الفقه، والله أعلم هـ وفي الهدي : يكره رفع الصوت في المواضع المعظمة كالساجد لغير عذر شرعي كالوعظ والخطبة، وكذا في مجالس العلم وبحضرة العالم ؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء. «والذكر» أي ذكره تعالى «بالمأثور» أي بما أثر عنه عليه السلام «في حكمهما» ؛ لأنه إما قرآن أو حديث، فما في أحزاب المشايخ من الآيات والأذكار النبوية يجري فيه قوله : لحن القرآن... إلخ. وقد أطلق الناظم في حرمة لحن الذكر ؛ إذ قال في المطهرة :  
وَأَدَّبَ بِآدَابِ الصَّلَاةِ وَاحْتِمَى مِنْ لَحْنِهِ فَهُوَ مِنَ الْحَرَمِ  
إلى أن قال :

لَا بُدَّ فِي الذِّكْرِ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ وَصْفِهِ فِي مَخْرَجٍ وَوَصْفٍ.

قال مؤلف الخزينة : رأيت بعض العلماء والمشايخ يذكرون الله بزيادة الحروف والنقصان، فقلت : لا بد لنا من تطبيق قراءتنا وأذكارنا على قراءة من القراءات السبعة المتواترة أو العشرة ولم يرو عنهم مثل هذه الأذكار بزيادة والنقصان فقبلوا وصدقوا كلاما، فحمدت الله وشكرته. «راوي أحاديث جوامع الكلم» من إضافة الصفة للموصوف، أي الكلمات الجامعة للمعاني الكثيرة كـ «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه — لا ضرر ولا ضرار — الخراج بالضمان — البينة على المدعي واليمين على من أنكر — كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد». «أو» أحاديث : «التعبد» أي المتعبد بلفظها كسيد الاستغفار، وما يقال عند النوم والأذان والشهد والسلام والتكبير «بمعناها أثم» ؛ إذ لا يجوز نقلها بغير لفظها إجماعا، وكذا المتشابه، وقد اختلف فيما سوى ذلك كما قال : «في الغير» أي غير ما ذكر يجوز عند أكثر أهل الحديث والأصول والفقه «للهداري» أي للعارف «بمذلولات الألفاظ» ومقاصدها الخبر بما يحيل معانيها، البصير بمقادير التفاوت بينها «أن يروي بالمعنى» أي بالمعنى ؛ بأن يأتي بلفظ بدل آخر مساو له في المراد والفهم — وإن لم ينس اللفظ الآخر، أو لم يرادفه — ؛ لأن المقصود المعنى،

وَمَنْ رَوَى مُخْتَلَقاً وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ وَضْعَهُ بِعَصِيَانٍ فَمِنْ

واللفظ آله، وقيل لا يجوز حذرا من التفاوت — وإن ظن الناقل عدمه —، أما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً. ومن نظم جدنا مولود — رحمه الله تعالى — للتفحيح :

وجاز عند الحنفي والشافعي أن يُنقل الحديث بالمعنى فعي  
إذ بالبلاغ للمعاني يُعنى فلا يُضَرُّ فوْتُ غير المعنى  
وشرطُ ذاك نقْيُ الاخفويَّة والزيد والتقصان في الترجمة

أي في عبارة الراوي بالمعنى، يعني أن شرط نقل الحديث بالمعنى : أن لا يكون لفظه عليه السلام أخفى من الترجمة، ولا الترجمة أخفى منه، فمتى كانت عبارة الحديث جليئة فغيرها بأخفى فقد أوقع في الحديث وهنا يوجب تقديم غيره عليه بسبب خفائه، وكذا إذا كان الحديث خفي العبارة فأبدلها بأجلى فقد أوجب له حكم التقديم على غيره، فقد تسبب بذلك إلى تغيير حكم الله تعالى ؛ وذلك لا يجوز، ومتى زادت عبارة الراوي أو نقصت فقد زاد أو نقص في الشرع، وذلك حرام إجماعاً هـ من شرح النظم المذكور.

تنبيه : قال في الهدي : قال ابن الصلاح : والخلاف في غير ما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه ؛ لأنه يؤدي إلى تغيير التصنيف. ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول : أو كما قال، أو نحو ذلك، أو شبه ذلك. «وهو يحرم العمل بالموضوع وروايته مع العلم به ؛ إلا مبيناً ؛ فلذلك : «من روى مختلقاً» : مصنوعاً، أي اختلقه واضعه وصعه، وهو الموضوع أي المكذوب به على النبي ﷺ في أي معنى كان من الأحكام أو القصص أو الترغيب أو التهيب أو غير ذلك. «ولم يبين للناس وضعه» أي أنه موضوع «بعصيان قمن» فإن بين أمره ؛ كأن قال : هذا كذب أو باطل جاز ذكره، وهذا بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق، حيث جَوَّزُوا روايته في الترغيب والتهيب. كما في شرح العراقي لألفيته.

النووي : قال العلماء : يجوز ويستحب العمل في الفضائل والتهيب والترغيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام فلا يُعمل فيها إلا بالصحيح

تَحْرِيمُ مَا الشَّرْعُ أَبَاحَ كَالْمَا خَصَّصَ فِي تَحْرِيمِهِ أَوْعَمًا  
وَالْأَمْرُ بِالذَّنْبِ وَأَنْ يُحَدَّثَا بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ أَوْ يَمْنُكَا

أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط ؛ كما إذا ورد حديث ضعيف بكرهه بعض  
اليوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتزهر عنه ولكن لا يجب اه باختصار.  
وفي فتاوي الهيتمي : أن الحديث الضعيف والمرسل والمعضل والمنقطع يعمل  
به في فضائل الأعمال اتفاقاً، بل إجماعاً على ما فيه هـ.

ومن الموضوع : أحاديث صلاة الرغائب والأسبوع. وما روي عن أبي في  
فضائل السور سورة سورة، وأخطأ من ذكره من المفسرين كاليضاوي  
والزحشري. انظر ابن زكري فقد أطلال في المسألة.

ومنها أيضا : «تحریم ما الشرع أباح كالما» سواء «خصص في تحريمه» كحرم  
النس — مثلا — «أو عما» كأن قال : الحلال علي حرام، أو إن فعلت كذا  
فالحلال... إلخ وقد ذم الله تعالى على ذلك بقوله : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ  
مِنْ رُزْقٍ...﴾ الآية. وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ  
لَكُمْ﴾ ولا يحرم به إلا الزوجة، فتلا في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوي أقلاً،  
وهذا ما لم يحاشها.

«والأمر بالذنب» ففي الخبر (الدال على الخير كفاعله والدال على الشر كفاعله)  
الناوي : أي لإعائه عليه فله كفعله من الإثم — وإن لم يحصل بمباشرة — هـ.  
وقد مر أن الإعانة على المعصية معصية ولو بشرط كلمة.

«و» منها : «أن يحدنا بكل ما سمع» مسلم في مقدمة صحيحه : «كفى بالمرء  
كذبا أن يحدث بكل ما سمع» السنوسي : أي كفى المرء من الكذب حديثه بكل  
ما سمع، أي فقد أخذ من الكذب حظا وافرا. وفي رواية : «بحسب المرء من  
الكذب أن يحدث...» إلخ. السنوسي : هو بإسكان السين معناه يكفيه ذلك  
من الكذب، فإنه قد استكثر منه. الناوي : أي إذا لم يتثبت ؛ لأنه يسمع عادة  
الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع لا محالة يكذب، والكذب : الإخبار  
عن الشيء على غير ما هو عليه — وإن لم يعتمد — ؛ لكن التعمد شرط الإثم.  
وفي الخاتمة : يقال راوي الكذب أحد الكاذبين فلا يرو أحد إلا ماتحققه ورواه

فَمُخْبِرٌ بغيرِ مَا تَظُنُّنَا ثُبُوتُهُ يَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَّا

عن ثقة ؛ لأن الشك في الحديث كالكذب. قال مالك : من تحدث بكل ما سمع فهو كاذب. وأخرج أبو داود والترمذي : «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع». ومعناه كما في المناوي : لو لم يكن للرجل إثم إلا تحدثه بكل ما سمعه — كان صدقاً أو كذباً — يكفيه من الإثم ؛ لأنه إذا تحدث بكل ما سمع لم يخلص من الكذب ؛ إذ جميع ما سمع ليس بصدق، فعليه أن يحث ولا يتحدث إلا بما ظن صدقه، فإن ظن كذبه حرم، وإن شك وأسنده لقائله وبين حاله برئ من عهده ؛ وإلا امتنع أيضاً، ومحل ذلك ما لم يترتب عليه حقوق ضرر بمعصوم ؛ وإلا حرم — وإن كان صدقاً — بل إن أفاد الكذب طريقاً لدفع ذلك وجب كما سيأتي.

«أو عِلْثاً» — من باب نصر — أي يَعِدُ ونيته ترك الوفاء به. قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ...﴾ الآية. قال في ضياء التأويل : استدل بها مالك على لزوم الوعد، وحمل ذلك غيره على أمر الآخرة، قال : كل من يقول ما لا يفعل فهو ممقوت. ابن زكري : قال العلقمي : خلف الوعد لا يقدر ؛ إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد، فإن وعد ثم عرض له بعده مانع أو بدا له رأي فليس بصورة للنفاق. قاله الغزالي. وقد قلت :

وَوَاعِدٌ وَعَزْمُهُ أَنْ يُخْلِفَا      بصورة النفاقِ هذا وَصِفَا  
وَيُخْلَفُ وَعِدٌ إِنْ إِمَانِعَ عَرَضُ      أو إِنْ بَدَأَ رَأَى لَهُ لَا يُعْتَرَضُ

ثم أتى بتممة لقوله : وأن يحدثنا... إلخ فقال : «فمُخْبِرٌ بغيرِ مَا تَظُنُّنَا» أي ظن «ثبوته يَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَّا» أنه لم يصح عنده، أو يسنده لقائله كما مرّ آنفاً. روى أبو داود : «بَشْرٌ مَطِيَّةُ الرَّحْلِ زَعَمُوا». ابن القيم في شرحه : أي أسوأ عادة الرجل أن يتخذ لفظ زعموا مركباً إلى مقاصده فيخبر عن أمر تقليداً من غير تثبت فيخطئ ويحرب عليه الكذب إلى أن قال : والمقصود أن الإخبار بخبر مبناه على الشك والتخمين دون الجزم واليقين فيصح، بل ينبغي أن يكون الخبره سند وثبوت، ويكون على ثقة من ذلك، لا بمجرد حكاية على ظن وحسبان. وفي المثل : زعموا مَطِيَّةُ الكذب هـ. ابن زكري : والمستعمل في عرف الناس اليوم مكان زعموا :



ذكروا، وقالوا، وأصبح الناس يقولون، سمعنا الناس، ونحو هذه الألفاظ، فيحكم لها بما تقدم عند استعمالها في مكان زعموا.

ومنها : «عين» التاودي : العين نظر باستحسان مشوب بحسد من حيث الطبع يحصل للمنظور منه الضرر. وفي البخاري من رواية أبي هريرة : «العين حق» زاد مسلم : «ولو كان شيء يسبق القدر لسبقته العين» وروي : «العين حق ويحضرها الشيطان» وروى البزار : «أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس» يعني بالعين. ثم قال ومعنى : العين حق أن الإصابة بها ثابتة مؤثرة في الأنفس والأموال بإرادة الله تعالى، وأشكل على بعض : كيف تعمل العين مع بُعد ؟ وأجيب بأنه قد يكون من سم يصل في الهواء من عين العائن إلى المعين، وقد نقل عن معيان أنه قال : إذا رأيت شيئا يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني، ويقرب من ذلك أن الحائض تضع يدها في اللبن فيفسد، قلت : وأقرب منه دلالة : (اقتلوا ذا الطفتين فإنه يخطف البصر ويسقط الحمل) هـ منه. قال في الرسالة : ولا بأس بالاسترقاء من العين. التفراوي : لأن العين سم جعله الله في عين الناظر، إذا تعجب من شيء في نفسه — ولو لم يوجد منه تلفظ بتعجب — والحال أنه لم يبارك فيما تعجب منه، ويصل إلى المنظور فيمضي أو يموت سريعا، ولو بارك عند نظره لم يصبه شيء ؛ لقوله ﷺ للعائن : «هلا بركت» فواجب على كل من أعجبه شيء عند رؤيته أن يبارك ليأمن من المخدور، وذلك بأن يقول : تبارك الله أحسن الخالقين، اللهم بارك فيه. العدوي : من عرف أنه معيان، وأنه كلما ينظر إلى شيء يصبه فإنه يضمن كل ما أتلفه بعد التقدم بالإشهاد عليه عند القاضي، حتى يقف القاضي على حاله، وينبغي للإمام أن يسجن من عرف بهذا الأمر، ويكون سجنه في منزل نفسه، وينفق عليه من مال نفسه — إن كان له مال — ؛ وإلا فمن بيت المال، وكذا من عرف أنه يقتل بالحال. فتح الحق : لو قصد صاحب العين قتل أهل الحرب أو السباع المهلكة كان مطيعا بإصابته بها. «ومن» بذكر إحسانه عليه. ابن جزئي : المن : ذكر النعمة على معنى التعدد لها والتفريع بها. قال في الزواجر : المن : هو أن يعدد نعمته على الآخذ ؛ أو

..... وَمَنْ وَأَذَى وَلِلْأَذَى مِنْ الْوُجُوهِ كَمْ وَكَائِنْ وَكَذَا  
كَالْهَزْءِ وَالتَّرْوِيعِ وَالتُّوكَّافِ .....

يذكرها لمن لا يحب الآخذ اطلاعاً عليه، وقيل هو أن يرى لنفسه مزية على المتصدق عليه بإحسانه إليه ؛ ولذلك لا ينبغي أن يطلب منه دعاء، ولا يطمع فيه ؛ لأنه ربما كان في مقابلة إحسانه، فيسقط أجره.

«وَأَذَى» للمخلوق بغير حق وفي الميسر عن التوضيح عن سند : أن من أذن لرجل أن يؤذيه لا يجوز له ذلك. «وَاللْأَذَى مِنَ الْوُجُوهِ كَمْ وَكَائِنْ وَكَذَا» كناية عن الكثرة وذلك «كالهزء» بالضم وبه قرئ «أَتَتَّخِذُنَا هُزْؤًا» وفي الشرح : أنه بالفتح فانظر ذلك. وهو مصدر هزئ منه وبه كمنع وسمع : سخر كتهزأ واستهزأ به : قال تعالى : ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ...﴾ الآية. قال في الإحياء : ومعنى السخرية : الاستحقار والاستهانة والتبهي على العيوب والنقائص على وجه يضحك منه، وقد يكون ذلك بالحاكاة في الفعل والقول، وقد يكون بالإشارة والإيماء. قال شارحه : وهو بجميع أنواعه حرام ؛ لأنه إيذاء. «والترويع» أي إدخال الروع عليه — ولو هزلاً — بغير حق شرعي بكل مروع، ولو مجرد كلمة ولو بتغيير صوت بكصوت حيوان مخوف منه، وأما بحق شرعي كإقامة حد أو تعزير فيما شأنه أن يقام بالسيف ونحوه فلا بأس به، وكذا إخافته من مكروه متوقع ؛ للتحرز منه — كان أخروياً أو دنيوياً — بل هو من باب النصيحة المأمور بها. وفي الجامع «لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً». المناوي : — وإن كان هازلاً — كإشارته بسيف أو حديدة أو أفعى أو أخذ متاعه فيفزع لفقده ؛ لما فيه من إدخال الأذى والضرر عليه. «والتوكَّاف» — بالحسانية — فمن البهتان أن يقول ما هو فيه في وجهه، وذلك لأن البهتان مأخوذ من البهت وهو : التوقف والتأمل، فمن ذكر في إنسان ما لم يفعل أوجب له ذلك بهتان من حيث أنه لا يعلم فعله من نفسه، ومن قال ما فيه في وجهه أوجب له ذلك بهتان من حيث يعتقد أنه لم يطلع عليه، أو يعتقد في المطلع أنه لا يفضحه. كما في فتح الحق. قال في النصيحة والبهتان ذكر ما في المرء في وجهه حتى يبهت، إذا لم يجد مخلصاً، وما ليس فيه مما يوجب ذلك هو البهتان العظيم، وقد تقدم. ابن زكري : ما تقدم هو رمي المرء بما لم يفعل، فهو

..... وغير ذلك من الأَصْنَافِ  
يُخْصَرُّمُ فِي حُضُورِهِ وَعَْيِيهِ فِي نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَكَلْبِهِ  
لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيلِ الْبَيْنَانَا وَالْأَبِ إِنْ سَقَيْتَ ذَائِبِنَا  
وَنُتُّ سِرُّهُ وَجَسُّ خَبْرِهِ .....

خاص، وهذا رمية بما يتحير به — سواء فعله أو لا — فهو عام، وبينه وبين الكذب عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في رمي المرء بما لم يفعل وينفرد البهتان في رميه بما فعل، وينفرد الكذب في الصور السابقة في مبحثه هـ منه. الأُمِّي : والغيبة ذكر الإنسان بما يسوؤه في غيبته والبهت في وجهه، وكلاهما مذموم بحق أو باطل ؛ إلا أن يكون البهت في النوجه على طريق الوعظ والنصيحة، ويستحب فيمن كانت منه زلة التعريض دون التصريح ؛ لأن التصريح يهتك حجاب الهيبة، وكان عليه السلام كثيرا ما يقول : «ما بال أقوام» «وغير ذلك من الأَصْنَافِ» كأن يفتأ به أو يلقبه بما يكرهه سواء كان صفة له أو لأبيه أو لأمه «يكرم» الأذى «في حضوره وغيبه» سواء كان ذلك «في نفسه وأهله وكلبه» بصفه بأنه عقوق، أو جبان — مثلا — قال في الفتح : الغيبة ذكر المرء بما يكره ؛ سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نسه أو خلقه أو ماله أو ولده أو والده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو طلاقته أو عبوسته أو غير ذلك ؛ فلذلك قالوا : «لأبد من تحلل البينا والأب إن سقيت» أي اعتبت «ذا بينا» ففي المفيد — بعد أن ذكر أن الغيبة هي أن تقول في أخيك ما لو سمعه كرهه — ولو كان ذلك فيه — سواء كان ذلك في نفسه أو في بدنه أو في ماله أو ولده أو قوله أو دينه أو دنياه حتى في ثوبه وردائه ودابته وكل ما يتعلق به حتى قولك : واسع الكم، أو طويل الذيل — سواء كان تصريحاً أو تعريضاً أو بالإشارة والرمز... — ما نصه قلت فعلى هذا من اغتاب رجلا له أولاد كثيرون فقد اغتاب الجميع، وكذلك من اغتاب من له ولدان فقد اغتاب الجميع، وكذلك من اغتاب عبدا له سادات فقد اغتاب الجميع، وهي ورطة عظيمة من أعظم التورطات، فأعظم بها من مصيبة على المسلم. وقد ذكر الشارح عن الجزولي ما هو أهول من ذلك ونصه : من الغيبة السدراتي فعَل كذا ؛ لأن ذلك نكرهه قبيله. «و» منها «ث سره» أي إفشاؤه، وضابطه : إظهار كل ما حُدِّثَ به مما تظن

إفرادك به. ابن زكري : قال في الإحياء : وإفشاء السر خيانة، وهو حرام إذا كان فيه ضرر، يعني والضرر حاصل مهما فهم قصد الخدث لكتمه هـ.

وفي الجامع : (إذا حدث الرجل بحديث ثم التفت فهي أمانة) المناوي : فهي أي الكلمة التي حدثه بها أمانة عند الخدث أودعه إياها، فإن حدث بها غيره فقد خالف أمر الله حيث أدى الأمانة إلى غير أهلها، فيكون من الظالمين فيجب عليه كتمها ؛ إذ التفاته بمنزلة استكثامه بالنطق هـ.

ابن زكري عن الإحياء : من حق الأخ على أخيه أن يسكت عن إفشاء سره الذي استودعه إياه، وله أن ينكره — وإن كان كاذباً — فليس الصدق واجبا في كل مقام، فإنه كما يجب للرجل أن يخفي عيوب نفسه وأسراره كذلك يجب أن يخفي عيوب أخيه المسلم وأسراره، وإن احتاج إلى الكذب في ذلك فله أن يفعل ذلك في حق أخيه، فإن أخاه نارل منزلته، وهما كشخص واحد، لا يختلفان إلا بالبدن، هذه حقيقة الأخوة.

«وجس خبره» الذي يكره جسده أي البحث عنه. فتح الحق : التجسس : التطلع على ما خفي عنك من الأمور بأي حاسة كان ذلك بحس أي مس، أو بأذن، أو بعين، أو بشم، أو ذوق... هـ.

ابن زكري : قال ابن عبد البر : ولا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حالة تناجيهما، قلت : ولا ينبغي للدخول القعود عندهما — ولو تباعد عنهما — ؛ إلا بإذنهما ؛ لأنهما لما افتتحا حديثهما سرا، وليس عندهما أحد، دل على أن مرادهما أن لا يطلع أحد على كلامهما، ويتأكد ذلك إذا كان أحدهما جهوراً لا يتأتى له إخفاء كلامه عن حضره، وقد تكون لبعض الناس قوة فهم ؛ بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه، فالمحافظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة — وإن تفاوتت المراتب — هـ منه.

وفي المعيار : أما البحث عن أحوال من يذكر بالصالح، فإن كان البحث عن صلاته، وصيامه، وقيامه، وورعه، على جهة الاعتبار بذلك والافتداء والتبرك،

..... وَمَذْحُهُ إِلَّا لِأَمْنٍ ضَرَرَةٍ  
يَدِينِ مَمْدُوحٍ أَوْ الْمَزْكِيِّ كَعُجْبٍ أَوْ تَنَافُقٍ أَوْ إِفْكَ  
فَيَفْتُرُ الْأَوَّلُ أَوْ يَسْتَكْشِفُ أَوْ يَهْرِفُ الْمَادِحُ مَالاً يَهْرِفُ

ونحو ذلك من المقاصد الحسنة، فليس هذا بتجسس؛ وإنما التجسس المحرم :  
البحث عن مساوئ الإنسان، وتطلب عوراته.

ابن حجر : في شرح حديث : «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا  
تخسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله  
إخوانا» قال القرطبي : المراد بالظن هنا : التهمة التي لا سبب لها، كمن يتهم رجلاً  
بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها، ولذلك عطف عليه قوله : ولا  
تجسسوا، وذلك أن الشخص يقع له خاطر التهمة، فيريد أن يتحقق فيتجسس  
ويبحث ويستمع، فهي عن ذلك. وهذا الحديث يوافق قوله تعالى : ﴿اجْتَنِبُوا  
كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ﴾ الآية. فدلّ سياق الآية على الأمر بصون عرض المسلم غاية  
الصيانة ؛ لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن، فإن قال الظان : أبحث لأتحقق ؛  
فيل له ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ فإن قال تحققت من غير تجسس، قيل له ﴿وَلَا يَغْتَابَ  
بَعْضُكُم بَعْضًا﴾.

«و» منها : «مدحه» والمدح لغة : الثناء باللسان على الجميل مطلقاً على جهة  
التعظيم، وعرفاً : ما يدل على اختصاص المدح بنوع من الفضائل. «إلا لأمن»  
أي عند أس «ضرره» أي المدح «بدين ممدوح أو» بمعنى الواو، أي وبدين  
«المزكي» أي المادح «كعجب» وكبّر يحدثهما المدح في الممدوح، وهما مهلكان  
«أو» رياء و«تفاق» فقد يظهر له المادح من الحب مالا يعتقد به فيكون منافقاً مرئياً  
«أو إفك» فقد يفرط المادح فيه فيذكره بما ليس فيه فيكون كذاباً «فه» يفرح بالمدح  
و«يفتر» عن العمل أي يكمل «الأول» الذي هو الممدوح عن الاجتهاد في  
الطاعات إذا أتى عليه بالخير «أو يستكف» : يتكبر ويرضى عن نفسه، ومن  
أعجب بنفسه قل تشمره في العبادة، وإنما يتشمر للعمل من يرى نفسه مقصراً،  
فإذا أطلقت الألسنة بالثناء عليه ظن أنه قد أدرك رفعة المقام. «أو يهرف المادح»  
أي بمدح ويطنب في الثناء بهما لا يعرف» القاموس : هرف يهرف أطراً في

المدح إعجابا به، أو مدح بلا خيرة، يقال : لا تهرف بما لا تعرف. التاج ويروى :  
قبل أن تعرف، أي لا تمدح قبل التجربة.

المنائي : قال الشافعية : يحرم مجاوزة الحد في الإطراء في المدح ؛ إذا لم يمكن  
حملة على المبالغة، وترد به الشهادة إن أكثر منه هـ.

ومن ضرره أيضا بالمدح أن يفرح الممدوح به، وربما كان ظالما فيعصي بإدخال  
السرور على قلبه. وقال عليه السلام : «إن الله ليغضب إذا مدح الفاسق» وقال الحسن :  
من دعا لفاسق بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله، فانظالم الفاسق ينبغي أن يذم  
لتفتر رغبته في الظلم والفسق. وفي الخبر : (إياكم والمدح فإنه الذبح) المنائي :  
لما فيه من الآفة في دين المادح والممدوح، وسماه : ذبحا ؛ لأنه يمت القلب، فيخرج  
من دينه، وفيه ذبح للممدوح، فإنه يغره بأحواله ويغريه بالعجب والكبر، ويرى  
نفسه أهلا للمدحة ؛ سيما إذا كان من أبناء الدنيا أصحاب النفوس وعبيد الهوى.  
وفي رواية : (... فإنه من الذبح) وذلك ؛ لأن المذبح هو الذي يفتر عن العمل،  
والمدح يوجب الفتور، أو لأن المدح يورث العجب والكبر، وهو مهلك كالذبح ؛  
فلذا شبه به.

قال الغزالي — رحمه الله — : فمن صنع بك معروفا، فإن كان يحب الشكر  
والثناء فلا تمدحه ؛ لأن قضاء حقه أن لا تقره على الظلم، وطلبه للشكر ظلم ؛  
وإلا فأظهر شكره ليزداد رغبة في الخير هـ.

النووي : مدح الإنسان يكون في غيبته وفي وجهه، فالأول : لا يمنع ؛ إلا  
إذا جازف المادح ودخل في الكذب، فيحرم للكذب، لا لكونه مدحا، ويستحب  
ما لا كذب فيه إن ترقبت عليه مصلحة، ولم يجر إلى مفسدة. والثاني : قد جاءت  
أخبار تقتضي إباحته، وأخبار تقتضي منعه، وجمع بأنه إن كان عند الممدوح كمال  
إيمان، وحسن يقين، ورياضة بحيث لا يفتن، ولا يغتر، ولا تلعب به نفسه، فلا  
يحرم ولا يكره، وإن خيف عليه شيء من ذلك كره مدحه.

وفي قواعد عز الدين — في الكلام على الاقتصاد — ما نصه : وكذلك المدح  
المباح لا بكثرة منه، ولا يتقاعد عن السير منه، عند مسيس الحاجة ترغيبا للممدوح



ذَكَرُ الْكَرَامَاتِ إِذَا لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ لَهُ أُخْرَى إِذَا لَمْ تُكُنْ

في الإكثار مما مدح به، أو تذكيرا له بنعمة الله عليه ليشكرها وليذكرها، بشرط الأمن على الممدوح من الفتنة، وكذلك الهجاء الذي تمس الحاجة إليه لا ينبغي أن يكثر منه إلا حيث أمر به في الشهادات والروايات والمشورات، ولا تكاد تجد مداحا إلا ردلا ولا هجاء إلا ندلا ؛ إذ الأغلب على المداحين الكذب والتغوير.

ومنها : «ذكر الكرامات» فيمنع على الولي «إذا لم يؤذن فيه» أي في ذكرها «له» بإلزام ونحوه «أخرى إذا لم تكن» أصلا. الغزالي : من الذنوب ذنوب عقوبتها — والعياذ بالله — سوء الخاتمة، قيل هي عقوبة دعوى الولاية والكرامة بالافتراء. وفي الخاتمة : أن من أسباب سوء الخاتمة — أعادنا الله منها — : دعوى الولاية والكرامة افتراء.

ابن حجر في فتاويه : قال الياقعي : ومما تفارق الكرامة فيه المعجزة أن المعجزة يجب على النبي ﷺ إظهارها، والكرامة يجب على الولي إخفاؤها ؛ إلا عند ضرورة أو إذن، أو حال غالب لا يكون له فيه اختيار، أو تقوية يقين مريد، قال : وإطلاق المحققين أنه يجوز له إظهارها يحمل على بعض هذه الصور ؛ للعلم بأن إظهارها لغیر غرض صحيح لا يجوز، بخلافه لغرض صحيح، وضابطه أن يكون في إظهارها مصلحة. انظر بقية كلامه.

وفي الغنية أن من شرط الولاية كتمان الكرامات، ومن شروط النبوة والرسالة إظهار المعجزات ؛ ليقع بذلك الفرق بين النبوة والولاية.

وقد قال الشيخ زروق — في شرح حزب الشاذلي — : إنه رضي الله عنه صرح بأنه ما وضع منه حرفا إلا بإذن الله ورسوله. وقال : والإذن الذي أشار إليه إما أن يكون بالرؤيا في النوم، أو بالوجه الحكمي ؛ بمعنى أنه لم يضع فيه إلا ما أذن الشرع في وضعه، وإما أن يكون بالإذن الحالي الذي عمدته الإلهام. والأول أولى، إذ لا خصوصية للثاني، والثالث أحسن ؛ لأنه مقتضى الطريقة ؛ لكن شرطه موافقة الذي قبله — ولو بوجه ما — جمعا بين الحقيقة والشرعية، ثم إن تأييد ذلك برؤيا المنام فهو.

## تَرْكِيَةُ النَّفْسِ اِفْتِخَاراً أَوْ شُكْراً فَتَطْلُبُ كَذَا مِنْ أَمَّا

ومنها : «تركية النفس» بأن يذكر محاسنها، كعدم رضاها عنها، أو عدم غرورها بها، قال تعالى : ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ الآية ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ﴾. ثم محل ذلك إن كان «الافتخار» وإظهاراً للارتفاع والتميز عن الأقران، وشبه ذلك، فمدح المرء نفسه قبيح — وإن كان حقاً —.

فيل لحكيم : ما الذي لا يحسن وإن كان حقاً ؟ قال : مدح المرء نفسه. وفي كشف القناع : أنهم حذروا من مدح الإنسان لشيخه ؛ لما فيه من تلبس النفس ؛ لأنها تريد به مدحها، وقد حذروا أيضاً من الاعتذار لغير غرض شرعي ؛ لأن من لازم الاعتذار تركية النفس ؛ لأن المعتذر يطلب به براءة نفسه من ذلك النقص الذي ظن به. وفي جامع الموطأ : «إذا سمعتم الرجل يقول هلك الناس فهو أهلكهم». قال في البيان : لا اختلاف — أعلمه — في أن معنى الحديث ؛ إذا قال ذلك إعجاباً بنفسه واحتقاراً للناس، وأما إذا قاله إشفافاً على من بقي ؛ لقلة الخير فيهم، ونحزناً على من مضى ؛ لكثرة فيهم، فليس ممن جاء الحديث فيه. ولو قلت لمن يلومك على التفريط وترك عمل البر : ما وَقَّعْتُ لذلك منتصراً لنفسك محتجاً لها من غير ظهور افتقار ولا غلبة انكسار كنت مخطئاً ؛ إذ لا ينبغي انتصار العبد لها — وإن كان ينطق بالحكمة، ويتكلم بالحق —، أما لو قلته إخباراً عن قدرة الله تعالى فيك، ونفوذ تقديره عليك، مع شدة افتقار، ودوام انكسار فمصيب. كما في ابن زكري عن ابن عباد.

«أما» تركيتها «شكراً فتطلب» : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ابن جزي : قيل معناه : بث القرآن، وبلغ الرسالة. والصحيح : أنه عموم في جميع النعم. قال رسول الله ﷺ : «التحدث بالنعم شكر» ولذلك كان بعض السلف يقول : لقد أعطاني الله كذا، ولقد صليت البارحة كذا، وهذا إنما يجوز إذا كان على وجه الشكر، أو ليقترن به، فأما على وجه الفخر والرياء فلا يجوز. وقد قلت :

إن ثلِّفَ في كلامٍ مَنْ قد يَرْتَضَى      ما هو صورةٌ لفخرٍ اقتَضَى  
فهو لمقصِدٌ صحيحٌ ثَمَّه      كنصيحٍ أو تحدُّثٍ بالنعمة

تُتَبِّهَ مَنْ لَمْ يَنْتَبِهْ لِذِي خَفَا يَنْفَعُهُ كَمَا جَرَى لِيُوسُفَا

المتاوي : الشكر ثلاثة أقسام : شكر اللسان بالتحدث بالنعمة، وشكر الأركان بالقيام بالخدمة، وشكر الجنان بالاعتراف بأن كل نعمة منه تعالى. «كذا من أما» أي قصد بتزكيتها : «تتبه من لم يتبه لذي خفا» أي على حال خفي عنه «ينفعه» كقول المعلم للمتعلم : اسمع مني فإنك لا تجد مثلي، وه كما جرى ليوسفاء عليه السلام إذ قال : «اجعلني على خزائن الأرض إني خفيظٌ غليمٌ» ابن جزي : ويستدل بذلك أنه يجوز للرجل أن يعرف بنفسه ويمدح نفسه بالحق ؛ إذا جهل أمره، وإذا كان في ذلك فائدة.

وذكر أيضا قبل ذلك : أن يوسف إنما طلب منه الولاية ؛ رغبة منه في العدل وإقامة الحق والإحسان، وكان هذا الملك كافرا، ويستدل بذلك على أنه يجوز للرجل النفاضل أن يعمل للرجل الفاجر إذا علم أنه يصلح بعض الأحوال، وقيل إن الملك أسلم.

وقال عز الدين بعدما مر عنه : ومدحك نفسك أفبح من مدحك غيرك، فإن غلط الإنسان في حق نفسه أكثر من غلظه في حق غيره، فإن حبك الشيء يعمي ويصم، ولا شيء أحب إلى الإنسان من نفسه ؛ ولذلك يرى عيوب غيره، ولا يرى عيوب نفسه، ويعذر نفسه عما لا يعذر به غيره، ثم ذكر ما نظمته بقولي :

للمرء مذحُ نفسه لِيُتَّبَعْ	فيما به امتداحُ نفسه وَقَعَ
أو حاجةٌ دَعَتْ إلى امتداحِهِ	كحَاطِبٍ رَغَبَ في نكاحِهِ
وهكذا يُتَعَرَفُ الأهلِيَّةُ	منه لِكَالِوَالِيَةِ الشرعيَّةِ
أبداءُ عِزِّ الدينِ في قواعِدِهِ	مُسْتَرَأً عن سَاقِهِ وسَاعِدِهِ.

وقلت أيضا :

الأصلُ هَضْمُ النفسِ لكن الشَّا	أيضا عليها قد يكونُ حَسَنًا
لذلك استَحْسَنَهُ الأئِمَّةُ	مِنْ قاصِدٍ تَحَدَّثَا بالنعمةِ
كذا الذي توزع أو لم يُتَصَفَّ	أو في الوري مقامه لم يُعْرِفْ
لقصبة الصديق لما بويعا	خليفةً وكَيْتَ كَيْتَ سَمِعَا
قال أَلست بالخلافة أحق ؟	ألم أكن أول مَنْ أسلمَ حق ؟

وَالْتَمَّ هَتَكَ السِّرِّ عَمَّا يَكْرَهُ قَائِلُهُ أَوْ رَبُّهُ ظُهُورُهُ

لغير ذاك من مناقب تُرى حَدَّثَ أَنْبَاءُ بِهَا وَخَبَرًا  
ذَا فِي الرَّهُونِيِّ عَنِ السِّيَوطِيِّ فَارْجِعْ إِلَى مَنْشُورِهِ الْمَبْسُوطِ.

«و» منها : «النم» وهو محرم — كتاباً وسنة وإجماعاً —، وحقيقته إفشاء السر  
و«هتك السرِّ عماء» من قول أو مال «يكره قائله أو ربه ظهوره» فالنميمة في  
الأصل نقل القول إلى المقول فيه، ولا اختصاص لها بذلك ؛ بل ضابطها : كشف  
ما يكره كشفه، سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه أو ثالث، وسواء كان  
الكشف بالقول، أو الكتابة أو الرمز، أو الإيماء، أو نحوها، وسواء كان المنقول  
قولاً أو فعلاً، وسواء كان عيباً أم لا، حتى لو رأى شخصاً يخفي ماله فأفشى  
كان نَمِيمة. كما في الفتح عن الغزالي.

فلو قال :

وَالْتَمَّ أَيُّ هَتَكَ سِرِّ عَمَّا يُكْرَهُ كَشَفُهُ فِي الْأَشْيَاءِ عَمَّا  
لَكَانَ أَشْمَلُ !! فتأمل.

الغزالي : ينبغي للإنسان أن يسكت عن كل ما رآه من أحوال الناس ؛ إلا  
ما في حكايته فائدة لمسلم، أو دفع لمعصية، كما إذا رأى من يتناول مال غيره،  
فعليه أن يشهد به مراعاة لحق المشهود له اهـ.

وتباح النميمة لتفريق كلمة الكفار والفساق، وقد تطلق على ما يشمل إفشاء  
السُّرِّ والسَّعَاية، أي الإدلاء بالناس إلى الظلمة، ومن عرف بها يحرم السماع منه ؛  
إلا فيما تباح فيه، ومن لم يعرف بها حل.

ويجب على السامع ما نظمته بقولي :

عَلَيْكَ سَنَةُ أُمُورٍ تُجْتَلَى      فَيَمْنُ نَمِيمةً إِلَيْكَ حَمَلَا  
فَلَا تُصَدِّقْ وَانْهَ عَنْ فِعْلِهَا      كَذَا عَلَيْكَ بُغْضُهُ مِنْ أَحْلَاهَا  
وَلَا تَظُنَّ السُّوءَ بِالْمَنْقُولِ      عَنْهُ وَلَا تَبْحَثْ عَنِ الْمَقُولِ  
وَعَدَمُ الرِّضَى لِنَفْسِكَ بِمَا      نَهَيْتَ ذَا الْقَتَامِ عَنْهُ لِزِمَا  
فَمَنْ عَنِ النَّمَامِ قَدْ حَكَى مَا      نَمَّ بِهِ كَهْوُ غَدَا نَمَامَا.

وَهُوَ كَبِيرٌ بِاتِّفَاقِ الْجُلَّةِ كَمَا عَلَيْهِ جُلُّهُمْ فِي الْأَكْلَةِ

ولبعضهم :

عَمَّنْ يَنْقُلُ الْقَوْلَ صُنْ      إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَنْقُلُ  
كَأَنَّكَ يَنْقُلُ عَنْ      غَيْرِكَ عَنْكَ يَنْقُلُ.  
ولله درُّ القائل !! :

مَنْ يُحْبِرْكَ بِشَيْءٍ عَنْ أَخٍ      فَهُوَ الشَّائِمُ لِأَمْنِ شَتَمِكَ  
ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ يُؤَاجِهِكَ بِهِ      إِنَّمَا اللَّوْمُ عَلَى مَنْ أُغْلِمَكَ.

قال الشعراني : ربما يسمع الشيخ من أهل هذا الزمان الكلمة فيحكىها لغالب من يدخل عليه، وربما كان فيها خراب الديار، ويقول الناس : قد أخبرنا بذلك شخص من الأولياء لا ينهم، فيسمونه ولياً، وهو فاسق لقله الثيمة، وإفساده بين الناس هـ.

والثيمة أشد من الغيبة ؛ لأن فيها الغيبة وزيادة، وبينهما عموم وخصوص من وجه، تنفرد الثيمة : بقصد الإفساد، والغيبة : بغيبة القول فيه، ويشتركان في غير ذلك، كمغتاب غائب قاصداً للإفساد. «وهو» ذنب «كبير» وفي نسخة : وهو كبير — بالكسر — من الكبيرة كالخطيء من الخطيئة «باتفاق» العلماء «الجله» — بالكسر جمع جليل — وذلك ؛ لأنها تؤدي إلى التقاطع والتدابير المنهي عنهما.

النووي : وهذا كله إذا لم يكن في النقل مصلحة شرعية، وإلا فهي مستحبة أو واجبة كمن اطلع من شخص أنه يريد أن يؤذي شخصاً ظلماً فحذره منه، وكذا من أخبر الإمام أو من له ولاية بسيرة نائبه — مثلاً — فلا منع من ذلك.

«كما عليه جلهم في الأكله» — مثله — : الغيبة، وأحسن تعاريفها — كما في شرح الاحياء — : ذكر العيب بظهر الغيب، فقد نقل القرطبي والقراي الاجماع على أنها كبيرة. وفي الحديث : أنها أشد من ثلاثين زنية في الإسلام.

وحكى السبكي : أنها صغيرة، هذا إذا وقعت مرة ؛ وإلا فمداومة الصغيرة كبيرة، وهي : ذكرك أخاك بما فيه، مما يكره لو سمعه، وأما ذكرك له بما ليس فيه فبهتان، وقد مر ذلك.

## ثَالِثُهَا إِنَّ تَكُ فِي لُحُومٍ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ

التنويري : الضابط كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم فهو غيبة محرومة، ومن ذلك المحاكاة ؛ بأن يمشي متعارجاً أو مطأطئاً، أو على غير ذلك من الهيئات، مريداً حكاية هيئة من ينتقصه بذلك، فكل ذلك حرام بلا خلاف، ومن ذلك : إذا ذكر مصنف كتاب شخصاً بعينه في كتابه قائلاً : قال فلان كذا مريداً تنقصه والشناعة عليه فهو حرام، فإن أراد بيان غلظه ؛ لئلا يقلد، أو بيان ضعفه في العلم ؛ لئلا يغتر به ويقبل قوله، فهذا ليس غيبة، بل نصيحة واجبة يثاب عليها ؛ إذا أراد ذلك، وكذا إذا قال المصنف أو غيره : قال قوم أو جماعة كذا، وهذا غلط أو جهالة وغفلة ونحو ذلك، فليس غيبة، وإنما الغيبة : ذكر الإنسان بعينه، أو جماعة معينين. وقد قلت :

ذِكْرُ مَسَاوِي أَحَدٍ لَمْ يُعْلَمْ	فِي حَقِّ سَامِعٍ وَذِي تَكَلُّمٍ
لَيْسَ بِغِيْبَةٍ وَحَيْثُ عَرَفَهُ	وَأَصِفُهُ مِنْ دُونِ سَامِعِ الصَّفَةِ
فَالْخُلْفُ رَجَّحَ عِيَاضُ الْأَبْرُ	أَنْ لَيْسَ غِيْبَةً بِمَكْسَرِ ابْنِ حَجَرٍ
وَشَرَحُ زَادٍ مُسْلِمٍ بِالْفَرْعِ	أَنْ لَدَى حَدِيثٍ أَمْ ذُرْعِ.

فائدة : في شرح منهاج العابدين، أن الغزالي سئل عن غيبة الكافر، فقال : هي في حق المسلم محذورة لثلاث علل : الإيذاء، وتنقيص ما خلقه الله تعالى، وتضييع الوقت بما لا يعني، والأولى تقتضي التحريم، والثانية : الكراهة، والثالثة : خلاف الأولى، وأما الذمي فكان المسلم فيما يرجع إلى المنع من الإيذاء ؛ لأن الشرع عصم دمه وعرضه وماله.

«ثالثها» هي كبيرة : «إن تك» وفي نسخة : ماهي «في لحوم حملة القرآن والعلوم» وإلا فصغيرة، وهو المعتمد في مذهب الشافعي، انظر النفاوي. ابن حجر : وإذا لم يثبت الإجماع، فلا أقل من التفصيل، فمن اغتاب ولياً لله أو عالماً ليس كمن اغتاب مجهول الجلال — مثلاً — هـ.

وكتب ابن عساكر : اعلم يا أخي أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، ومن أطلق لسانه في العلماء بالثلب اتلاه الله قبل موته بموت القلب هـ.



نَعَمْ مِنَ الْمُنْدُوبِ بَثُّ مَا يَكُنُّ مِنَ الْكَرَامَاتِ وَسَمْتِهِ الْحَسَنُ

وفي الخاتمة : واختلف هل تكفي التوبة فيها، أو لابد من استحلال من اغتبت، والصواب : التفصيل، فإن بلغه فلا بد من استحلاله، وإن لم يبلغه كفته التوبة ولا يخبر بالغيبه من اغتابه ؛ لئلا يشغل قلبه بها، وأما إن بهت مسلماً — أي قلت فيه بهتاناً — فلا بد من ثلاثة أشياء : التوبة، والاستحلال — وإن لم يبلغه —، وأن تكذب نفسك عند من بهته عنده، فتقول له : كنت ذكرت عندك فلانا بكذا وكذا، فأني كاذب في ذلك.

ابن حجر : قال العلماء : تباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً، حيث يتعين طريقاً إلى الوصول إليه بها كالتظلم والاستعانة على تغيير المنكر، والاستفتاء والمحاكمة، والتحذير من الشر، ويدخل فيه تجريح الرواة والشهود، وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده، وجواب الاستشارة في نكاح، أو عقد من العقود، وكذا من رأى متفقها يتردد إلى مبتدع أو فاسق، ويخاف عليه الاقتداء به. ومن تجوز غيبتهم : من يتجاهر بالفسق، أو الظلم، أو البدعة. اهـ.

وفي سنن المهتدين : أن التفكه بعرض الفاسق حرام بإجماع.

الناوي : عند حديث : «اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس» بين قوله : بما فيه... أنه لا يجوز ذكره بغير ما فيه، ولا بما لا يعلن به. قال ابن عرون : دخلت على ابن سيرين فذكرت الحجاج أي بما لم يتظاهر به. فقال : إن الله ينتقم للحجاج كما ينتقم منه، وإنك إذا لقيت الله غداً كان أصغر ذنب أصبته أشد عليك من أعظم ذنب أصابه الحجاج. وأشار بقوله : يحذره الناس. إلى أن مشروعية ذكره بذلك مشروطة بقصد الاحتساب، وإرادة النصيحة دفعا للاغترار، ونحوه مما ذكر، فمن ذكر واحداً من هذا الصنف تشفياً لغيظه، وانتقاماً لنفسه، أو احتقاراً أو ازدراء، ونحو ذلك من الخطوط النفسانية فهو آثم هـ. وفي الفروق لم يصح خبر (لا غيبة في فاسق). «نعم من المندوب بَثُّ ما» من السر «يكن» أي يكتمه صاحبه «من الكرامات» والمناقب أي المآثر «و» من «سمته الحسن» السميت الطريق، وهيئة أهل الخير، يقال : ما أحسن سمته [أي هديته. وفي الفتح : الهدى والدل متقاربان، يقال في السكينة والوقار، وفي الهبة والمنظر والشمالك، والسمت يكون

كَذًا الشُّمَاتُ بِمُؤْمِنٍ يُلِي وَمُتَبِّةُ الْمَنَى لِضُرِّ نَازِلٍ

في حسن الهيئة والنظر من جهة الخير والدين، لا من جهة الجمال والزينة، ويطلق على الطريق، وكلاهما جيد، بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الإسلام هـ.

قال في الشرح : وهذا من تمة الكلام في النَّم.

والذي وقفت عليه الآن في الفتح هو انقسام كتمان السر بعد موت صاحبه إلى ما يباح وقد يستحب ذكره — ولو كرهه صاحب السر — كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة، أو نحو ذلك، وإلى ما يكره مطلقاً، وقد يحرم، وهو : ما إذا كان على صاحبه منه ضرر وغضاضة، وقد يجب ذكره كحق عليه، كان يعذر بترك القيام به، فيرحى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك هـ منه.

فإن كان الناظم رحمه الله تعالى يعني هذا فالأولى لو قال :

نَعَمْ بِمَوْتِ صَاحِبِ السَّرِّ حَسُنَ بَثُّ لِمَا مِنْ كَالْكِرَامَاتِ يَكُنْ

وقد مر في النَّم عن الغزالي : أنه لا يتقيد بكون المنقول عيباً. والله تعالى أعلم. نعم في الزواجر : أن مجرد الإخبار بشيء عمن يكره كشفه من غير أن يترتب عليه ضرر، ولا هو عيب ولا نقص لا يكون كبيرة — وإن سلم للغزالي تسميته نعيمة — هذا هو المتجه.

«كذا» منها : «الشُّمَاتُ بِمُؤْمِنٍ يُلِي» وهي : إظهار المرء الفرح بمصيبة عدوه. وفي الجامع : (لا تظهر الشُّمَاتُ بأخيك فيرحمه الله ويتليك) المناوي : أخذ قوم من هذا الخبر : أن في الشُّمَاتِ بالعدو غاية الضرر، فالخبر الحذر.

نعم أفتى ابن عبد السلام بأنه لا ملام في الفرح بموت العدو من حيث انقطاع شره عنه، وكفاية ضرره. والحديث رواه الترمذي وقال : حسن.

«وه» منها : «منية» — بالضم والكسر — أي تمنى «المنى» — كالردي وزنا ومعنى — «الضر نازل» : خبر الصحيحين : «لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه، فإن كان لا بد فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي» النووي : هذا إذا تمنى لضر ونحوه، فإن تمنى الموت

وَكَثْرَةُ الْمَزَاحِ إِذْ لَا تُؤْمَنُ عَادَةً أَنْ تَنْشَأَ عَنْهَا قِنٌ  
وَعَدَمُ الْهَيْبَةِ أَمَّا مَا يَقُلُّ مِنْهُ تَأْلُفًا قَدْ بَهَ ثَقُلُ

خوفا على دينه ؛ لفساد الزمان، ونحو ذلك لم يكره. وفي القرطبي : يجوز تمنى  
الموت، والدعاء به عند ظهور الفتن وغلبتها، وخوف ذهاب الدين. وفيه أيضا :  
قال سهل التستري : لا يتمنى الموت إلا ثلاثة : رجل جاهل بما بعد الموت، أو  
رجل يفر من أقدار الله تعالى عليه، أو مشتاق محب للقاء الله عز وجل. وقال  
في تذكرته : إن مريم عليها السلام تمنى الموت لوجهين : أحدهما أنها خافت أن  
يظن بها السوء في دينها، وتُغيَّر فيفتن بذلك، الثاني : أن يقع قوم بسببها في البهتان،  
والنسبة إلى الزنى، وذلك مهلك لهم. إلى أن قال : فعلى هذا الحد الذي ذكرناه  
من التأويلين، يكون تمنى الموت في حقها جائزا.

«وه منها : «كثرة المزاح» بأن يُفرط فيه، ويدأوم عليه، وهو بالكسر : مصدر  
مزح أو مازح، وبالضم اسم ما يمزح به، وهو المطاوعة في الكلام باللسان «إذ  
لا تؤمن» كثرته «عادة» من «أن تنشأ عنها فتن» في الدين — جمع فتنة — من  
ضحك وقسوة قلب، واشتغال عن ذكر الله تعالى، وعن الفكر في مهمات الدين،  
ويؤول كثيرا إلى الإيذاء والحقْد. «وه من أن ينشأ عنها «عدم الهيبة» أي المهابة  
والوقار، وفي جامع خليل : لا تنازع من دونك فيحترق، ولا من هو مثلك  
فيحقدك ولا من هو فوقك فيسخط عليك.

وقال عز الدين — في قواعده — : وشرط المزاح المباح أن يكون بالصدق  
دون الكذب، وأما ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح فهو محظور ؛  
لما فيه من ترويع صاحب المتاع، وقد جاء في الحديث : «لا يأخذ أحدكم متاع  
أخيه لأعيا جادا» جعله لأعيا من جهة أنه أخذه بنية رده، جادا من جهة أنه روع  
أخاه المسلم بفقد متاعه. «أما ما يقل منه» ويسلم من ذلك، فهو مباح، فإن  
صادف مصلحة ؛ بأن كان «تألفا» للمخاطب بتطبيب نفسه وموائسته «فندبه  
نقل» فإنه عليه السلام كان يفعله.

النووي : وهذا لا يمنع منه قطعا، بل هو سنة مستحبة إذا كان بهذه الصفة.  
وفي شرح الإحياء أيضا : أنه بهذا القصد سنة، وما قيل إن الأظهر أنه مباح —

وَكُنْتُمْ فَضْلَ اللَّهِ عِلْمًا وَغْنَى كَلَيْسَ عِنْدَنَا وَلَيْسَ مَعَنَا  
مُخْلَسًا لَزَوْجَةٍ أَوْ عَبْدٍ عَاصِرٍ وَغَاصِرٍ شَافِعٍ فِي خَدِّ

لا غير — ضعيف ؛ إذ الأصل من أفعاله : وجوب، أو ندب، للتأسي به فيها ؛  
إلا للدليل يمنع من ذلك، ولا دليل هنا يمنع منه فتعين الندب، كما هو مقتضى  
كلام الفقهاء والأصوليين.

قال في كتاب الأربعين : واعلم أن اليسير منه في بعض الأوقات لا بأس به،  
لاسيما مع النساء والصبيان تطيبا لقلوبهم، نقل ذلك من رسول الله ﷺ ؛ لكنه  
قال : «إني لأمزح ولا أقول إلا حقا» ويعسر على غيره ضبط ذلك.

«و» منها : «كنتم فضل الله علما وغنى كليس عندنا وليس معنا» قال تعالى :  
﴿وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ قال في الضياء : العلم والغنى بالتفاقر  
للناس : ليس عندنا وليس معنا، وهو حرام ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ  
فَحَدَّثْتُ﴾ ابن العربي : يكتُمون الغنى ويتفاقرون للناس، ليس عندنا، وعندهم،  
ليس معنا، ومعهم، وذلك حرام، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدَّثْتُ﴾، وإن الله تعالى،  
إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه.

«مخلق لزوجة» أي مفسد لخلفها — قريبا كان أو أجنبيا، بأي وجه كان  
ذلك — «أو عبد» بأي وجه كإباق، وتقصير في خدمة، أو طاعة تجب عليه  
«عاص» ففي مسلم عن جابر : أن إبليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه،  
فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة، يجيء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا. فيقول :  
ما صنعت شيئا. ثم يجيء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته،  
قال : فيدنيه منه، فيقول نعم أنت.

الأبّي : فيه تعظيم أمر الطلاق، وكثرة ضرره وعظم الإثم في السعي فيه ؛ لما  
فيه من قطع ما أمر الله به أن يوصل، وشتات ما جعل الله سبحانه وتعالى فيه  
مودة ورحمة، وهدم بيت بني في الإسلام، ونعريض المتخاصمين أن يقعوا في الإثم  
والحرج، والصواب : أنه لا يمكن من سعي في فراق امرأة من نكاحها ؛ لما فيه  
من تشمير المفسد، والأظهر : أنه فاسد لعقده، فيفسخ قبل وبعد. هـ منه باختصار.

تَعْلَمُ الْفَقْهَ أَوْ التَّصَوُّفَ لِكَسْبِ مَالٍ أَوْ لِنَيْلِ شَرَفٍ

وهذا موافق لقول ناظم العمليات :

وَأَبْدُوا التَّحْرِيمَ فِي مُخْلِقٍ وَهَارِبِ سِيَانٍ فِي مُحَقِّقٍ.

والعرش سرير الملك، فمركز إبليس البحر، ومنه يبعث سراياه في نواحي الأرض. انظر مكمل السنوسي.

«وعاصر شافع» لأحد «في» إسقاط «حد» من حدود الله تعالى، ولا يجوز للإمام العفو فيها، بخلاف التعزير، فتجوز الشفاعة فيه والعفو. والشفاعة : الطلب والسؤال بدمام. النووي : تستحب الشفاعة إلى ولاية الأمر وغيرهم من أصحاب الحقوق والمستوفين لها ما لم تكن في حد أو في أمر لا يجوز تركه، كالشفاعة إلى ناظر طفل أو مجنون أو وقف في ترك بعض حق من في ولايته، فهذه الشفاعة محرمة تحرم على الشافع، ويحرم على المشفوع إليه قبولها، وعلى غيرهما السعي فيها إذا علمها.

تنبيه : في الميسر : تجوز الشفاعة للمسارق ما لم يبلغ الإمام — كما في الموطأ — إلا المعروف بالشر فلا ينبغي أن يشفع له، قاله فيها. — يعني المدونة —.

فائدة : في المعيار : أن فقهاء بجاية سئلوا عن تشفع بالنبي ﷺ فلم يقبل المسؤول شفاعته ؟ فأجابوا : بأنه لا يلزمه شيء.

النووي : يكره منع من سأل بالله وتشفع به لحديث أبي داود والنسائي : «من استعاذ بالله فأعينوه ومن سأل بالله فأعطوه»... الحديث.

ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة ، لحديث أبي داود : «لا يسأل بوجه الله إلا الجنة» وروى الطبراني — كما في الترغيب والترهيب — مرفوعا : «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله ثم منع مائله، ما لم يسأل هجرا» أي أمراً قبيحاً لا يليق، ويحتمل أنه أراد : ما لم يسأل سؤالا قبيحاً بكلام قبيح.

ومنها : «تعلم» العلم المقصود لذاته كعلم «الفقه أو التصوف» أو القرآن والحديث «لكسب مال أو لنيل شرف» من رئاسة دنيوية، وأما علم الآلات كالنحو والتصريف واللغة، فليس الدم فيها بالغا درجة التحريم كما في فتح الحق.

أَمَّا لِلْإِحْتِمَاءِ مِنْ ظُلْمٍ فَلَا مَنَعَ بَلِ الْآخِرُ لَهُ مُكْمَلًا  
وَمُسَبَّلٌ فِي عَرْضِهِ لِلْمُرْتَمِي مُؤَدَّبٌ أَفْحَشَ فِي السَّبِّ عَدَا  
كَأَمَّا إِذَا يَسُبُّ الْوَالِدَا

والمعلامة الأديب : محمد العاقب بن ماياي الجكبي رحمه الله تعالى :

مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ احْتِسَابًا وَابْتِغَاءً رَضِيَ الْعِلْمُ فَازَ بِالَّذِي ابْتَغَى  
وَمَنْ بِهِ تَهَجَّ الْمِبَاهِقَةُ سَلَكَ وَظَنَ نَفْسَهُ عَلَى خَيْرِ هَلَكٍ  
وَشَيْخُهُ فِي الْعِلْمِ بَعْدَ عِلْمٍ نَبَّيْهِ شَرِيكَهُ فِي الْإِثْمِ  
وَقَاصِدُ الدُّنَا بِهِ إِذَا ذَرَى خِصَّةً قَصِيدِهِ الْخَسِيرُ خَاطِرًا  
فَإِنْ يَثْبُ قَبْلَ الْمَمَاتِ سَيِّمَا مِنْ خَطَرِ الذَّلِيلِ وَإِلَّا أُسْلِمَا.

«أما» تعلم العلم «للاحتماء» به «من ظلم» أو ليستجلب به حظاً من الدنيا «فلا منع بل» نيته جميلة و«الأخو له» — حال كونه — «مكملاً» فلا تؤثر تلك النية في مثوبة، ولا تنقص من أجر، وأحق ما وقى به المرء نفسه : طاعة الله وعلمه، فالاستغناء بالقرآن والعلم عن كل شيء أصل في الدين، كما في المعيار. ولينظر ذلك مع ما مر آنفاً.

«ومُسَبَّلٌ» — الذي وقفت عليه : سبَّلٌ بالشديد — يعني : أن من أذن «في عرضه للمرتمي» أي لمن يرميه، بأن قال : أبحت عرضي لمن اغتابني «أذنب» ولم يصبر بذلك مباحاً، بل تحرم على كل أحد غيبته، كما تحرم عيبة غيره. «لا إن اقتفى باضمضم» يعني : أبا ضمضم. على حد قوله :

تَعَلَّمْتُ بِأَجَادٍ وَآلَ مُرَامِرٍ وَتَوَدَّدْتُ أَتَوَالِي وَلَسْتُ بِكَاتِبٍ.

ففي الحديث : «أيعجز أحدكم أن يكون كأيي ضمضم كان إذا خرج من بيته قال اللهم إني تصدقت بعرضي على الناس»؟! أي لا أطلب مظلمتي ممن ظلمني لا في الدنيا ولا في الآخرة.

ابن زكري : وهذا ينفع في إسقاط مظلمة وجدت قبل الإبراء، فأما ما يحدث بعده فلا بد من إبراء جديد. وفي المفيد قال العلماء : وهذا فيما وقع، وأما فيما لم يقع فلا يجوز لأحد أن يسوغه.

«مؤدب» : معلم «أفحش في السب عدا» : أثم «كما عدا إذا يسب الوالدا»

وَمَنْ يَكُنْ لِحَائِنِ خَصِيمَا أَمْسَى أَيْمًا وَغَدَا أَيْمًا  
فَالْمَرْءُ إِنْ جَادَلَ عَنْ مَتْنِهِمْ يَمُوتُ الدَّعْوَى أَتَى بِمَاتِهِمْ  
عَبْرَ الرُّؤْيِ جَاهِلُهَا لَوْ بِالْكُتُبِ إِيَّاهُمْ وَإِنَّهُمْ افْتِخَارٌ بِالنُّسْبِ

قال في المدخل ويتعين عليه — يعني المؤدب — : أن لا يشتم من استحق الأدب من الصبيان، وكثيرا ما يفعل بعض المؤدبين هذا، وهو حرام، وذلك أنه إذا حصل للمؤدب غيظ ما على الصبي شتمه وتعدى بذلك إلى والديه هـ.

وذكر البناني : خلافا في الزجر بنحو باقره. وقال الناظم — رحمه الله تعالى — : في مكتوبه في تعليم الأطفال إنه يجوز وعيد وتقريع وشتم بنحو باقره، وحرم بعض الشتم، وبعض فاحشه، أما العين واللعن وشتم الآباء فلا وجه له. وفي الرهوني : جرت عادة كثير من المؤدبين بزجر الصبي باللعنة له ولأبيه وجده وذلك لا يجوز.

وفي الأبي — عند حديث : «ولعن المؤمن كقتله» أي في الإثم أو في الحرمة — ما يوهم الجواز ونصه : وكان الشيخ : أي ابن عرفة يقول : إن اللعن في سياق التأديب لا يتناوله الحديث.

والظاهر : أن مراده لا يتناوله خصوص هذا الوعيد — وإن كان يحرم عليه ذلك — لما نص عليه الأبي وغيره من أن لعن المعين لا يجوز — وإن كان كافرا — ولم يستثنوا مؤدبا ولا غيره. «ومن يكن لحائن خصيما» أي لأجل الحائن مخاصما لغيره «أمسى أَيْمًا وَغَدَا أَيْمًا» قال تعالى : «وَلَا تَكُنْ لِلْحَائِنِينَ خَصِيمًا» ابن العربي : في ذلك دليل على أن النيابة عن المبتل والمتهم في الخصومة لا تجوز هـ. ولذا قال : «فالمرء إن جادل» أي خاصم «عن متهم بمبطل الدعوى أتى بماتهم» قال في البصرة : لا تجوز الوكالة عن المتهم بدعوى الباطل، ولا المجادلة عنه.

«عبر الرؤى» بالضم : جمع رؤيا، والمصدر مضاف لمفعوله، وفاعله : «جاهلها» الذي لا علم له بها «ولو» كان غيره لها «بالكتب» ككتب ابن سيرين «إثم» لأنه من الكذب، فإخبار غير العالم كذب. قال تعالى : «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» وذلك لأن الرؤيا تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأزمان وأوصاف الرائيين، فعلمها عويص يحتاج إلى مزيد معرفة بالمناسبات ؛ ولذلك سأل

وَسَبُّهُ مَنْ سَبَّهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ عَدُوِّهِ أَوْ بَدَمَانٍ مُفْتَرَى

رجل ابن سيرين بأن قال له : أنا رأيت نفسي أؤذّن في النوم. فقال له : تسرق وتقطع يدك. وسأله آخر، وقال له مثل ما قال الأول، فقال له تحج فوجد كل منهما ما فسر له به. فقبل له في ذلك، فقال : رأيت هذا بِسْمَةِ حسنة، والآخر بِسْمَةِ قبيحة، ولا تخرج الرؤيا عن معناها — ولو فسرته بغيره على الصحيح — كما في التفراوي، ويأثم أيضا عالمها إن غيرها بغير ما يقتضيه فهمه. انظر فتح الحق. ويجوز تعييرها لمن كان له علم بها، بأن علم أصول التعبير من الكتاب والسنة وكلام العرب وأشعارهم وأمثالهم، وكان له فضل وصلاح وفراصة...

وفي المفيد : يندب قص الرؤيا الصالحة على صاحبها، ويندب للإنسان إذا رأى لصاحبه ما يسره أن يبشره به. «وإثم افتخاره أي تكبر بالنسب» ففي الرسالة : قال عليه السلام : «إن الله رفع عنكم غيبة الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، أو فاجر شقي أنتم بنو آدم وآدم من تراب» وقال عليه السلام — في رجل تعلم أنساب الناس — : «علم لا ينفع وجهالة لا تضر» وقال عمر رضي الله عنه : تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم. قال مالك : وأكره أن يرفع في النسبة فيما فوق الإسلام من الآباء. الشيخ زروق في شرحها : حاصله النهي عن التفاخر والكبر بالأنساب. غيبة الجاهلية — يروي بالنعجمة والمهمله — مع الضم والكسر، وتشديد الموحدة، وهي بالنعجمة : من الغباوة أي الجهل البالغ، وبالمهمله : نخوة النفوس وكبرها. وفي الحديث : «نسب المرء دينه وحسبه خلقه وكرمه نقواه» ولا خلاف في أن الكبر حرام، ومن افتخر بشرف آبائه كمن ادعى الشيع بأكلهم.

«و» منها «سبه عن سبه بأكثر من عدوه» أي ظلمه. مسلم : «المُسْتَبَانِ ما قالوا فعلى البادئ ما لم يعتد المظلوم» والمعنى : إثم سباب المُسْتَبِين هو على البادئ، أما إثم ابتدائه ؛ فلأن السب حرام وفسق، وأما إثم سب الراد فلأن البادئ هو الحامل عليه، والراد منتصر، ولا إثم على المنتصر ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَمَنِ اتَّقَصَّرَ عَنْكَ ظُلْمُهُ...﴾ الآية ؛ لكن الصادر منه هو سب مرتب عليه الإثم جعله الشرع على البادئ، لا عليه إلا أن يتعدى، أي يتجاوز ؛ لأنه إنما أبيح له أن يرد مثل ما قيل له ؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وقوله تعالى :



فَالذُّبُّ بِالْآخِرِ لَا يُقَابَلُ كَمَا عَنِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ نَقَلُوا

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ والعداء في الرد يكون بال تكرار مثل أن يقول البادئ :  
يا كذب، فيرد عليه مرتين، وبأن يرد عليه بأفحش كما لو قال له يا كلب فقال أنت  
خنزير، وكما لو سبه البادئ، فسب الراد آباء البادئ ؛ لأنه سب من لم يجن عليه،  
وكانت هذه المذكورات عداً ؛ لأن الانتصار إنما هو من باب القصاص،  
والقصاص إنما يكون بالمثل ؛ للآيتين السابقتين. قاله الأبي.

وقال أيضاً : وإن رد المنتصر بمثل ما قيل له سقط حقه على البادئ، ويبقى  
على البادئ حق الله تعالى ؛ لقدومه على ذلك هـ. وقيل يرتفع عنه جميع الإثم  
بالانتصار منه، ويكون معنى على البادئ أي عليه النوم والذم، لا الإثم. قاله  
النووي. «أو» كان سبه من سبه «بدمان» أي نقص «مفتري» أي كذب.

عياض : يباح الانتصار لمن سبه شخص إذا لم يكن الرد كذباً، أو يكون الأول  
فدفاً، فإن كان فدفاً فلا يرد، فإن رده فهو قاذف.

الأبي : قلت : وكان الشيخ — أي ابن عرفة — يقول : يرد وإن كان الرد  
كذباً، كما لو قال البادئ : يا سارق، فإنه يجوز للراد أن يقول : بل أنت السارق  
— وإن كان البادئ غير سارق —. قال : وهو ظاهر الحديث. ولو نبه الناظم  
على الخلاف لقال — مثلاً — :

..... يأكثروا لا مثله وهل ولو بمفتري

والذنب ..... إلخ .....

«فَالذُّبُّ بِالْآخِرِ لَا يُقَابَلُ كَمَا عَنِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ نَقَلُوا» فقد قال في الأحكام :  
من أخذ عرضك فخذ عرضه لا تتعداه إلى أبويه، ولا إلى ابنته أو قريته ؛ ولكن  
ليس لك أن تكذب عليه — وإن كذب عليك —، فإن المعصية لا تقابل بالمعصية،  
فلو قال لك مثلاً : يا كافر، جاز لك أن تقول له : أنت الكافر، وإن قال لك :  
يا زان، فقصاصك أن تقول : يا كذاب يا شاهد زور، ولو قلت له : يا زان كنت  
كاذباً، فأثمت في الكذب. ومثله في القرطبي.

فائدة : قد قلت :

القرطبي فضّلوا أن ينصّر ممن على البغي وظلم قد أصرّ

تَذَكِيرُ غَضَبَانِ بَرَبٍ أَوْ نَبِيٍّ    إِنْ كَانَ لَا يُؤْمِنُ سَوْءَ الْأَدَبِ  
كَذَا الدُّعَا بِمَا لَمَعَاهُ جَهْلٌ    أَوْ طَالِبًا مَا شَرَعًا أَوْ عَقْلًا حُظُلٌ

فَمَنْ يَغُفُّ بِالْإِذَايَةِ الْوَرَى    رُدُّ بِالْإِنْتِقَامِ مِنْهُ لِلسُّورَا  
وَفَضَّلُوا عَفْوًا عَنِ الَّذِي ظَلَمَ    إِنْ حَصَلَ الْإِفْلَاحُ مِنْهُ وَالنَّدَمُ.

ومنها : «تذكير غضبان برَب أو نبي» لينتجر عما يوجب الغضب من الفتن  
«إن كان» الغضبان «لا يؤمن» منه «سوء الأدب» مع ذكر الله ورسوله، أو وقوعه  
في كلمة ردة ؛ وإلا فهو مطلوب لعله ينتجر عن غضبه بذلك كما يقع كثيرا من  
المنتسبين للدين كما في فتح الحق.

«كذا الدعا بما لمعاه جهل» ؛ إذ ربما كفر صاحبه وهو لا يشعر، فلا تجوز  
الرقية به — ولو جُرَّب وصح —.

ابن عرفة : إن تكرر النفع به تجوز الرقية به، ولا شك أن ما تحقق النفع به  
لا يكون كفرا، ومن ذلك ما يعمل لحل المربوط، ولتسكين عقل المصروع،  
وإخراج الجان. انظر النفاوي. ابن حجر : قد أجمع العلماء على جواز الرق عند  
اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى وبأسمائه وصفاته، وباللسان العربي  
أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد : أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بذات  
الله تعالى، واختلفوا في كونها شرطا، والراجح : أنه لا بد من اعتبار الشروط. انظر  
بقيته.

«أو» دعاؤه — حال كونه — «طالبا» به «ما شرعا» حُظُلٌ ؛ كأن يقول :  
اللهم آمين كافرا، أو اسقه خمرا، أو أعنه على المنكس الفلاني، أو وطء الأجنبية  
الفلانية، أو يسر له الولاية الفلانية، وهي مشتملة على معصية، فكل ذلك محرم  
تحريم الوسائل، ومنزله من التحريم منزلة متعلقه، فالدعاء بتحصيل أعظم المحرمات  
أقبح الدعاء، ودليل أن الدعاء بالمحرم محرم : ما روي : «من دعا لفاسق بالبقاء فقد  
أحب أن يعصى الله تعالى» ومحبة معصية الله تعالى محرمة. كما في الفروق. «أو  
عقلا حُظُلٌ» كأن يطلب من الله أن يجعله في مكانين متباعدين في زمن واحد ؛  
ليكون مطلعا على أحوال الإقليمين، أو يطلب الاستغناء في ذاته عن الأعراض ؛  
ليسلم طول عمره من الآلام والأسقام والأنكاد والخاوف، فهذا يحرم عند القرافي،

وطالع ابن الشَّاطِ والقَرافي لَطَلَبِ الْمُحَالِ فِي الْأَعْرَافِ  
كَذَا سُؤَالَ النَّاسِ مَا لَهُمْ إِذَا أَدَّى لِذُلٍّ أَوْ تَشَكُّ أَوْ أَدَّى

وَمُ يَسْمُهُ ابْنُ الشَّاطِ «وطالع ابن الشَّاطِ والقَرافي» فِي فُرُوقِهِ «لَطَلَبِ الْمُحَالِ فِي  
الْأَعْرَافِ» أَيِ الْعَادَاتِ، كَأَن يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى : الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْهَوَاءِ ؛  
لِيَأْمَنَ الْإِخْتِنَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ يَسْأَلُ الْعَافِيَةَ مِنَ الْمَرَضِ أَبَدًا ؛ لِيَنْتَفِعَ بِقَوَاهِ وَحَوَاسِهِ  
وَأَعْضَائِهِ أَبَدَ الدَّهْرِ، أَوْ يَسْأَلُ الْوَلَدَ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، أَوْ الثَّمَارَ مِنْ غَيْرِ أَشْجَارٍ  
وَعُغْرَاسٍ، فَهَذِهِ وَنظَائِرُهَا طَلَبُهَا إِسَاءَةٌ أَدَبٌ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَيَحْرَمُ كَمَا قَالَ الْقَرَافِيُّ.  
وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الشَّاطِ : بِأَنَّهَا دَعْوَى عَرِيَّةٍ عَنِ الْحِجَّةِ، وَأَيْضًا فَقَدْ أَحَازَ الْقَرَافِيُّ ذَلِكَ  
عَلَى وَجْهِ الْقَصْدِ ؛ لَطَلَبِ الْوِلَايَةِ فَإِنَّهُ قَالَ : يَجُوزُ طَلَبُ خَرَقِ الْعَادَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
لِلْأَنْبِيَاءِ ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَرَقُهَا، كَمَا سَأَلُوا : نَزُولَ الْمَائِدَةِ مِنَ السَّمَاءِ،  
وَخُرُوجِ الْإِنَّاqَةِ مِنَ الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ، وَكَذَلِكَ لِمَنْ لَهُ عَادَةٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَحَرَّقِهَا  
مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ؛ لِحَرِيَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ، فَلَا يَعُدُّ ذَلِكَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ قَلَّةَ أَدَبٍ، وَكَذَلِكَ  
لِمَنْ لَا يَكُونُ وَلِيًّا ؛ حَيْثُ أَرَادَ بِسُؤَالِهِ خَرَقُهَا ؛ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ حَتَّى  
يَسْتَحِقَّ خَرَقَ الْعَادَةِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ ابْنَ الشَّاطِ لَمْ يَسْلَمْ حَرَمَةَ طَلَبِ الْمُحَالِ — عَقْلًا أَوْ عَادَةً — فَلَعَلَّ  
الصَّوَابَ يَذِلُّ الْبَيْتَ :

أَوْ عَادَةً لَدَى الْقَرَافِيِّ الْمُعْتَلِيِّ وَاعْتَرَضَ ابْنُ الشَّاطِ غَيْرَ الْأَوَّلِ.

«كَذَا سُؤَالَ النَّاسِ مَا لَهُمْ» فَيَحْرَمُ إِلَّا لِمُضْرَرَةٍ، أَوْ قَرِيبَ مِنْهَا «إِذَا أَدَّى لِذُلٍّ»  
أَيِ إِذْلالِ السَّائِلِ نَفْسَهُ لغيرِهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ إِلَّا لِمَوْلَاهُ.  
«أَوْ تَشَكُّ» مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى «أَوْ أَدَّى» لِلْمَسْئُولِ.

النَّوَوِيُّ : اتَّفَقُوا عَلَى النَّهْيِ عَنِ السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَاتَّخَلَفَ أَصْحَابُنَا  
فِي مَسْئَلَةِ الْقَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَصْحَابُهُمَا : أَنَّهُ حَرَامٌ ؛ لِظَاهِرِ  
الْأَحَادِيثِ، وَالثَّانِي يَجُوزُ مَعَ الْكِرَاهَةِ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ : أَنْ لَا يَذِلَّ نَفْسَهُ زِيَادَةً عَلَى  
ذَلِكَ السُّؤَالِ، وَلَا يَلْحَقَ فِي السُّؤَالِ، وَلَا يُوْذِي الْمَسْئُولَ، فَإِنْ فَقَدَ شَرْطًا مِنْ ذَلِكَ  
فَهِىَ حَرَامٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وَفِي الْمَفِيدِ : أَنَّ مَشْهُورَ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ : جَوَازُ السُّؤَالِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّهِ

سؤال ذي الجِدة للتكاثر والمرأة الرد لغير ضرر  
الإكثار من مسألة الإنسان عن خاله عدوه من ذا الشأن

محمول على سؤال الزكاة من ليس مستحقا لها، وقال النووي منهم إنه حرام، وقد اختلف فيه أهل مذهب مالك، فالذي جزم به العارف بالله : ابن أبي جرة وابن هلال : التحريم، وجزم عبد الباقي والخرخشي بالكراهة، ولم ينازع في ذلك البناني ولا التاودي هـ باختصار.

وفي العارضة : وقد يكون السؤال واجبا أو مندوبا، أما وجوبه فللمحتاج، وأما ندبه فلمن تُعينه وتُبين حاجته إن استحيا هو من ذلك، أو رجي أن يكون بيانه أنفع وأنجح من بيان السائل، كما كان النبي ﷺ يسأل لغيره في أحاديث كثيرة، وكذا «سؤال ذي الجدة» أي الغنى — وجد كوعد وجداً مثله وجدة كعدة : استغنى — «التكاثر» في صحيح مسلم : «من سأل الناس أموالهم تكثرا فإنما يسأل جمرا فليستقل أو ليستكثر» النووي : قال القاضي : معناه : أنه يعاقب بالنار، قال ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأن الذي يأخذه بصير جمرا يكوى به كما ثبت في مانع الزكاة. «و» سؤال «المرأة» زوجها «الرد» أي الطلاق «لغير ضرر» لحقها، ففي الجامع : «أما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة». المناوي : الأس : الشدة، أي في غير حالة شدة تدعوها وتلجئها إلى المفارقة كأن تخاف أن لا تقيم حدود الله فيما يجب عليها من حسن الصحبة وجميل العشرة لكراحتها له، أو بأن يضارها لتختلع منه. وفي المفيد : قال العلقمي : وفي الحديث دليل على جواز سؤال الطلاق عند وجود اليأس. «الإكثار من مسألة الإنسان عن حاله» وعن تفاصيل أمره «عدوه من ذا الشأن» أي من محارم اللسان، لأنه يدخل بذلك الحرج عليه، إما بكشف ما لا يريد كشفه ؛ لضرورة السؤال إن صدقه، أو بالكذب ؛ ليستر ذلك عنه ؛ إذا كان مما لا يفشى، أو بالجفاء وسوء الأدب إن ترك الجواب له عنه. قاله الأبي.

وفي النصيحة : وأما الذب عن أعراض المسلمين فأقله السكوت عنهم.

ابن زكري : بأن يسكت عن التحسس والسؤال عن أحوالهم، وإذا رأى أحدا

كَذَا سُؤَالِ الْغَيْبِ مَنْ يَكْهُنْ كَذَا التَّمْدُّه كَذَا التَّوَلُّنْ

منهم في طريق أو حاجة ولم يفتحه بذكر غرضه ومصدره ومورده فلا يسأله عنه،  
فربما يشغل عليه أو يحتاج إلى أن يكذب فيه.

«كذا سؤال الغيب ممن يكهن» — من باب منع ونصر وكرم — والكهانة  
فتح الكاف، ويجوز كسرهما للمصدر والخرفة : ادعاء علم الغيب، كالإخبار بما  
سيفع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه : استراق الجنّي السمع من  
كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن، والكاهن : لفظ يطلق على العراف الذي  
يضرب بالحصى، والمنجم. انظر الفتح فقد أطل في ذلك.

وفي الجامع : «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على  
محمد» المناوي : قال النووي : الفرق بين الكاهن والعراف : أن الكاهن إنما  
يتعاطى الأخبار عن الكوائن المستقبلية، ويزعم معرفة الأسرار، والعراف يتعاطى  
معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة، ونحو ذلك، وفيه أيضاً قال الراغب :  
العرافة مختصة بالأمور الماضية، والكهانة بالحادثة.

وفي المفيد عن ابن حجر الهيتمي : قيل إن العراف : هو الذي يخط بالرمل،  
ليطلع على علم الغيب.

وقد جزم ابن الحاج إبراهيم العلوي : أن ذلك الخط هو المسمى بلساننا :  
«لكرائه».

ابن حمدون : وقد تضافرت الأحاديث الصحاح بالنهي عن إتيان الكهان  
وتصديقهم فيما يقولون ؛ لأنهم يتكلمون في مغيبات قد يصادف بعضها الإصابة  
فتخاف الفتنة على الإنسان بسبب ذلك ؛ ولأنهم يلبسون على الناس كثيراً من  
الشرائع، وما يعطونه من الخلوان حرام. بإجماع المسلمين.

«كذا التمدد» بمعنى : التمدح، أي طلب المدح بما ليس فيه، قال تعالى : ﴿لَا  
يُحْمِئُنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا...﴾ الآية.

ابن حجر : عموم الآية يتناول كل من أتى بحسنة، ففرح بها فرح إعجاب  
وأحب أن يحمد الناس ويشتوا عليه بما ليس فيه. «كذا التولن» : رفع الصوت  
بالصياح عند المصائب كما في القاموس.

كَذًا غِنَاءٌ لِحَرَامٍ دَاعٍ وَغَيْرُهُ يَكْرَهُ .....

فيحرم البكاء على الميت برفع صوت وقول قبيح.

«كذا غناء لحرام داع» كالاتِّجَاع مع النساء وسماعهن وإسماعهن، وما يذكر فيه دواعي الزنى ونحوه، فهذا حرام باتفاق، .

ويجوز غناء العرب وهو : انشادُ بصوت رقيق فيه تمطيط. أي مدُّ من غير آلة.

قال ابن الحاج إبراهيم العلوي في رشد الغافل :

من غير آلة غناء العرب وهو الذي يدعونه بالتَّصْنِب لا فرق بين حكمه ملحوناً وحكمه بالعربي موزوناً.

وكذا يجوز الحداء — بضَمِّ الحاء — وهو ما تساق به الإبل، وقد فعله الصحابة بحضرته ﷺ. «وغيره» أي غير الداعي لحرام «يكره» إذا كان بغير آلة عند مالك والشافعي والأكثر، ومنعه أبو حنيفة.

وفي الأحياء : أنه مستحب لمن غلب عليه حب الله تعالى، ولم يحرك السماع منه إلا الصفات المحمودة.

وفي شرحه — عن العزيز بن عبد السلام — : أن سماع ما يحرك الأحوال السنية المذكورة للأخوة مندوب إليه.

وفي ابن زكري عن المقدسي : السماع ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ما هو حرام محض، وهو لأكثر الناس من الشبان ومن غلبت عليهم شهواتهم ولذاتهم وملكهم حب الدنيا، وتكدرت بواطنهم، وفسدت مقاصدهم، فلا يحرك السماع منهم إلا ما هو الغالب عليهم وعلى قلوبهم من الصفات المذمومة، سيما في زمنا هذا وتكدر أحوالنا وفساد أعمالنا، والقسم الثاني منه : يباح، وهو لمن لاحظ له منه إلا التلذذ بالصوت الحسن، واستدعاء السرور والفرح، يتذكر به غائبا أو ميتا فيستروح به. الثالث منه : مندوب إليه وهو لمن غلب عليه حب الله تعالى والشوق إليه، فلا يحرك السماع منه إلا الصفات المحمودة وتضاعف الشوق إلى الله تعالى، واستدعاء الأحوال الشريفة، والمقامات العلية، والكرامات السنية، والمواهب الإلهية هـ.

..... كالسَّماع  
وللجدالِ تعترِي الأحكامُ يَحْرُمُ إنْ يُقْصَدَ به الإلْهَامُ

وأما بآلة ذات أوتار كالعود والطنبور فممنوع. انظر المعيار.  
وفي قواعد الشيخ زروق : محل الخلاف في السماع إن تجرد عن آلة ؛ وإلا  
فمتفق على تحريمه، غير ما للعنبري وإبراهيم بن سعد، وما فيهما معلوم.  
كنون : ولما فيهما لم يعتد غيره بقولهما.  
«كالسماع» أي سماعه. فيكره إن لم يدع إلى حرام، ولم يك المسموع حراما  
وإلا حرم، فوسيلة الحرام وسماعه حرامان.

قال في رشد الغافل — في عدُّ الباطل — :  
ومنه عُدُّ لذة الغِنَاءِ ترثُمُ المنشد باعتيالا  
وسامِعُ كَمُنْشِدٍ ويستوي الظاهري والباطني فيما رُوي  
من الجوازِ ومن المنعِ ومن وقفَ إذا بآلة لم يقترن  
إلا فمُنْعُهُ بالاتِّفاقِ في غير جائز كالاشتياق  
لله والأفراح كالولائم والعيد والحفط ويوم القادم  
والعرس والتنشيط وضع الولد واستمع الحدا وسرد مُنْشِدٍ  
دونَ تعلُّقٍ بأمرٍ إمْرٍ من كاليها والقذيف وصف الحمر.  
وللدُميري — كما في نسيم الرياض — :

ونعماتُ العود في الأحيان قالوا تزيل أثرَ الأحزان  
فاجزُمُ على التحريمِ أي جَزُمُ والخزُمُ أن لا تتبعَ ابنَ حزمٍ  
فقد أبحثَ عنده الأوتارُ والعودُ والطنبورُ والمزمارُ.

«وللجدال» وهو في اصطلاح النظار : تفاوض وتفاوض يجري بين المناظرين  
فصاعداً ؛ لتحقيق حق، أو لإبطال باطل، أو لتغليب ظن، وفسره الناظم : بمقابلة  
الأدلة ؛ ليعرف أصحابها. «تعترِي الأحكام» خمسة، فحكمه تابع لمقصده ونتيجته،  
ف«يحرم إن يقصد به إظهار الغلبة» و«الإفحام» والإسكات للخصم، وإظهار الفضل

لِجَلْبِهِ غَوَائِلَ الْمَنَاهِي كَالْجَقْدِ وَالْعُجْبِ وَحُبِّ الْجَاهِ  
وإن يُرَدَّ مَنَفَعَةٌ فَهِيَ عَلَى حَسَبِهَا وَكَرَهُوا مَالًا وَلَا

والشرف عند الناس والمباهاة واستمالة القلوب «لجلبه غوائل المناهي» أي مهلكاتها  
«كالجقد» والحسد «والعجب» والمنافسة «وحب الجاه» وتركبة النفس، والغيبة  
والكذب، والفرح بمساءة المناظر، والاستكبار عن الحق، والرياء.

ابن زكري : الحاصل : أنه إن استلزم مفسدة نهي عنه، ثم إن قويت المفسدة حرم ؛  
وإلا كراه.

وقال في المباحث : حكم الجدال تابع لقصد صاحبه، فإن قصد التعنت والعناد،  
وخاصم في الحق بعد ظهوره، أو بباطل، أو غلب على ظنه أن خصمه لا ينفع الجدال  
معه، أو كان فيما ليس تحته عمل فممنوع. وعن مالك إن أهل بلادنا يكرهون الجدال  
والبحث والنظر ؛ إلا فيما تحته عمل دون ما سبيله الاعتقاد، فإنهم لا يرون فيه جدالاً،  
وإليه الإشارة بقوله عليه السلام : «ما ضل قوم بعد هدايتهم إلا أتوا الجدال» وقال مالك  
إن هذا الجدال ليس من الدين في شيء «وإن يرد» به صاحبه «منفعة» أي مصلحة  
«فهو على حسبها» فيجب أو يندب بحسب قوتها وضعفها.

وفي المباحث قال الفلشاني : وإن كان المقصود من الجدال : إظهار الحق، والرد  
على من خالفه، والتثبيت للسائل، فسندوب وقد يحب، «وكرهوا مالا» ضرر فيه «ولا»  
نفع، بأن لم يقصد به شيء ؛ لأنه عبث.

ابن زكري : وقد لا يستلزم شيئاً فيباح ويترجح تركه.

وفي المباحث : وقد يقع أحد المتجادلين في الكراهة دون الآخر، بحسب قصد كل،  
ودليل مشروعيته في الجملة : الكتاب والسنة والاجماع، أما الكتاب فما حكاه الله فيه  
من مناظرة الأنبياء، كقصة نوح مع قومه حتى قالوا : ﴿يَنُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ  
جِدَالَنَا﴾ ومن ذلك : احتجاجات إبراهيم عليه السلام، وقال تعالى، لنييه محمد ﷺ  
﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي أَيْحُسْنُ﴾ وفي الصحيح : «نحاج آدم وموسى...» الحديث.

ومن ذلك قوله في حديث : «لا عدوى... فمن أعدى الأول» وأما الاجماع : فقال  
ابن القصار : أجمع الصحابة على جوازه وفعله فانتشر ذلك منهم ومن الخلف بعدهم...  
إلى هنم جراً.



وقد رأى بعض ذوي البصائر الإثاء إن يكثر من الصغائر

والى مشروعيته وأحكامه وآدابه، أشار العلامة ابن بونه — رحمه الله تعالى — بقوله :

وشرع الجدل وهو أن يقع	خوض من اثنين لتحقيق لمع
للحق والظن ونفي الباطل	جرى عليه عمل الأفاضل
كالأنبياء وله وجوه	فمع نفي مقصد مكروه
وقصد إظهار لباطل على	حق وإخفا ظاهر قد حطلا
وحفظ نفس من عنو القدر	جلب خير أو تدفع ضرر
وأوجبه لابتغاء المعرفة	عند ظهور الشبه المختلفة
ولكشجيد الذكا مندوب	وجائز في غير ذا مطلوب
كمثل تمرين لفهم المختبر	وشرطه ضبط قوانين النظر
وعلم ذا الحكم وما تعلقا	به وصون نفسه ويصدق
آدبه الإنصاف بالإنصاف	لخصمه وترك الاعتساف
ورفع صوته مع الوقار	وعدم الطرب بالإظهار
وفي السؤال الضبط والتحسين	وفي الجواب الطيق والتيسر
وكلما اعتبر في المناظرة	معتبر أيضا لدى المذاكره.

وفي المباحث عن المحور : أنه يباح للتمرين، فلم يذكر أنه راجع الفعل، كما فعل هذا الناظم، فمقتضى كلامه أنه لا يكون مستوي الطرفين.

«وقد رأى بعض ذوي البصائر» قال في نيل الأمانى : البصيرة : ناظر العقل، كما أن البصر ناظر العين، وذوو البصائر في الدين هم العلماء العارفون، وفي الدنيا هم الفطناء أهل التجاريب «الإثاء» : الخصام، وبزنته «إن يكثر من الصغائر» ففي الزواجر : نقل الشيخان عن صاحب العدة : أن من الصغائر كثرة الخصومات — وإن كان الشخص محقا — قال الأذرعي : وقد فهما منه : أنه أراد بالصغائر المعاصي التي يأنم فاعلها، كما هو المتبادر والمشهور في اصطلاح الفقهاء، ويجوز أن لا يريد ذلك. انظر يقيته. وفي الترمذي : «كفى بك إثما أن لا تزال مخاصما» وجاء عن علي — رضي الله عنه — : أنه قال : إن للخصومات قحما.

السوري : القحم بضم القاف وفتح الحاء : هي المهالك.

إِسْمَاعُهُ لَصَوْتِهِ مَنْ يَعْلَمُ بِحُبِّهَا سَمَاعُهُ مُحَرَّمٌ  
وَرَفْعُ صَوْتٍ مَنْ يُخَافُ مِنْهَا تَلَذُّذٌ عَدُوٌّ وَعَدُوٌّ مِنْهَا

وقال مالك : الخصم رجل سوء. وفي الجامع : «أنقض الرجال إلى الله الألد الخصم» متفق عليه، المناوي : الألد : الشديد الخصومة بالباطل، والخصم : كفروح : المولع بالخصومة، الماهر فيها، الحريص عليها. وقال في الإحياء — بعد أن ذكر من يتناوله ذلك الذم — : فأما المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لدد وإسراف وزيادة على قدر الحاجة، ومن غير قصد عناد وإيذاء ففعله ليس محرام ؛ ولكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلا، فإن صبغ اللسان في الخصومة على حد الاعتدال متعذر، والخصومة توغر الصدر، وتهيج الغضب ؛ وإذا هاج الغضب نسي المتنازع فيه وبقي الحقد بين المتخاصمين حتى يفرح كل واحد منهما بمساةة صاحبه، ويحزن بمسرته، ويطلق اللسان في عرضه، فمن بدأ بالخصومة فقد تعرض لهذه المخلوقات، وأقل ما فيه تشويش خاطره، حتى أنه في صلاته ليستغل بمحاجة خصمه، فلا يبقى الأمر على حد الواجب، فالخصومة مبدأ كل شر.

النووي : قال بعضهم : ما رأيت شيئا أذهب للدين ولا أنقص للمروءة ولا أضيع للذة ولا أشغل للقلب من الخصامة. «إسماعه لصوته من يعلم بحبها سماعه محرم» وكذا العكس. ففي المنفرد : ما لا يحل سماعه فلا يحل إسماعه، فلا يجوز للمرأة أن تسمع صوتها لمن تعلم أنه يشتهيها، والرجل كذلك.

«و» منها أيضا : «رفع صوت» المرأة، ولا سيما «من يخاف منها تلذذ عدوا» وفي الخطاب عن ابن جزري : أن أذنانها حرام، وفيه عن الطراز أن رفع الصوت في حق النساء مكروه مع الاستغناء عنه ؛ لما فيه من الفتنة وترك الحياء، وإنما تسمع المرأة نفسها، ومن يدنو منها في مواضع الجهر كصلاتها وتليتها، وذكر الكراهة أيضا عن اللخمي والقرافي، ثم قال : وليس ما ذكروه من الكراهة بظاهر، بل ينبغي أن تحمل على المنع هـ.

كنون : وإنما لم يصح أذان المرأة العذلة : لأن إقدامها على الأذان معصية تفسقها.

أَيْضاً تَشْبَهُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ فِي صَوْتِهِنَّ أَوْ سِوَاهُ وَاعْكِسَا  
وَلَا يُضَاحِكُنْ أَمْرًا مُعَلِّمًا لَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْرَمًا

«وعدوا منها أيضا تشبه الرجال بالنساء في صوتهن» : كلامهن «أو سواه»  
كاللباس والتختم وغير ذلك «واعكسا» فيحرم أيضا تشبه النساء بالرجال إجماعا.  
قال في الرسالة : والكحل للتداوي للرجال جائز، وهو من زينة النساء أي  
فيحرم الاكتحال إلا لضرورة ؛ لحرمة التشبه بهن، وهذا على أحد قولين، والآخر  
عن مالك — رحمه الله تعالى — جوازه، وعن الشافعي — رضي الله عنه — :  
أنه سنة ؛ لأنه عليه السلام كان يفعله. وروى البخاري عن ابن عباس : «لعن  
النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال». المناوي :  
قال ابن أبي جمرة : ظاهر اللفظ : الزجر عن التشبه في كل شيء ؛ لكن عرف  
من أدلة أخرى : أن المراد التشبه في الزيِّ وبعض الصفات والحركات ونحوها،  
لا التشبه في الخير، وحكمة لعن من تشبه بإخراجه الشيء عن صفته التي وضعها  
عليه أحكم الحكماء. وفي الجامع : «لعن الله الخشين من الرجال والمترجلات من  
النساء». المناوي : الخنث : من يتخلق بخلق النساء حركة أو هيئة زياً أو كلاما  
— وإن لم يعرف منه —، ثم إن كان اختيارا فهو محل الذم، وإن كان خلقيا فلا  
لوم عليه، وعليه أن يتكلف إزالته.

«ولا يضاحكن أَمْرًا مُعَلِّمًا لَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْرَمًا» قال في شرحه إنه رءاه  
هكذا في كتاب يعزى للسيوطي.

قلت : وهو متجة ففي المواق : أن من تغامر مع أجنبية أو تضاحك معها  
ضربا عشرين. وفي الخاتمة : أنه في الحديث : «من فاكه امرأة حراما قرن مع  
الشيطان في سلسلة ثم يؤمر به إلى النار». وفي مجمع النوازل عن المعيار : أن الأحق  
بتعليم المرأة زوجها — إن كان لها زوج عالم بما تتعلم — أو أبوها ومن في معناه  
من أخ ونحوه، وأما الأجنبي فلا سبيل له إلى تعليمها إلا فرض عينها عند تعذر  
تعليمها ممن ذكرنا، فيعلمها من وراء حجاب. وفي الإحياء : أن الزوج إذا كان  
قائما بتعليمها، أو ناب عنها في السؤال فلا تخرج ؛ وإلا فعليها الخروج. قال  
شارحه : وينظر فيما إذا ترتبت في خروجها مفسدة ظاهرة هل يرجع الخروج

أَمَّا تَرْغِيرُثُ النِّسَاءِ لِلْفَرَحِ فَظَاهِرُ الْحَطَّابِ أَنَّهُ لَمْ يُخْ  
إِسْمَاعِيَّهَا بِضَرْبِهَا بِالْأَرْجُلِ تَبْرُجاً وَسُوسَةَ الْخَلَاخِلِ  
وَهَكَذَا مِنْ سَيِّئَاتِ الْأَلْسِنَةِ تَغْرُلُ بِامْرَأَةٍ مَعِينَةٍ

أيضاً أم لزوم بيتها، والذي يظهر الثاني خصوصاً في هذه الأزمنة، ثم قال في  
الإحياء : ومهما تعلمت ما هو فرض عليها، فلا تخرج لمجلس ذكر ولا لتعلم فضل  
إلا برضاها قال شارحه : مع الأمن من المفسدة الظاهرة.

«أما تَرْغِيرُثُ النِّسَاءِ لِلْفَرَحِ» أو عند حمل جازاة الصالح «فظاهر الخطاب أنه  
لم يح» إذ نص أنه بدعة يجب النهي عنها. وجوز ابن بري : وَلَوْلَا النِّسَاءُ ؛ لإظهار  
التكاح، ولم يحزها ابن ناصر له ؛ لأن صوتهن عورة. نقله السجلماسي.

وفي الميسر : أنها حرام. قاله ابن عروضون وغيره.

وسئل الهيثمي عن حكم غطارف النساء — وهي ما يظهر من أفواههن وعلى  
الأسنن عند حادث سرور — فقال : حكمه حكم بقية صوتها الغفيل المجرد عن  
الحروف وتقطيعها، والصحيح عندنا : أنه ليس عورة. ويعد أن في مثل ذلك  
فتنة، ويؤيده قولهم : يسن للمرأة إذا أرادت أن تجيب من دق على بابها حاجة :  
أن تجعل ظهر يدها على فمها وتجيبه، فحينئذ لا يظهر له حقيقته، والخطرفة كذلك  
وأبشع.

وكذا «إسماعها بضربها بالأرجل تبرجاً» — مفعول مطلق، أو لأجله — أي  
إظهاراً للزينة — «وسوسة الخلاخل» : صوتها. قال تعالى : ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ  
بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ رِبَيعِهِنَّ﴾ القرطبي : أي لا تضرب المرأة برجلها  
إذا مشت لتسمع صوت خلخالها. ابن جزي : قال الزجاج : إسماع صوت الزينة  
أشد تحريكاً للشهوة من إبدائها. ونحوه في القرطبي.

«وهكذا من سيئات الألسنة تغزل» أي ذكر الغزل. والغزل والنسيب : مدح  
الأعضاء الظاهرة من المحبوب، وفي نسخة : تشبيه. والتشبيب : ذكر صفات  
المرءة. كما في التاج. وذكر أيضاً : أن النسيب والغزل والنسيب بمعنى أو متقاربة  
فراجعه. «بامرأة» أجنبية «معينه» محرم من الشعر ما فيه وصف امرأة بعينها. كما

وَلَا يَحُوزُ لَعْنُ شَخْصٍ عَيْنًا وَجَارَ لَعْنُ الْجِنْسِ عِنْدَ الْفُطَنَاءِ

في الإحياء. قال شارحه : فيه تفصيل فإن كانت أجنبية فالتشبيب بها ووصف أعضائها الباطنة ومحوها لم يجز، وقد ثبت في الصحيح أنه عليه السلام نهى أن تنعت المرأة المرأة لزوجها، ولا شك أن الوصف يشوق النفوس، ويؤثر في القلب قال بعضهم :

هَوَيْتُكُمْ بِالسَّمْعِ قَبْلَ لِقَائِكُمْ      وَسَمِعُ الْفَتَى يَهْوَى لَعْمَرِي لَطَرَفِهِ  
وَشَوَّقَنِي وَصَفُ الْجَلِيسِ إِلَيْكُمْ      فَلَبَّأُ التَّقِيًّا كَسْتُمْ فَوْقَ وَصْفِهِ.

ولا خلاف في المنع من ذلك ؛ إلا أنه وقع لجماعة ممن يُعتدُّ بهم التشبيب بالأجنبيات كعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما. وفي بعض كتب الحنفية : أن الشعر إذا كان فيه صفة امرأة معينة وهي حية كره، وإن كانت ميتة أو مرسلة لم يكره، وأما عبر الأجنبية كزوجته وأمته ففيه خلاف في مذهب الشافعي بالخواص وعدمه. انتهى باختصار.

ثم قال في الإحياء : فأما النسب وهو : التشبيب بوصف الخدود والأصداغ، وحسن القد والقامة، وسائر أوصاف النساء فهذا فيه نظر، والصحيح : أنه لا يحرم نظمه وإنشاده بلحن وغير لحن، وعلى المستمع أن لا ينزله على امرأة معينة، فإن نزله فلينزله على من تحل له من زوجته وجاريتها، فإن نزله على أجنبية فهو العاصي بالتنزيل وإجالة الفكر فيه هـ.

وفي المعيار : أن ما قاله أبو حامد في التشبيب صحيح إذا كان فيمن يملكه الإنسان أو في غير معين هـ.

وفي الفتح : الذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائر : أنه إذا لم يكثر منه في المسجد، وخلا عن هجو، وعن الإغراق في المدح والكذب الخفض، والتغزل بمعين لا يحل. وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على حوازه إذا كان كذلك.

وفيه — أيضا عند حديث أم زرع — أنه يجوز وصف النساء ومحاسنهن للرجل إذا كنَّ مجهولات، والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بمحاضرة الرجل، أو أن يذكر من وصفها ما لا يجوز للرجال تعمد النظر إليه.

«ولا يجوز لعن شخص عينا» كقولك : زيد لعنه الله — ولو كافرا — ؛

وَالْإِنْتِسَابُ لِسُورَى أَبِيهِ مِنْهَا وَشُدُّدُ الْحَدِيثِ فِيهِ  
تَبَرُّؤُ الْإِنْسَانِ مِنْ قَرَابَتِهِ كَالْإِبْنِ وَالْأَخِ وَمَوْلَى نِعْمَتِهِ

لاحتمال توثقه في المستقبل، واللعن معناه من الخلق : الدعاء بالطرد والإبعاد من  
رحمته تعالى، ومن الله نفس ذلك الإبعاد والطرد.

ومن آفات اللسان أيضا : لعن حيوان أو جماد. كما في الإحياء. قال : ويقرب  
من اللعن : الدعاء على الإنسان بالشر ؛ حتى الدعاء على الظالم كلا صَحَّحَ اللهُ  
جسمة ولا مسلمه.

وفي الميسر : لا بأس بالدعاء في الصلاة على الظالم — وإن لم يظلمه —، بل  
ظلم غيره وفي جواز لعن الكافر قولان. «وجاز لعن الجنس عند الفطناء»،  
فيجوز لعن جنس الظلمة أو الكفار أو السراق ونحوهم من أهل المفساد الدينية.  
وكذا معين علم موته على الكافر كأبي جهل وأبي طالب.

«والانتساب لسورى أبيه منها» إذا كان رغبة عنه أي أنفة، وكذا ليكرم أو  
ليعظم. على ما استظهره الأئمة. وكذا هَذَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ رَضِيَ  
الله عنه، وأما لضرورة كمسافر ينزل به الخوف فيقول أنا ابن فلان لرجل محترم  
لصالح أو غيره فالأظهر : أنه لا يتناوله النوع. انظر المعيد. «وشُدُّدُ الْحَدِيثِ» :  
«من انتسب إلى غير أبيه فالجنة عليه حرام» «فيه» أي في الانتساب المذكور.

فتح الحق : ومن هذا القبيل — والله تعالى أعلم — التبرُّي بزي الشرفاء ؛  
ليرى أنه منهم، وبزي العلماء ؛ ليرى أنه منهم ؛ إلا لخوف يضطره إلى ذلك،  
فيباح لدفع الضرر.

«تبرؤ الإنسان من قرابته» أي أقاربه — تسمية بالنصدر كالصحابة — «كالا بن  
والأخ» والعم، وهو يعلم بنوته وأخوته وعمومته، ونحو ذلك «ومولى نعمته»  
فيحرم على المعتق الانتفاء إلى غير معتقه. أخرج مسلم : «من ادعى إلى غير أبيه  
أو ائتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه  
يوم القيامة صرفا ولا عدلا» لما في ذلك من كفر النعمة، وتضييع حقوق الإرث

وَالْخُلْفُ فِي كَرَاهَةِ الْفَحْشَاءِ وَالْمَنْعُ قَوْلَانِ لِلْإِذْكَاءِ  
وَهَاكَ مَا مُحَقِّقُو الْمَلَأَحِ قَدْ حَكَمُوا بِهِ عَلَى التَّمْسَاحِ  
مُحَرَّمٌ لِّجَلْبِ نَفْعٍ إِلَّا مَا يُظْهَرُ الْحَقُّ بِهِ وَيُجْلَى  
نَحْوُ لَهُ تَسَعُّ وَتَسْعُونَ.....

والتولاء وغيرهما، مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق. «والخلف في كراهة» التنفذ  
بـ«الفحشاء» وهي ما يعبر به السفهاء عن الجماع والفرج وغير ذلك من قبيح  
الكلام «والمنع قولان للإذكاء» قال في الحاشية : الفحشاء : التفاحش مأخوذ من  
فحش الشيء فحشا ؛ إذا ظهرت قبايحه قولا أو فعلا. وفي الحديث : «إن الله  
يغض الفاحش البدي» وهو الذي لا يكتفي عن الألفاظ المتفاحشة، فيدخل فيه  
كل ما يستحيا أن يذكر بحضور أهل الفضل والصلاح، ومن يجب توقيره كالآباء  
والإخوة، كذكر الغائط والجماع بألفاظ العامة السفهاء والسفلة من الناس هـ.  
النووي : ينبغي أن يستعمل فيما يستحيا من ذكره بصريح اسمه الكنايات  
المفهومة، فيكنى عن جماع المرأة : بالإفضاء، والدخول، والمعاشرة، والوقاع،  
ونحوها، ولا يصرح بالجماع والتيك ونحوهما. وكذا عن البول والتغوط بقضاء  
الحاجة، والذهاب إلى الخلاء، ولا يصرح بالخراة والبول ونحوهما، فإن دعت  
حاجة لغرض البيان والتعليم، وخيف أن المخاطب لا يفهم المجاز، أو يفهم غير المراد  
صرح حيثئذ باسمه الصريح ؛ ليحصل الإفهام الحقيقي، وعلى هذا يحمل ما جاء  
في الأحاديث من التصريح بمثل هذا، فإن ذلك محمول على الحاجة كما ذكرنا، فإن  
تحصيل الإفهام في هذا أولى من مراعاة مجرد الأدب.

«وهاك ما محققو الملاح» : العلماء كالشيخ زروق «قد حكموا به على التمساح»  
— بالفتح — : الكذب ؛ وهو : الإخبار بالشيء على غير ما هو عليه، والصدق  
ضده. قال الكذب «محرم لجلب نفع» مجرد ؛ بأن لا يترتب على فقد ضرر، كجلب  
مال وجاه، وذلك أن الكذب محذور، فإن كان يدفع به محذور أعظم منه جاز ؛  
وإلا فلا «إلا ما يُظْهَرُ» بالتركيب نائبه : «الحق به ويجلى» من عطف المرادف  
«نحو» قوله تعالى : ﴿وَهَلْ أَتَيْتَ نَبُؤَ الْخُصْمِ — إِلَى أَنْ قَالَ : — إِنَّ هَذَا أَخِي  
لَهُ تَسَعُّ وَتَسْعُونَ، نَعَجَةٌ﴾ الآية.

ابن جزى : اتفق الناس على أن هؤلاء الخصم كانوا ملائكة، وروى أنهما جبريل وميكائيل بعثهما الله ليضرب بهما المثل لداوود في نازلة وقع هو في مثلها، فأفتى بفتيا هي واقعة عليه في نازلته ؛ ولما شعر وفهم المراد أناب واستغفر.

وفي الجلائين : هما ملكان، جاءا في صورة خصمين وقع لهما ما ذكر على سبيل الفرض ؛ لتنبه داوود عليه السلام على ما وقع منه وكان له تسع وتسعون امرأة، وطلب امرأة شخص ليس له غيرها، وتزوجها ودخل بها.

قال محشية الصاوي : قوله على سبيل ... إلخ هو جواب عما يقال إن الملائكة معصومون فكيف يتصور منهم البغي أو الكذب ؟! فأجاب بأن هذا على سبيل التعريض للمخاطب، فلا بغي فيه ولا كذب.

القرطبي : فإن قيل كيف يجوز أن يقول الملكان : خصمان بغى بعضنا على بعض وذلك كذب، والملائكة عن مثله منزهون ؟! فالجواب عنه أنه لا بد في الكلام من تقدير، فكأنهما قالا : قدرنا كأننا خصمان بغى بعضنا على بعض، فاحكم بيننا بالحق، وعلى ذلك يحمل قولهما : إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ؛ لأن ذلك — وإن كان بصورة الخبر — فالمراد إيرادها على طريق التقدير ؛ لينبه داوود على ما فعل.

قال في ضياء التأويل : وأعلم أن الله لم يحك ما فعل داوود مفصلا، بل ستره عليه، فنحن أولى أن لا نخوض فيه ؛ إلا على أحسن الخارج، وجملة أنه ود أن يكون له ما لغيره، وكان له أمثاله، تنبه الله بالقضية فاستغفر وأناب. وماروي في قصة المرأة غاية ما يمكن منه في حقه أنه رأى امرأة رجل فسأله أن ينزل له عنها — وكان جاريا في عادتهم يفعلونه — فاستحيا منه فنزل، وقيل لم يكن أنزله، بل خطب على خطبته فعوتب في ذلك وقيل له ما كان لنبيء مثلك أن يمد عينيه إلى متاع الدنيا، مع ما حولناك من الملك وكثرة النساء، وهذا إذا صح عنه فليس بذنب ؛ لأنه مباح غاية أنه خلاف الأولى، وحسنات الأبرار سيئات المقربين، وما عدا هذا من قصص القصاص فأكاذيب لا يرضاها ذو دين. رزقنا الله السلامة في الدارين.



..... وَيَبْلُ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ فَذَا يَجْلُ

القسطلاني : قال في الأنوار : وأقصى ما في هذه القصة الإشعار بأنه عليه الصلاة والسلام : ود أن يكون له ما لغيره، وكان له أمثاله، فنبه الله تعالى بهذه القصة فاستغفر وأتاب عنه. وأما ما روي أنه وقع بصره على امرأة فعشقها إلى آخره مما ذكره بعض المفسرين والقصاص مما أكثره مأخوذة من الإسرائيليات فكذب واقتراء، لم يثبت عن معصوم ؛ ولذلك قال علي رضي الله عنه : من حدث بحديث داوود على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين. انتهى منه.

وهذا هو حد القرية على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما في نسيم الرياض.

«و» قول الخليل عليه السلام في الأصنام التي كسرها وترك أكبرها وقد علق الفأس في عنقه : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ «فذا» المقصود به إظهار الحق «بجل» بل قد يجب، لأنه لأجل طاعة الله، على أن هذا من باب المعارض، وفيها فُسْحَة وإقابة من الكذب. ففي القسطلاني — عند حديث : «لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات ثنتين منهن في ذات الله عز وجل قوله : إني سقيم، وقوله : بل فعله كبيرهم هذا» — : ليس هذا من الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله حاشا وكلاً، وإنما أطلق عليه الكذب تجوزاً، وهو من باب المعارض المحتملة للأميرين لمقصد شرعي ديني... إلى أن قال : قال ابن عقيل : دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب عن إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به ؛ ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى كل تقدير فلم يصدر من إبراهيم عليه الصلاة والسلام إطلاق الكذب على ذلك — أي حيث يقول في حديث الشفاعة : «وإني كنت كذبت ثلاث كذبات» — إلا في حالة شدة الخوف ؛ لعلو مقامه ؛ وإلا فالكذب في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأعظمهما، وقد اتفقوا فيمن عنده وداعة وأراد ظالم غصبها أنه يجب عليه أن يكذب بمثل أنه لا يعلم موضعها، بل يحلف على ذلك، ولما كان ما صدر من الخليل عليه السلام مفهوم ظاهره خلاف باطنه أشفق أن يؤاخذ به لعلو حاله،

فإن الذي كان يليق بمرتبه في النبوة والخلقة أن يصدع بالحق، ويصرح بالأمر كيفما كان، ولكنه رخص له فقبل الرخصة انتهى منه بحذف وتغيير يسير...

ثم قال : على قوله ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ وهذا الإضراب عن جملة محذوفة، أي لم أفعله، إنما المفاعل حقيقة هو الله، وإسناد الفعل إلى كبيرهم من أبلغ المعارض، وذلك أنهم لما طلبوا منه الاعتراف لبُقدموا على إيذائه قلب الأمر عليهم، وقال : بل فعله كبيرهم هذا ؛ لأنه عليه السلام غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة، وكان غيظه من كبيرها أشد ؛ لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل إليه ؛ لأنه هو السبب في استهاته لها، والفعل كما يُسند إلى مباشره يُسند إلى الحامل عليه، أو أن إبراهيم عليه السلام قصد تقرير الفعل لنفسه على أسلوب تعريضي، وليس قصده نسبة الفعل إلى الصنم. وهذا كما لو قال من لا يحسن الخط فيما كتبه : أنت كتبت هذا ؟ فقلت له بل كتبه أنت ! قاصدا بذلك تقريره لك مع الاستهزاء لا نفيه عنك وإثباته له. ذكرهما الزمخشري.

وفي الشفا : فاعلم أكرمك الله تعالى أن هذه — يعني كلمات إبراهيم — كلها حارجة عن الكذب، لا في القصد ولا في غيره، وهي داخلة في باب المعارض التي فيها مندوحة عن الكذب. قال عليّ القاري : أي سعة وفُسحة عنه، والمعارض جمع معراض من التعريض ضد التصريح من القول، فهي في الحقيقة صدق عرض بها ليتوصل إلى غرضه من مُكايَدة قومه، والزامهم الحجة في ذات الله تعالى ومرضاة ربه، فمعارض الكلام أن يتكلم الرجل بكلمة يظهر من نفسه شيئاً ومراده شيء آخر، وقد كان السلف يُورُون عند الحاجة والضرورة، فقد روي عن إبراهيم النخعي : أنه كان إذا طلبه في الدار من يكرهه قال للجارية : قولي نه اطلبه في المسجد. وكان الشعبي : إذا طلبه أحد يكرهه يخط دائرة ويقول للجارية ضعي الأصبع بها وقولي : ليس ههنا.

وفي الإنقان : أما التعريض فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره نحو ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة ؛ كأنه غضب أن تعبد الصغار معه تلويحاً لعباديتها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً.

وَاعْتَفَرَ الْكَذِبَ بِالزِّيَادَةِ مُبَانِعًا بِمُسْتَحِيلٍ عَادَةً  
وَعِنْدَمَا يُخْشَى نَفُورُ وَلَدٍ أَوْ زَوْجَةٍ جَازَ ارْتِكَابُ الْفَنَدِ

قلت : قد يفهم مما مر أن ما في قصة داوود والخليل عليهما السلام من باب  
المعاريض وما في قصة الثاني يمكن أن يكون من باب الدفع؛ ففي القسطلاني :  
«كان رسول الله ﷺ — في كلمات إبراهيم الثالث التي قال — : «ما منها كلمة  
إلا ما حل بها عن دين الله» أي جادل ودافع. فانظر ذلك.

وفي المفيد : أنه يجوز الكذب لرد الباطل كما صرح به أحمد بن عبد العزيز  
اهلالي.

«واعتفر الكذب» الواقع «بالزيادة» التي لا تحمل حال كونه «مبالغا بمستحيل»  
جار «عاده» في المبالغة كجئتك ألف مرة قاصداً الكثير، فإن هذا لا يراد منه  
تفهيم المرات بعددها، بل تفهيم المبالغة، وإنما الكذب في المحتمل كقولك جئتك  
عشر مرات.

النووي : دليل جواز المبالغة وأنه لا يعد كاذبا خبر الصحيحين «أما أبو جهنم  
فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له» ومعلوم : أنه كان  
له ثوب يلبسه وأنه كان يضع العصا في وقت النوم وغيره. «وعندما يخشى نفور  
ولد» : صغير — كما في المفيد — «أو زوجة جاز ارتكاب الفند» يعني الكذب ؛  
استثلافا وجبرا لقلبيهما، ودفعاً لمفسدة نفورهما ونحوه.

وسئل مالك عن الرجل يكذب لزوجته وابنه تطيبا للقلب ؟ فقال : لا خير  
في الكذب.

وفي الخاتمة : أن في الكذب — تطيبا لحاظر الزوجة — قولين بالكراهة،  
والإباحة، وتعقب ابن ناجي قول الكراهة بأن السنة جوزت الكذب عليها.

المتاوي : الكذب للزوجة أن يعدها ويمنيها ويظهر لها أكثر مما في نفسه ليستديم  
صحبته، ويصلح به خلقها. وفي الإحياء : ومما يلتحق بالنساء الصبيان، فإن الصبي  
إذا كان لا يرغب في المكثب إلا بوعد أو وعيد وتخويف، كان ذلك مباحا. قال

لَكِنْ بَلَا تَمْسُحْ لِأَتَّخِذَ مَا لَيْسَ لَهُ أَوْ مَنَعَ حَقُّ لِهَمَّا  
وَإِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِكَذِبٍ عَنْ بَدَنِ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ كَذَبْتُ

شارحه : وإن كان كذبا في نفسه. «لكن بلا تمسح» أي تحسين للقول خدعا  
«لأخذ ما ليس له أو منع حق لهما» في صحيح مسلم عن أم كلثوم بنت عقبة :  
«ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيرا وينمي خيرا» قال ابن شهاب :  
ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب ؛ إلا في ثلاث : الحرب ،  
والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها.

النووي : أما كذبه لزوجته ، وكذبها له ، فالمراد به : إظهار الود والوعد بما  
لا يلزم ، ونحو ذلك ، فأما الخدعة في منع ما عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له  
أو لها فحرام بإجماع المسلمين ، ونحوه في القسطلاني ونقله ابن زكري عنه وعن  
العلقمي .

قلت : فإن كان هذا هو مأخذ الناظم فالصواب أن يزداد قبل البيت :

ففي حديث أحد الزوجين الآخر جاءت رخصة في المين  
لكن بلا تمسح .....  
..... إلخ .

فانظر متأملا .

وفي الإحياء : أن عمر أرسل إلى امرأة ابن أبي عذرة فقال : أنت التي تحدثين  
لزوجك أنك تبغضينه ؟ فقالت إنه ناشدني فتخرجت أن أكذب ، أنا أكذب يا أمير  
المؤمنين ؟ قال نعم فأكذبي ، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدا فلا تحدثه بذلك ،  
فإن أقل البيوت الذي يبنى على الحب ، ولكن الناس يتعاضون بالإسلام  
والأحساب . انتهى باختصار .

«وإن تعين» الكذب «طريقا لكذب» — الكاف اسم — أي لنحو دفع «عن  
بدن أو مال أو عرض كذب» أي وجب حينئذ في حق نفسه ، وكذا في حق غيره .

الشيخ زروق : لا خلاف في قبح الكذب وتحريمه في الجملة ؛ إلا أنه قد يباح  
لدفع الضرر في مواضع ، وربما وجب فيها ، ولا يجوز جلب منفعة بحال ، ومما يجب

وَالْخُلْفُ إِنْ بُرِّجَ بِهِ صَلَاحٌ لِلَّيْنِ هَلْ يُنْدَبُ أَوْ يُسَاحُ

فيه دفع الظلم عن نفسه وماله وستر عرضه، فإذا سئل عن معصية فعلها لم يجز له الإقرار بها، وكذا في حق غيره، إلا في موجب حكم بشرطه، والتعريض أولى. وفي الأحياء — بعد كلام — : فللرجل أن يحفظ دمه وماله الذي يؤخذ ظلما وعرضه بلسانه — وإن كان كاذبا —، وأما عرض غيره : فبأن يسأل عن سر أخيه فله أن ينكره.

وفي كتاب الأربعين : أن في معنى الخبر — يعني ما مر عن أم كلثوم — كَذِبَ الإنسان ليستر مال غيره عن ظالم أو إنكاره لسر غيره، بل إنكاره لمعصية نفسه عن غيره، فإن المجاهرة بالفسق وإظهاره حرام، وإنكاره جناية نفسه على غيره ؛ لتطيب قلبه، ثم إذا اضطر إلى الكذب فليعدل إلى المعارض، كان بعضهم ينكر ما قال فيقول : إن الله ليعلم ما قلت من ذلك من شيء، فيوهم النفي بحرف : ما، وهو يريد غير ذلك.

«والخلف إن يرج به صلاح للين هل يندب أو يباح» ؟ في الجامع : «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس...» إلى آخر الحديث الذي مر آنفا.

المنأوي : ينمي خيرا، أي يبلغه على وجه الإصلاح، ويقول خيرا، أي يخبر بما عمله الخبر عنه من الخير، ويسكت عما عمله من الشر، فإن ذلك جائز، بل محمود بل قد يندب، بل قد يجب، لكن في اشتراط قصد التورية خلف، وليس المراد نفي ذات الكذب، بل نفي إثمه، فالكذب كذب وإن قيل لإصلاح أو غيره، كذا قرره جمع.

وقال البيضاوي : ينمي خيرا، أي يبلغ خير ما يسمعه ويدع شره، نمت الحديث مخففا في الإصلاح، ومشددا في الإفساد، وإنما نفي عن المصلح كونه كذابا باعتبار قصده، وهذه أمور قد يضطر الإنسان فيها إلى زيادة القول، ومجاوزة الصديق طلبا للسلامة، ودفعاً للضرر، ورخص في اليسير من الفساد ؛ لما يؤمل فيه من الصلاح، والكذب في الإصلاح بين اثنين : أن ينمي من أحدهما إلى صاحبه خيرا ويبلغه جميلا — وإن لم يكن ممعه منه — بقصد الإصلاح.

النووي : أحسن ما رأيت في ضبط ما يباح من الكذب : قول الغزالي : الكلام

وَلَهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالْجِرْمَانِ قَوْلَانِ رَاجِحَانِ فِي الْإِيمَانِ  
بِغَيْرِهِ عَزٌّ وَجَلٌّ وَأَحْلٌ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِمَا الشَّرْعُ أَجَلٌ

وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا  
فالكذب فيه حرام ؛ لعدم الحاجة، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب ولم يمكن  
بالصدق فالكذب فيه مباح لمباح، وواجب لو واجب هـ.

وإنما يباح صريح الكذب ؛ إذا لم توجد عنه مندوحة، فإن وجدت كما إذا  
أمكن استعمال المعارض امتنع، وإذا لم تكن حاجة وضرورة فلا يجوز التعريض  
ولا التصريح جميعا ؛ ولكن التعريض أهون.

نعم : المعارض تباح لغرض خفيف كتطبيب قلب الغير بالمزاح كقوله ﷺ :  
« لا تدخل الجنة عجوز — وفي عين زوجك بياض — ونحملك على ولد البعير ».  
انظر ابن زكري.

« ولهم » أي للعلماء « في الكفر والجرمان » — بالكسر — يعني : الحرمة « قولان  
راجحان في الإيمان بغيره عزٌّ وجلٌّ » الخطاب : قال في التوضيح : والأظهر  
منهما : التحريم. وقال في الشامل : هو المشهور. وصرح الفاكهاني : بأن  
المشهور : انكراهه لكن موضع الخلاف عنده الحلف بما كان معظما في الشرع  
مثل : النبي والكعبة. وهذا إذا كان الخالف بهذه الأشياء المعظمة صادقا، وأما  
إن حلف بها كاذبا : فلاشك في التحريم ؛ لأنه كذب واستهزاء بالخلف به المعظم  
في الشرع، وربما كان كفرا — والعياذ بالله — إن كان في حقه عليه السلام ونحوه.  
انظر الخطاب. وفي حاشيته على الرسالة — بعد نقول — مانصه : تحصل من  
هذه النقول كلها أن الراجح من القولين في الحلف بغير الله التحريم، وكذا الحلف  
بالطلاق والعناق نقله كنون.

القسطلاني — عند حديث : « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » — هل النهي  
للتحريم أو التنزيه ؟ المشهور عند المالكية الكراهة، وعند الحنابلة التحريم، وجمهور  
الشافعية أنه للتنزيه، وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة، وقال غيره :  
بالتمييز، فإن اعتقد فيه من التعظيم ما يعتقد في الله حرم الحلف به وكفر بذلك  
الاعتقاد، وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاد تعظيم الخلف به على ما يليق به من  
التعظيم فلا يكفر بذلك، ولا تعتد بيمينه. « وأحل ذلك بعضهم بما الشرع أجل »

أَمَّا بِهِ جَلَّ فَلَا يُخْتَارُ إِهْمَالُهُ رَأْسًا وَلَا الْإِكْتَارُ  
قَدْ حَلَفَ النَّبِيُّ وَالْأَصْحَابُ فَإِنْ يُفْقَدَ فَالْحُكْمُ الْإِسْتِحْبَابُ

أي عظم كالنبي والكعبة، ففي بداية المجتهد : قال قوم : إن الحلف المباح في الشرع هو الحلف بالله وإن الخالف بغير الله عاص، وقال قوم : بل يجوز الحلف بكل معظم بالشرع هـ.

ابن حجر : قال العلماء : السرُّ في النهي عن الحلف بغير الله، أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده.

وفي الخطاب عن الذخيرة : قاعدة توحيد الله تعالى بالتعظيم ثلاثة أقسام : واجب إجماعا كتوحيده بالعادة والخلق والأوراق، وما ليس بواجب إجماعا : كتوحيده بالوجود والعلم ونحوهما فيجوز أن يتصف بذلك غيره إجماعا، ويختلف فيه كالحلف به تعالى فإنه تعظيم له، واختلف هل يجوز : أن يشرك معه غيره فيه ؟ «أما» الحلف «به جل فلا يختار» أي لا ينبغي «إهماله رأساً ولا الإكثار» منه حتى يصير عادة ودينا ؛ لما في ذلك من عدم التعظيم في الجانبين، ولا خلاف في كراهة الإكثار ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ «قد حلف النبي ﷺ «والأصحاب» بين يديه. في البخاري والموطأ : «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت». الزرقاني : ظاهره أن اثنين بالله مباحة ؛ لأن أقل مراتب الأمر الإباحة، وإليه ذهب الأكثر، وهو الصحيح نقلا ؛ لأنه ﷺ حلف كثيرا، وأمره الله به : ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ ونظراً لأنه تعظيم لله.

وفي المندخل : ونكثير الحلف لغير ضرورة من البدع الحادثة بعد السلف — رضي الله عنهم —، بل كان بعضهم يوقر أن يذكر اسم الله إلا على سبيل الذكر، حتى إذا اضطروا في الدعاء إلى من أحسن إليهم بالمكافأة له يقولون : جزيت خيراً خوفاً على اسم الله. «فإن يُفقد» الحلف بأن دعت إليه مصلحة «فالحكم الاستحباب». في الجامع : «احلفوا بالله وبروا وصدقوا فإن الله يحب أن يحلف به». المناوي : الأمر على سبيل الندب، إذا دعت إلى الحلف مصلحة. وقوله : فإن الله يحب أن يحلف به، أي إذا كان غرض الخالف طاعة كحث على

كُرْهٌ عَلَى كُرْهِ وَرَبُّهُ عَلَا      عَصَى مَنْ اقْسَمَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَا  
مُحَرَّمًا وَحُكْمُهُ أَنْ يَدْعَهُ      مُكْفَرًا يَمِينُهُ الْمُسْتَبْشَعَةُ  
وَجُوزُوا الْإِلْغَازَ فِي الْيَمِينِ      لَعْدَرُ كَسَخَطِ الْقَرِينِ

خير، ولا يعارضه : ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ...﴾ الآية لأنه في الإكثار، وبلا حاجة، فإنه مذموم، ومن ثم قيل علامة الكذاب : جوده يمينه لغير مستحلف، نقله ابن زكري. النووي : يستحب الحلف ولو بغير تحليف لمصلحة، كتوكيد مبهم وتحقيقه ونفي المجاز عنه. وقد كثرت الأخبار الصحاح في حلف النبي ﷺ في هذا النوع لهذا الغرض. وقد قلت :

من دون الاستحلاف إثباتُ الْحَلْفِ      يجوز واستحبَّاهُ شرعاً أَلْفُ  
إِنْ كَانَ فِي تَفْخِيمِ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ      الَّذِينَ أَوْ حَثُّ عَلَيْهِ ذَا صُدُورِ  
أَوْ كَانَ تَنْفِيْراً لِيُؤْخَذَ الْحَذَرُ      أَيْضاً مِنَ الْمَحْذُورِ. قال ابن حجر.

«كره» أن يحلف «على» فعل «كره» أي مكروه «وربه علا عصى من اقسام على أن يفعل محرماً» كشرب خمر، أو قتل نفس، أو سب من لا يجوز سبه «وحكمه أن يدعه» فلا يفعله — حال كونه — «مكفراً يمينه المستبشعة» شرعاً، وإن تجرأ ففعله أثم ولا كفارة عليه ليمينه «وجوزوا الإلغاز في اليمين» — بكسر الهمزة — ألغز في كلامه : عني مراده، ولم يبينه، وأضره على خلاف ما أظهره «لعذر كسخط القرين» ففي الميسر عن النوادر : أن ما كان من الإلغاز في اليمين لعذر من سخط أخيك، لما بلغه عنك فلا بأس به، وما كان لخدعة : فغموس.

النووي التورية والتعريض طريقان إلى السلامة من الكذب، ومعناهما : أن تطلق لفظاً هو ظاهر في معنى، وتريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ، لكنه خلاف ظاهره، وهذا ضرب من التغرير والخداع، فإن دعت إلى ذلك مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب، أو حاجة لا مندوحة عنها ؛ إلا بالكذب فلا بأس بالتعريض، وإن لم يكن شيء من ذلك كره، ولم يحرم، إلا أن يتوصل به إلى أخذ باطل، أو دفع حق فيحرم. مثال التعريض المباح : ما قاله النخعي — رحمه الله — إذا بلغ الرجل عنك شيء قلته فقل : الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء، فيتوهم السامع النفي، ومقصودك : الله يعلم الذي قلته. وقال أيضاً : لا تقل



من ظنُّ امرأ وعليه أقسما      وقال في ظني فقد تأثما  
 جعل أهل العلم ذا الوجهين      توفيقك اللهم ذا وجهين  
 وهو من يأتي بوجه نقرأ      ونقرأ يأتي بوجه آخر  
 فإن يرد الله جل مطلع      على سرائر الوري أن يطلع  
 على سرائرهما والتأثما      بينهما به فذئبا أما  
 وإن يرد والقصد إكسير العمل      راب تأثما فينعم ما فعل

لابنك أشتري لك سكرا، بل قل له : أرأيت لو اشتريت لك سكرا... ثم بعد أن ذكر أمثلة من ذلك... قال : ولو حلف على شيء من هذا وورى في يمينه لم يحث — سواء حلف به جل، أو بطلاق —.

وفي البيان : قد قيل إن معارضة القول جائزة في كل موضع، لما جاء عن بعض السلف : أن فيها مندوحة عن الكذب. والذي أقول به : إن ذلك مكروه ؛ لما فيه من اللغاز على المخاطب، فيظن أنه قد كذبه فيعرض نفسه بذلك إلى أن ينسب إليه الكذب، فتركه أحسن.

«من ظن أمرا وعليه أقسما و» قيد «قال في ظني» ونحو ذلك «فقد تأثما» : تجنب الائم، فلا شيء عليه — كما في الميسر عن التوضيح —.

«جعل أهل العلم ذا الوجهين» : مجاز عن الجهتين مثل المدح والمذمة لاحقية قاله الزرقاني. «توفيقك اللهم» — دعاء معترض بين مفعولي جعل — «ذا وجهين» : مذموم ومحمود «وهو من يأتي بوجه نقرأ ونقرأ يأتي بوجه آخر» في الموطأ : «من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه، وهؤلاء بوجه».

الزرقاني : فيظهر عند كل أنه منهم، ومخالف للآخرين ومبغض لهم، أو من يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء، وهؤلاء بحديث هؤلاء.

القرطبي : إنما كان من شر الناس ؛ لأن حاله حال المنافقين ؛ إذ هو يمتلق بالباطل وبالكذب، مدخل للفساد بين الناس. «فإن يرد» أي يقصد بذلك «والله جل مطلع على سرائر الوري» جملة معترضة «أن يطلع على سرائرهما وإنما بينهما به» أي بالاطلاع عليهما «فذئبا أما» : قصد، «وإن يرد» بذلك «والقصد إكسير

أَمَّا إِذَا جَامَلَ كُلُّ مَنَّهُمَا وَكَانَ صَادِقًا فَلَيْسَ ذَاهِمًا  
الْإِفْتَاءُ بِالضَّعِيفِ وَالتَّسَارُّعُ إِلَى الْفِتَاوَى مَنَعُوا وَمَنَعُوا

العمل» أي كيميأؤه — بكسر الكاف — وهي — كما في شرح رشد العاقل — :  
علم ينقل الشيء من حالة إلى حالة أعلى منها، كتصيير النحاس ذهباً أو فضة.  
ابن حمدون : هي : أن تدبر الفضة أو غيرها من الأجساد حتى تصير ذهباً.  
«رأب ذاهماً» أي إصلاح فسادها — مفعول يرد، والجملة بينهما معترضة — .  
«فنعلم ما فعل» يعني أنه إذا كان يقصد الإصلاح بذلك فحسن ؛ وذلك لأن  
النية تغلب العمل الصالح فاسداً، والفساد صالحاً كما في شرح الإحياء ؛ ولذا كان  
المباح ينقلب طاعة ومعصية بالقصد.

الزرقاني : قال القاضي عياض وغيره : فأما من قصد بذلك الإصلاح المرغوب  
فيه، فيأتي لكل بكلام فيه صلاح واعتذار لكل واحد عن الآخر، وينقل له الجميل  
فمحمود مرغوب فيه.

قال القرطبي : ذو الوجهين في الإصلاح محمود — وإن كان كاذباً — ؛ لقوله  
ﷺ : «ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس يقول قولاً خيراً وينمي خيراً». «أما إذا»  
دخل على متعادين و«جامل كلا منهما» أي عامله بالمجاملة «وكان صادقاً» في ذلك  
«فليس» منافقاً ؛ لعدم مخالفة السر العلن، ولا «ذاهماً» أي صاحب وجهين، فإن  
الواحد قد يصادق متعادين، ولكن صداقة ضعيفة، لا تنتهي إلى حد الأخوة ؛  
إذ لو تحققت الصداقة لاقتضت معاداة الأعداء ومصارمتهم. انظر الإحياء وشرحه.

وفي الدماميني والمساعد : أن ابن بري جَوَّز إضافة ذو لما يضاف إليه صاحب ؛  
لأنها بمعناه. وفي ابن حمدون عن المبرد : أيضاً جواز إضافتها للضمير ؛ لكن قال  
في البديع : لم يرد ذو مضافاً للضمير إلا بمجموعاً. وفي التسهيل : وربما أضيف  
جمعه إلى ضمير غائب أو مخاطب.

«الافتاء» — مصدر : أفتى بين الحكم، واستفتاه : سأله بيانه، والاسم :  
الفتوى بفتح الفاء وبالياء فتضم — «بالضعيف» منعه. قال الخطاب : ولا تجوز  
الفتوى ولا الحكم بغير المشهور، ولا بغير الراجح. وللنابعة — رحمه الله تعالى — :

إفتاء مستفتت تراه يغتري به توصلاً لغير جائز

فما به الفتوى تجوز المتفق عليه فالراجع سوقه نفس  
فبعده المشهور فالمساوي إن عدم الترجيح في التساوي.

«والتسارع إلى الفتاوي منعوا» في الجامع : «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار» المناوي : لأن المفتي مبین عن الله تعالى حكمه، فإذا أفتى على جهل، أو بغير ما علمه، أو تهاون في تحريره أو استنباطه، فقد نسب في إدخال نفسه النار ؛ لجراءته على المجازفة في أحكام الجبار ﴿اللَّهُ إِذْ لَكُمْ أَمْرٌ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾. الزمخشري : كفى بهذه الآية زجراً بليغاً عن التجوز في الفتوى، وباعثاً على وجوب الاحتياط فيها، وأن لا يقول أحد في شيء : جائز أو غير جائز ؛ إلا بعد إتيان وإيقان، ومن لم يوقن فليبتق الله وليصمت ؛ وإلا فهو مفتر على الله تعالى.

وقال ابن المنكدر : المفتي يدخل بين الله وبين خلقه، فلينظر كيف يفعل، فعليه التوقف والتحرز ؛ لعظم الخطر... إلى أن قال — بعد كلام — : وبما تقرر علم أنه يحرم على المفتي التساهل، وعليه الثبوت في جوابه — ولو ظاهراً — فلا يطلق في محل التفصيل فهو خطأ، وإذا سئل عن قائل ما يحتمل وجوها كثيرة، فلا يطلق، بل يقول إن أراد كذا فكذا، وينبغي : أن لا يفتي مع وجود شاغل لفكره كالقضاء.

كنون : ذكر العلامة الزياتي وغيره : أنه ورد أن المفتي يسأل يوم القيامة هل أفتى عن علم أو جهل ؟ وهل قصد نصحا أو غشا ؟ وهل قصد بفتواه وجه الله، أو الرياء ؟ وأنه قد جاء : «من كذب على عالم فكأنما كذب على الرسول، ومن كذب على الرسول فكأنما كذب على الله، ومن كذب على الله فليتبوأ مقعده من النار» «ومنعوا إفتاء مستفتت تراه يغتري» أي يقصد «به توصلاً لغير جائز» في نور البصر : من اتهم السائل : أنه أراد بالفتوى توصلاً إلى باطل فلا يفتيه، وإن كان لا بد من الفتوى، فلينبه فيها على وحوب اجتناب ذلك الباطل، كمن قتل له قتيلاً، وأراد إثارة الفتنة فيسأل هل لولي المقتول المطالبة بدمه ؟ فإذا أفتى أن له ذلك يذهب لقبيلة يتصر بها ويقول : أفتاني العلماء : بأن الطلب يجوز لي، فيزحف بهم إلى قبيلة القاتل، وتقع فتنة عظيمة، فهذا ترك الفتوى له أولى،

كذا الشهادة بِأمرٍ قد درى من كُنههِ خلاف ما قد ظهراً

وإن أفتي فيزداد في الجواب : إن كانت المطالبة تُؤدِّي إلى الفتنة فليس للولي المطالبة، وإن كانت عند الحاكم بموجب شرعي على وجه شرعي لا يتضرر به أحد من غير القاتل فله المطالبة، وكذا إن اتهم من سأل عن مسألة من البيوع أنه يقصد التوصيل للرباء، أو عن مسألة من الخصام أنه قصد اللدد، وأمثال هذا كثيرة، فمضى علم قصدهم اتخاذهُ سُلماً للخيانة فلا يساعدهم، بل يحتاط على أداء الأمانة على وجه يرضيه جل ؛ وإلا كان خائناً ممقوتاً — والعياذ بالله تعالى —.

وفي التسوي : أن من علم منه قصد التحيل للفجور، فإفتاؤه من تلقين الخصم الممنوع ؛ وإلا يعلم قصده أصلاً، أو علم قصده إلى رفع الظلم عنه أو إلى الخروج من ورطة يمين وقع فيها، فالإفتاء مشروع أو واجب ؛ لأن تركه من الكتمان.

«كذا الشهادة بأمر قد درى من كُنههِ أي عرف من حقيقة باطنه وخلاف ما قد ظهراً» منه، فلا يشهد مفت على مستفتيه عن أمر يتوَّى فيه، ولو أقر عند الحاكم أو قامت عليه بينة فرق بينه وبين امرأته، فمن حلف بالطلاق لا كلم زيدا، وكلمه بعد أيام مثلاً، وادعى نية ذلك عند الحلف، فإذا طلبت الزوجة المفتي ليشهد لها عند القاضي بما سمع من زوجها، لم يجز له أن يشهد عليه ؛ لأنه يعلم من باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها، ولو شهد لم يُفد، ومن حضر المفتي مثله.

تنمة : تحرم التسمية بالأسماء المختصة به تعالى كالرحمان والمهيمن، وبمالك الأملاك ؛ لأنها صفة لا تليق إلا به سبحانه، وكذا أمير الأمراء، وسلطان السلاطين، واختلف : في قاضي القضاة، وحاكم الحكام، ويقرب مما تقدم شمس الدين وشيخ الإسلام ونحوهما.

وكره الحارث بن مسكين : التسمية بأسماء الملائكة عليهم السلام.

وكره مالك التسمية باسم جبريل وميس.

ابن رشد : كره ميس للاختلاف فيه، هل هو من أسماء الله تعالى، أو القرآن ؟ أو هو بمعنى إنسان ؟ انظر ابن زكري.

وفي كشف القناع : أنه يمنع أن يطلق على الحق تعالى ليلي ولبنى وسعدى وأسماء ودعد وهند والكنز الأكبر، ونحو ذلك، وإن من خطأ العوام قولهم : كل ما يفعله الله خير ؛ لإيهامه نفي وجود الشر في العالم، وإن كل ما يكسبه العبد من المعاصي خير.

ومما ينهى عنه تناجي اثنين ففوق، دون واحد ؛ لأنه يحزنه، ولا بأس باثنين دون اثنين، وجماعة دون جماعة، إن أمنت الفتنة، وإذا أذن من يبقى — واحدا كان أو أكثر — للثنين في التناجي دونه أو دونهم فلا منع. انظر ابن زكري. والنهي عن التناجي نهي كراهة ؛ إلا أن يحصل خوف المنفرد، فيحرم كما في النفراوي. الهيتمي : علة النهي خشية إخافته وإيدائه — وإن كانا صديقين له —، وإذا كانت هذه هي العلة، لا يبعد أن يقال إن التكلم بحضرة الأصم كالتناجي ؛ لوجود الخشية المذكورة، وكذا يقال في متكلمين بلسان بحضرة من لا يعرفه، فإنه كالتناجي سواء بسواء فيحرم مثله.

وعد في الأحياء من آفات اللسان : الكلام فيما لا يعني، وحده : أن تتكلم بكلام لو سكت عنه لم تأثم ولم تستضر، وعد منها الفضول، وهو تناول ما لا يعني، والزيادة فيما يعني على قدر الحاجة، كتكرار ما لا فائدة في تكراره، والإتيان بلفظ مستغنى عنه، وذكر الله في غير محل التعظيم، كاللهم أخز هذا الكلب أو الحمار، ومنها : تكلف السجع والفصاحة، بل ينبغي أن يقتصر في كل شيء على مقصوده، ومقصود الكلام التفهيم للغرض، وما وراء ذلك تصنع مذموم، ولا يدخل في هذا تحسين ألفاظ الخطابة والتذكير من غير إقراط وإغراب، فإن المقصود منها تحريك القلوب وتشويقها وقبضها وبسطها، فإرشافة اللفظ تأثير فيه، فهو لائق به بخلاف ما يجري من المحاورات لقضاء الحاجات فلا يليق به السجع والتشديق. ومنها سؤال العوام عن غير ما كلفوا به من علم العقائد، كسؤالهم عن الحروف هل هي قديمة أو حادثة ونحو ذلك، انظر الإحياء وشرحه. وقد قلت :

قد جاء في الإحياء أن ترك الكلام في العلم قد لزم في حق العوام

وإنْ تُردَّ حِفْظُ اللِّسَانِ فاعْتَزِلْ      ولاحِظْ أنَّ سَعْيَهُ مِنَ الْعَمَلِ

فَشُغِلْ هَؤُلَاءِ بِالْعِبَادَةِ      وبالمعاشِ ارتضاهُ السَّادَةُ  
فخوضُهم في العلمِ لا عَلَى يَقَّةٍ      خيرٌ لهم منه الزُّنَى والسَّرَقَةُ  
لأسماءِ كلامُهم فيما لَه      تعلقُ بالرُّبِّ ذِي الْجَلَالَةِ  
نَقَلَ ذَاكَ سَنَنٌ لِلْمُهْتَدِينَ      فانظُرْهُ إِنْ كُنْتَ بِدِينِهِ تَدِينُ.

ولما فرغ الناظم من عد مناهي اللسان : ثَبَّهَ على ما يعين على التخلص من آفاته فقال : «وإنْ تُردَّ حفظُ اللسانِ فاعْتَزِلْ» إذ المقصود من الكلام : إفهام المخاطب والسامع، والمعتزل لا أحد معه يخاطبه ويسمعه. ولبعضهم :

لِقَاءُ النَّاسِ لَيْسَ يُقْبَدُ شَيْئًا      سوى الهَذَيَانِ مِنْ قِيلٍ وَقَالٍ  
فَأَقِلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا      لأخِذِ الْعِلْمَ أَوْ لِيَصْلَحِ حَالُ.

وقد قلت :

وَمَنْ يُرِدْ سَلَامَةَ الْأَذْيَانِ      وراحَةَ الْقُلُوبِ وَالْأَبْدَانِ  
فَلْيَعْتَزِلْ قَالِ الْجَنِيْدُ النَّاسَا      وَلْيَعْتَبِرْ بِالْوَحْدَةِ اسْتِنَاسَا.

وقال بعض الأكابر : الناس كالنار نخذ منها منفعتك واحذر أن تحرقك. «ولاحظ» استحضر بقلبك «أن سعيه من» جملة «العمل» الذي يثاب الإنسان به، ويعاقب عليه، فإن الغفلة عن ذلك هي التي توقع في آفاته، قال الأوزاعي : كتب إلينا عمر بن عبد العزيز : أما بعد فإنه من أكثر ذكر الموت رضي من الدنيا باليسير، ومن عد كلامه من عمله قل كلامه فيما لا يعنيه. واللهلالي :  
وكَلِمَا يَحْضُدُّهُ اللِّسَانُ      يَجِدُّهُ يَوْمَ الْجَزَا الْإِنْسَانُ.  
وفي المفيد عن عز الدين : أنه يحرم على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه.

انغرائي : حرص الإنسان على معرفة ما لا حاجة له به علاجه : أن يعلم أن الموت بين يديه، وأنه مسؤول عن كل كلمة، وأن أنفاسه رأس ماله، وأن لسانه شبكة يقدر أن يفتنص بها الحور العين، فإهماله وتضييعه خسران مبين.

هذا علاجه من حيث العلم، وأما من حيث العمل فالعزلة والسكوت.

وَقُلِّلِ الطَّعَامَ وَالذِّكْرَ أَدِمَ وَسُورَتِي قَدِرَ وَنَاسِ التَّزِمَ

زروق : إذا استوى الكلام والصمت في المصلحة فالمقدم الصمت.  
ابن زكري : تحرز بالاستواء : مما إذا ترجع أحدهما فالحكم له، وقدم الصمت  
عند الاستواء ؛ لما فيه من السلامة.

وفي الجامع : «أكثر الناس ذنوباً يوم القيامة أكثرهم كلاماً فيما لا يعنيه».  
المنائي : أي شغله بما لا يعود عليه منه نفع أخروي ؛ لأن من كثر كلامه  
كثرت سقطه، وجازف ولم يتحرر، فتكثر ذنوبه من حيث لا يشعر.

وفي حديث معاذ : «وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد  
الاستهم» وفي خبر الترمذي : مات رجل فقيل له أبشر بالجنة فقال المصطفى  
ﷺ : «أو لا تدري فلعله كان يتكلم بما لا يعنيه، أو يخل بما لا يعنيه» والإكثار  
من ذلك عده القوم : من الأغراض النفسانية، والأمراض القلبية التي التداوي منها  
من الفروض العينية، وعلاجه أن تستحضر أن وقتك أعز الأشياء عليك، فتشغله  
بأعزها وهو : الذكر. وفي ذكر يوم القيامة إشعاراً بأن هذه الخصلة لا تكفر عن  
صاحبها بما يقع له من الأمراض والمصائب.

«وقل الطعام» قال في الإحياء : أول ما يندفع بالجوع : شهوة الفرج، وشهوة  
الكلام، فإن الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام، فيتخلص به من آفات  
اللسان كغيبة وفحش وكذب ونميمة وغيرها، فيمنعه الجوع من كل ذلك، فإذا  
شبع افتقر إلى فاكهة فيتفكك لا محالة بأعراض الناس. «والذكر أدم» فإنه يمنع  
من الاشتغال بغيره ؛ إذ لا يمكنه اشتغاله بكلامين في وقت واحد، فالذكر مع  
تحصيله لفضيلة الذكر يحصل به حفظ اللسان عن الوقوع في آفاته. «وسورتي  
قدر وناس التزم» قال في النصيحة : فمن أراد السلامة من آفات لسانه : فليكثر  
من قراءة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ وسورة القدر.

ابن زكري : أما ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فلما اشتملت عليه من التعوذ بالله،  
والاعتصام به، والتحصن بذكره من وسوسة. وأما سورة القدر ؛ فلما اشتملت  
عليه من الإعلام بإنزال القرآن الذي هو شفاء ورحمة للمؤمنين، ومن ثم كثرت  
خواصها — والله أعلم.

قال في الشرح : واجعل ما ذكره فيه الحديث والعلماء نصب العين كخبر :  
«إن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً فيهوي بها في نار جهنم».  
أي يتكلم بكلمة شر يظنها هيئةً، وهي عنده تعالى جليلة.

وقالوا لو كان الكلام... إلخ، ولسانك أسدك، وحسبك ما ذكروا من ذم  
الفضول وخير : «لعله تكلم بما لا يعنيه» هـ.

الغزالي : ومن جملة ما لا يعني : حكاية الأسفار، وأحوال أطعمة البلاد  
وعاداتهم، وأحوال الناس وأحوال الصناعات والتجارات، وهو من جملة ما ترى  
الناس يخوضون فيه. وقد قلت :

ما ليس يعني وهو الفضول	قد حذّه زروق إذ يقول :
مالم تكن تدعو له ضرورة	وحاجة ولا يحض ضرورة
بل عم في الأقوال والأفعال	وفي العوارض التي بالبال.
والشيخ محمد بن قاسم بن منالي :	

وفي كلامك المباح يابذي	شغل الكرام الكاتبين بالذي
لا خير فيه ويحق لك أن	لا تؤذيتهم وأن تستحين
وفيه إرسال كتاب بالهدر	لربنا جل فخذ منه الحذر
وسوف تقرأه على رؤوس	الاشهاد عند الله يحذر
منقطعاً لحجة مجوساً	عن جنة قد راقى النفوساً
حين تلام وتغير لماً	ذا قلت بالله استعن لتسلماً.

وأصل هذا للغزالي في منهاج العابدين، ونقله في المدخل.

ولبعضهم وأصله للماوردي ونقله في المدخل أيضاً :

لا تتكلم دون حاج وضة	موضعه وفوق حاجة دعة
واختر من الكلام ما تكلم	به وإلا فالسكوت أسلم.

الجزولي : جميع ما يتكلم به الإنسان أربعة أقسام : ما ليس فيه إلا المضرة  
فيحرم، وما فيه مضرة ومنفعة فكذاك ؛ لأن مضرته ذهبت بمنفعته، وما ليس



وَالذُّكْرُ أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ      فَعَائِبُ الْمَوْسِرِ إِذَا لَمْ يُنْفِقِ  
أَتَى بِسَيِّئَيْنِ كُلِّ مَنَهُمَا      أَسْوَأُ مِمَّا خَلَّهَ بِهِ رَمَى  
عَصَى وَفَاتَهُ جَزِيلُ الْأَجْرِ      وَلَيْسَ يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي

فيه مضرة ولا منفعة فلا ينبغي الإكثار منه ؛ لئلا يذهب العمر باطلا، وما ليس فيه إلا المنفعة، فهذا هو المطلوب، فتلاثة أرباع الكلام لا خير فيها، والخير إنما هو في الربع.

وقال بعضهم : إذا رأيت قسوة في قلبك وَوَهْناً في بدنك وحرماناً في رزقك، فاعلم أنك تكلمت فيما لا يعنيك.

«والذكر أفضل من التصديق» في الترمذي وابن ماجه : «ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم — قالوا : بلى قال — ذكر الله» قال الحاكم في المستدرک : هذا حديث صحيح الإسناد. «فعائب الموسر» وفي نسخة : فلامز الموسر، والمعنى واحد «إذ لم ينفق أتى بسئين» أي أمرين قبيحين يذكرهما في البيت بعد «كل منهما أسوأ» : أفبح «مما خلَّه» الموسر «به رمى» من عدم الإنفاق «عصى» بعينه خلَّه «وفاته جزيل الأجر» بترك الذنب، وبذكره من أمره بإكثاره فقد تركه وهو موسر به ولا ينقصه، والموسر — وإن فاته ربح عظيم — لم يأثم ؛ إلا أن يقصر في فرض كما في الشرح «و» هو لا يدري بما وقع فيه، وليس يدري أنه لا يدري» فينوب. وفي الإحياء عن سهل : ما عصي الله تعالى بمعصية أعظم من الجهل. قيل يا أبا محمد : هل تعرف شيئاً أشد من الجهل ؟ قال نعم : الجهل بالجهل، وهو كما قال : لأن الجهل بالجهل يسد بالكلية باب التعلم، فمن يظن بنفسه أنه عالم فكيف يتعلم ؟ وكذلك أفضل ما أطيع الله به : العلم، ورأس العلم : العلم بالعلم، كما أن رأس الجهل : الجهل بالجهل، فإن من لا يعلم العلم النافع من العلم الضار اشتغل بما أكب الناس عليه من العلوم المزخرفة التي هي وسائلهم إلى الدنيا وذلك هو مادة الجهل ومنبع فساد العالم.

## فصل

وَمِنْ مُحَرَّمَاتِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ مَا أَوْجَبُوا تَلْوِينَهُ لِيُحْتَذَرُ  
فَكُلُّ مَنْطِقِي وَفِعْلٍ انْخَظَرُ يَجِبُ كَفُّ السَّمْعِ عَنْهُ وَالنَّظَرُ

«فصل : ومن محرمات سمع وبصر ما أوجبوا تلويينه، جمعه والنص عليه  
وكانهم خصوه بالذكر كما وقع في نصيحة زروق وفتح الحق وغيرهما ؛ «ليحتذر»  
منه «فكل منطقي» من زور أو غيبة أو نيمة أو قذف «و» كل «فعل المنظر يجب  
كف السمع عنه» راجع لمنطق، بل يجب النهي عنه بلسانه ويده إن قدر ؛ وإلا  
فبقلمه ومفارقة المجلس إن استطاع، وأما لو نهى بلسانه وقلبه يشتهي الاستمرار  
على ذلك فحرام. انظر الفراءوي.

قال في النصيحة : والمحارم السمعية عين المحارم اللسانية، فكل ما لا يجوز النطق  
به لا يجوز سماعه، فقد قال رسول الله ﷺ : «المستمع شريك القائل» وقال  
عليه السلام : — في السامع للغيبة — «أحد المغتابين»، ابن زكري : وهذا إن كان راضيا  
بقوله أو متمكنا من التكرير ولم يفعل. ول بعضهم :

تَحَرَّ مِنْ الطَّرِيقِ أَوْسَاطُهَا وَعَدُّ عَنِ الْجَانِبِ الْمُشْتَبَةِ  
وَسَمْعُكَ مِنْ عَنِ سَمَاعِ الْقَبِيحِ كَصَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ النُّطْقِ بِهِ  
فَإِنَّكَ عِنْدَ سَمَاعِ الْقَبِيحِ شَرِيكَ لِقَائِلِهِ فَاتَّقِ بِهِ.

تنبيه : في ابن حمدون عن تكميل التقييد عن ابن عرفة : ينبغي لمن هو بحثية  
القضاء أو الشورى فيما يعرض من الولايات الشرعية أن يسمع ما يذكر في بعض  
أبناء الزمان ممن يعتبر قوله وحده أو مع غيره بنية أن يبنى عليه أحكام التعديل  
والتحريم، لا بنية التفكه، وليس ذلك من سماع الغيبة، ومنع ذلك يوجب تعطيل  
الأحكام أو تولية من لا تحل توليته، ولولا هذا ما صح ثبوت تجريح راو ولا شاهد  
ولا غيره هـ.

ويؤيده حديث كان النبي ﷺ يسأل الناس عما في الناس، وأنه أمر بتزليل  
الناس منازلهم.

«و» كف «النظر» راجع لفعل، فالنظر إلى المعصية معصية.

وَهَكَذَا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يَكْرَهُ مَوْلَاهُ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ تُرَهُ

وللعلامة حبيب بن الزايد رحمه الله تعالى :

لَيْسَ يَحِلُّ أَنْ يُجَاءَ مَوْضِعُ يُصْرُّ فِيهِ مَنْكَرٌ أَوْ يُسْمَعُ  
وَمَنْ إِلَيْهِ صَوْتُهُ قَدْ وَصَلًا فِي بَيْتِهِ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَنْتَقِلَا  
لَكِنْ عَلَيْهِ الْاسْتِمَاعُ بِحَرْمٍ ذَكَرَ عَبْدُ الْبَاقِ ذَا وَسَلَمُوا  
قَالَ وَجَائِزُ دُخُولِ مَوْضِعٍ بِقُرْبِهِ مُحَرَّمٌ لَمْ يُسْمَعْ  
ثُمَّ مَحَلٌّ ذَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِزَالَةِ لِذَلِكَ الْمَنْكَرِ  
وَإِنْ يَكُنْ يَقْدِرُ أَنْ يَزِيلَهُ يَنْتَحِيزُ أَجْمَاعًا بِجِهَةِ لَهُ.

وفي جامع خليل : ولا يصغي سمعه إلى الملاهي والغناء والآلات، والنظر إلى ذلك كله حرام. التاودي : لأن ما يحرم فعله يحرم النظر إليه، ولأنه إقرار على المنكر. وفي الرسالة : ولا يجوز اللعب بالثرود ولا بالشطرنج ولا بأس أن يسلم على من يلعب بها، ويكره الجلوس إلى من يلعب بها والنظر إليهم. والكراهة للتحريم. انظر شروحها.

ابن زكري : ويحرم النظر في السحر والشعر المشتمل على محرم ونحوهما لقصد كتب ذلك ونسخه وإن لم يقصد تعلمه ولا فهم معناه، ويحرم النظر فيما ذكر لقصد تعلمه. «وهكذا» يجب كفهما «عن كل شيء يكره مولاه» : مالكه «أن تسمعه» في البخاري وغيره : «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صُبَّ في أذنيه الآنك» وهو — بفتح الهمزة الممدودة وضم النون — : الرصاص المذاب، وقيل الخالص من الرصاص، المناوي : وفيه وعيد شديد وموضعه فيمن يستمع لمفسدة كنيمة. أما مستمع حديث قوم لقصد منعهم من الفساد أو لينحرز من شرهم، فلا يدخل تحته، بل قد يندب، بل يجب بحسب المواطن، وللوسائل حكم المقاصد هـ. ولو تحدث قوم أمامك جهرا جاز أن تسمع حديثهم ولو كرهوا. انظر المفيد. «أو» مامن كُتِبَ وأمنعة ونحوها يكره مالكه أن «تره» عطف توههم جزم أن — ولو قل — كما في الشرح.

قلت : أو من الاكتفاء بالفتحة عن الألف. فيحرم النظر إلى ما ستر عنك من أمور الناس لأي غرض كان ستره ؛ لما في ذلك من التجسس المنهي عنه إلا

تَلَذُّذٌ بِالصَّوْتِ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ وَالْإِصْغَاءُ لِلْمَخُوفَةِ حُظْلٌ

ما يحرم عليهم ستره كمسروق من مال معصوم. ولا يجوز لمن أذن له في دخول بيت أن يحيل نظره فيه ؛ لأن رب المنزل قد يكون كارها لذلك، ولأنه قد يطلع على شيء لا يريد رب المنزل اطلاعه عليه، وقد يقع نظره على امرأة، كما في ابن زكري. فتح الحق : نعم لا تحرم إجمالة النظر في جداراته وكل ما ظهر في البيت مما ليس الشأن عند الناس إخفاؤه.

ويحرم النظر في كتاب الرجل بغير إذنه، ففي الجامع : «من اطلع في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما اطلع في النار» رواه الطبراني عن ابن عباس. قال المناوي — بإسناد حسن — : والمعنى أن ذلك يقربه من النار ويدنيه من الإشراف عليها ؛ ليقع فيها، فهو حرام شديد التحريم. وقيل معناه : فكأنما ينظر إلى ما يوجب النار، ويحتمل أنه عوقب في بصره ؛ لأن الجنابة منه كما يعاقب المستمع للحديث بصب الأتلك في أذنيه. وقد قلت :

وفي كتاب الغير يحرم النظر	بغير إذن لوعيد في تحيز
وليس ذا كل كتاب بلي قصير	على الذي فيه أمانة وسير
يكره ربه عليه الاطلاع	وقيل في كل كتاب ذاك شاغ
وذاك يفهم من ابن زكري	على النصيحة بدون فكر.

«تَلَذُّذٌ بِالصَّوْتِ» والكلام «ممن لا تحل له» حظل، كما في الرسالة، لأنه نوع من الاستمتاع كالنظر واللمس، ابن حمدون : لا فرق فيها بين أن تكون مكشوفة أو من وراء حجاب حرة أو مملوكة ذكراً كان الكلام أو تلاوة أو غير ذلك ؛ لأن الأذن كالعين منفذ لدخول الشيطان في القلب، قال الشاعر :

يا قوم أذني لبعض الحي عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحياناً.

ويجوز للرجل سماع غناء جاريته ، إذ لا يحرم عليه منها شيء لا من ظاهرها ولا من باطنها هـ. باختصار ويجوز سماع كلام من لا تحل عند أمن الفتنة — في الأصح — ، وإذا احتاجت المرأة إلى خطاب الأجانب فليكن بصوت غليظ لا رخيم. قال إبراهيم المروزي ؛ فتأخذ ظهر كفها بفيها وتجيّب، ويجوز لها أن تستفتي وتستشير الرجال. انظر الخاتمة «والإصغاء» أي الاستماع «للمخوفة» أي للأجنبية

الخوف التلذذ بصوتها «حظّل» ولا يجوز لها إسماعه لمن يتلذذ به. كما في فتح الحق وغيره.

وفي الخاتمة : ولا يجوز خروج النساء وتزيينهن بحيث يراهن الرجال أو يجدون رائحة طيبهن أو يسمعون أصواتهن يتلذذ حتى منع الشرع من خروجهن لمجالس الذكر والعلم — ولو في ما بينهن — خوف انقلاب الطاعة معصية، وحتى منع السفر لبلد جرت فيه العادة بعدم الحجب إن أمكن ؛ وإلا فليتحفظ جهده، ولا يجوز للرجل أن يترك زوجته يدخل عليها الرجال.

ابن حجر : مفاوضة الأجنبية سرا لا يقدح في الدين عند أمن الفتنة، ولكن الأمر كما قالت عائشة : «وأياكم يملك إربه كما كان عليه السلام يملك إربه».

وفيه أيضا : أنه لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عن الناس بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان مما يُخافَت به كالشيء الذي تستحيي المرأة من ذكره بين الناس. وقد قلت :

سُؤْلُ النِّسَاءِ عَنْ أَمْرِ دِينِهِنَّ      مَسْوَغٌ مَعَ كَلَامِهِنَّ  
فِي ذَا مَعَ الرِّجَالِ أَوْ فِيمَا إِلَيْهِ      يَخْتَجُنْ، قَفَّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِي عَلَيْهِ.

فائدة : في الموطأ : قال يحيى : سئل مالك هل يسلم على المرأة ؟ فقال : أما المتجالة فلا أكره ذلك، وأما الشابة فلا أحب ذلك. الزرقاني : خوف الفتنة بسماع ردها للسلام. النووي : إذا كانت النساء جمعا فيسلم عليهن الرجل، أو كان الرجال جمعا كثيرا فسلموا على المرأة الواحدة جاز إذا لم يخف عليه ولا عليهن ولا عليها ولا عليهم فتنة.

ابن حجر : قال ابن بطال : سلام الرجل على النساء وبالعكس جائز إذا أمنت الفتنة، وفرق المالكية بين الشابة والعجوز سدا للذريعة، ومنع منه ربيعة مطلقا. وقال الكوفيون : لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال ؛ لأنهن مُنْعَن من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة قالوا : ويستثنى المحرم فلها السلام عليه. المتولي : إن كانت أجنبية نظر إن كانت جميلة يخاف الافتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداء ولا جوابا، فلو ابتدأ أحدهما كره للآخر الرد، وإن كانت عجوزا لا يفتن بها جاز.

وَهَكَذَا النَّظَرُ لِلْجَبِيرِ بِعَيْنِ رَاضِي حَالِهِ التَّكْبِيرِ

وحاصل الفرق بين هذا والمالكية التفصيل في الشابة بين الجمال وعدمه، فإن الجمال مظنة الافتتان بخلاف مطلق الشابة، فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أس الفتنة هـ ببعض اختصار. النفراوي : نشئت المحرم والأجنبية المتجالة وما في معناها مما لا تميل إليها النفوس، وأما الشابة التي نخشى منها الفتنة فلا يشمتها الأجنبي إذا سمع حمدًا كما لا يرد سلامها، وللناظم : محمد مولود رحمه الله تعالى :

ثلاث النساء من زهنا	ومن تجلن وين بينا
شمت وحي ربة التجني	ورد وهي هكذا في الكل
وهل كذا من بين أو قل	كرة كما يكره بين الرجل
والفتن الرد وبعض حرما	رد الفواتن على من سلما
وبالعوض حرم سلام الرجل	على الحديث ولم يفصل
وهل لمن مر على خوالفا	حسن أو الأولى له أن يصدفا
نظم مصفى من نقول ابن حجر	وغيره مثل شروح المختصر.

قوله : على خوالفا، أي على نساء — جمع خالفة — «رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ» قال في الشرح : إن مر بنسوة ولم يخف فتركه أحسن، وفي الخازن أنه يسلم إن لم يخف فتنة. «وهكذا» حُظِلَ «النظر للجبر» — كسكيت — بمعنى الجبار وهو الذي يجبر الناس على ما يريد، من جبره على الأمر بمعنى أجبره «بعين راضي حاله التكبر» شرعا وبعين التعظيم وفي نسخة :

ونظر الجبر من عين الرضا بحاله ذنب فعنه أعرض.

فيحرم النظر إلى الجبارة بعين التعظيم والرضى بأحوالهم واتباعهم البصر تعظيما لهم كما في النصيحة، ابن زكري : لأن ذلك مخالف لما جاء به الشرع من هجرانهم ومقاطعتهم وبغضهم في الله من حيث أنهم أهل ظلم، والتعبيس في وجوههم لحديث ابن مسعود — رضي الله عنه — : «تقربوا إلى الله ببغض أهل المعاصي والفؤوم بوجوه مكفهرة واتمسوا رضى الله بسخطهم وتقربوا إلى الله تعالى بالتباعد عنهم».

وقال ابن عمر : لو صمت النهار لا أفطره وقمت الليل لا أنامه وليس في قلبي حب لأهل الطاعة وبغض لأهل المعصية ما نفعتني من ذلك شيء. وقال الشافعي — رضي الله عنه :

أُحِبُّ الصالحين ولستُ منهم وأرجو أن أنال بهم شفاعة  
وأبغضُ من بضاعته المعاصي ولو كنا سواء في البضاعة.

وتحرز بقوله : بعين التعظيم من النظر لهم بعين الاستخفاف والإنكار للقادر على ذلك، وليحذر صاحب هذا النظر أن يكون استخفافه وعنفه عن كبر وعجب والتذاذ بإظهار العلو والإدلال بالصلاح. انتهى ببعض اختصار.

ثم ذكر أن النظر إليهم مذموم وإن لم يعتقد الناظر تعظيمهم وذلك أن مشاهدة الفسق والفساق مهوّن أمر المعاصي ومبطل نفرة القلب منها.

قال ابن المسيب : لا تنظروا إلى الظلمة فتحبط أعمالكم الصالحة.

وعدّ ابن حجر في الزواجر : من الكبائر محبة الظلمة أو الفسقة بأي نوع كان فسقهم، وبغض الصالحين، وقال في فتاويه : إن الجلوس مع الفساق إيناساً لهم من المعاصي، وعده في الزواجر من الكبائر. ولشيخنا محمد سالم ابن ألبا رحمه الله تعالى :

مُجالِسُ أهلِ الفسقِ أَجَلُ ضرورةٍ مع الكره للفسق الذي منهم وقع  
سُترجى له قالوا النجاة فظالمون لذا القسطلاني إن ذا فيه قد لمع.

فائدة : قال في الفتح : والمداهنة محرمة، والمداراة مندوب إليها، والفرق بينهما : أن المداهنة معاشرة الفاسق، وإظهار الرضى بما هو فيه من غير إنكار عليه. والمداراة : هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ولاسيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك.

وفيه أيضاً : المداراة من أخلاق المؤمنين، وهي : خفض الجناح للناس، ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة.

كَنْظَرٍ تَعْظِيماً أَوْ إِزْرَاءَ لِلْأَغْنِيَاءِ أَوْ بَنِي غُبْرَاءَ  
وَنَظَرِ الْمَرْءَةِ مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ بِشَهْوَةٍ مِنْ وَاجِبَاتِ اجْتِنَابِ

«كنظر تعظيماً أو إزرء» أي احتقاراً «للأغنياء» — صلة نظر — «أو بني  
غبراء» أي الفقراء بنشر مرتب، وكذا النظر إلى المسلم بعين الاحتقار والازدراء.  
قال ميارة : وانظر هل هما مما نحن بصده من نظر العين ؟ أو هما من عمل  
القلب، وهو الظاهر ؛ إذ لا يحتاج إلى العين في ذلك.

«ونظر المرأة» وتأملها «من فوق الثياب بشهوة من واجبات الاجتناب» كما  
في الخطأب وغيره. وفي الخاتمة : ولا يجوز الجلوس بإزائها، والنظر إلى قامتها،  
وعن يحيى عليه السلام لا تكن حديد النظر إلى ما لا يحل لك، فإنه لن يزني  
فرجك ما حفظت عينك، فإن استطعت أن لا تنظر إلى ثوب المرأة التي لا تحل  
فافعل، ولا تستطيع ذلك إلا بإذن الله. وفي كشف القناع : من الأدب الفرار  
من النظر إلى النساء الأجانب، وما ألحق بهن — ولو بلا شهوة — وذلك لما في  
النظر إليهن من الآفات، وفي الخبر : «زنى العين النظر وزنى اليد اللمس» وفي المثل  
السائر : من أطلق ناظره أتعب خاطره. وحكى ابن القطان : الإجماع على أن  
العين لا تتعلق بها كبيرة ؛ ولكنها أعظم الجوارح آفة على القلب، وأسرع الأمور  
في خراب الدين والدنيا. ول بعضهم :

وإنك إن أرسلت طرفك رائداً      لقلبك يوماً أتعبتك المناظرُ  
رأيت الذي لا كله أنت قادرٌ      عليه ولا عن بعضه أنت صابرُ.

وقال آخر :

إذا لمْتُ عيني اللتين أضرتنا      بجسمي وقلبي قالتا لي لِمَ القلبُ  
وإن لمْتُ قلبي قال عيناك جرّنا      علي الرزّاءِ ثم لي تجعل الدنيا.

وما حفظ أحد بصره إلا حفظ الله عليه قلبه. وفي الحديث : «لا تتبع النظرة  
النظرة، فإن الأولى لك وليست لك الثانية» قال ذلك لعلي — رضي الله عنه —  
وفي الرسالة : وليس في النظرة الأولى بغير عمد حرج، وذلك بأن يقع بصره  
على حرام من غير قصد وغضّه سريعاً، وأما النظرة تعمداً فحرام — وإن كانت  
الأولى .



يَجِبُ غَضُّ الطَّرْفِ عَنْ كُلِّ مُبَاحٍ      يَجُزُّ رَأْيُهُ إِلَى مَا لَا يَبَاحُ  
مِيزَةً عَلَى كَرَاهَةِ نَظَرٍ      عَوْرَةُ ذِي الصَّبَا وَأُطْلِقَ اقْتَصَرُ  
وَالْقِسْطَ لَا يَنْبَغِي رَوَى عَنْ الْغُرَرِ      جَوَازُهُ إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ ذُو الصَّغَرِ  
قَالَ فِي سَوَاءٍ مَنْ لَا تُشْتَهَى      وَلَا تُمَيِّزُ خِلَافَ النَّبَاهَا  
وَالْقُرْطُبِيُّ لِلنِّسَاءِ أَنْ تَنْظُرُوا      عَوْرَةَ مَنْ لَمْ يَلْغُ اثْنِي عَشْرًا

«يجب غض الطرف عن كل مباح يجز رأيه إلى ما لا يباح» فلا يجوز النظر إلى وجه الأجنبية وكفها عند خوف الفتنة ولا إلى وجه الذكر إذا خيف بإدامة النظر إليه الافتتان، فيحرم بلا خلاف كما في التفراوي.

«ميزاً على كراهة نظر عورة ذي الصبا وأطلق» في ذي الصبا «اقتصر» أي اقتصر على كراهة... إلخ فقال: ويكره النظر لعورة الصبيان، وكذا في الحائطة.

«والقسطلائي روى عن الغرر»: العلماء «جواز» أي جواز نظر فرج الصغير «إن لم يميز ذو الصغر» فقد صححه المتولي وجزم به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب «قال» القسطلائي أيضاً: «وفي» نظر «سوءة من» أي صغيرة «لا تشتهى ولا تميز خلاف النباه» ففيه ما نصه: ولو نظر فرج صغيرة لا تشتهى جاز؛ لتسامح الناس بنظر فرج الصغيرة إلى بلوغها سن التمييز ومصيرها بحيث يمكنها ستر عورتها عن الناس، وبه قطع القاضي، وجزم في المنهاج بالحرمة، لكن استثنى ابن القطان الأم زمن الرضاع والتربية للضرورة هـ والسوءة — كما في المصباح — العورة وهي فرج الرجل والمرء سميت سوءة لأن انكشافها للناس يسوء صاحبها.

القرطبي: الصبي الصغير لا حرمة لعورته، فإذا بلغت الجارية إلى حد تأخذها العين وتشتهى سترت عورتها. عlish: يجوز للرجل نظر عورتها إلى خمس سنين.

العدوي: يجوز له نظر عورة من لا تشتهى بخلاف المطيعة ومن تشتهى.

وقد قلت :

الصَّغِيْرَةُ حَدُّ مَنْ لَا تُشْتَهَى      مَنْ سِتُّهَا خَمْسٌ فَسَتْ وَانْتَهَى.

«والقرطبي للنساء أن تنظرا عورة من» أي صبي «لم يبلغ اثني عشر» انظر هذا فالذي عزاه عبد الباقي والميسر والعدوي للقرطبي هو أنه يجوز نظرها لعورة غير المراهق. عlish: يجوز لها نظر عورته للمراهقة هـ وهي كما في الميسر ثلاث

وَأَنْ يَرَى أَبْدَانَهَا وَظَاهِرَةَ      وَلَوْ كَشَفْنَ مَا الْإِزَارُ سَاتِرُهُ  
وَهَلْ تَرَى مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَا يَرَى      مِنْ أُخْتِهِ الْمَرْءَ فَحَسِبْتُ أَوْ تَرَى  
كَمَا يَرَاهُ رَجُلٌ مِنْ آخَرَا      يَرَوْنَ مِنْهُمْ رُكْبًا وَسُرًّا  
وَلَا يَرَى مِنْهَا مَبُوءٍ وَجْهٍ وَكَفَّ      إِنْ أُمِنْتُ لِلْحَنْفِيِّ رَجُلًا أَضِيفُ

عشرة. الخرشبي : اللخمي : والمناظر ككبير وهذا يقتضي أن ما قبل المناظر للحلم لها نظر عورته، وهو يصدق بمن عمره نحو اثنتي عشرة سنة ؛ لأنه غير مناظر للحلم. العدوي : المراهق ابن ثلاث عشرة سنة، وابن اثنتي عشرة سنة ليس بمراهق. فلعل الصواب لو قال :

والقرطبي ما إن على النساء نظر عورة من ليس مُراهقاً حَظَرَ

«و» لا يمنع «أن يرى أبدانها وظاهره» أي القرطبي كما قال عبد الباقي «ولو كشفن ما الإزار ساتره» وهو ما بين سرّة وركبة. قال العدوي : لكن لا ينبغي ذلك، وإذا جاز له أن يرى منها ذلك جاز لها أن ترى منه ذلك كما في شرح الشبرخيتي. وفي الصاوي على الجلالين : اعلم أن الصبي إما أن لا يبلغ أن يحكي ما رأى وهذا عينه كحضوره، أو أن يبلغه وليس فيه ثوران شهوة وهذا كالخمر، أو يعرف أمر الجماع والشهوة وهذا كالبالغ باتفاق مالك والشافعي.

تنبيه : في العدوي أن نظر الرجل لعورة الذكر الغير البالغ الشامل للمراهق يستفاد جوازه من كلام علي الأجهوري وانظر في ذلك. ومثله رؤية المرأة البالغة عورة عبر البالغة مراعاة أم لا. «وهل ترى» المرأة حرة أو أمة «من أجنبي ما يرى من» نحو «أخته المرأة» أي كمرأى رجل من ذوات محاربه وهو الوجه والأطراف إلا لخوف لذة «فحسب» وهو الصحيح قال في المختصر : وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه. الرهوني : ظاهره أنه يجوز لها النظر إليه ولو لغير ضرورة. وذكر ابن جزى أن الخلاف الذي في نظر الأجنبي إلى وجهها وكفها يجري في نظرها هي إليه «أو ترى كما يراه رَجُلٌ مِنْ آخَرَا» ويُن مرآه منه فقال : «يروون منهم ركباً وسرراً» وكذا تراه من محرمها «ولا يرى» الأجنبي «منها» أي المرأة «سوى وجهه» ولا يدخل فيه أسنانها فلا يجوز نظرها كما في البناني والميسر. «وكف» فله رؤية ظاهر كفها وباطنها مكشوفتين ولو شابة بلا عذر من شهادة

وَهَلْ عَلَيْهَا السِّرُّ حِينَ تَحْتَسِي فُتُونَهُ أَوْ قَصْدَهُ لِللَّذَّةِ

أو طَبُّ أو نحو ذلك كالحاطب، وقيل ما لم يكن بالعينين كحل وباليدين خاتم أو سوار، وظاهر الرسالة المنع مطلقا إلا لعذر، وفي الميسر : وأما الأجنبي فلا يجوز له النظر إلى وجهها للذة، وكذا غيرها على الأصح إن كانت شابة إلا للحاطب أو طبيب أو شاهد. قال ابن جزري ويجوز أن يرى من المتجالة الوجه والكفين، ولا يرى ذلك من الشابة إلا لعذر ونحوه لسالم السنهوري.

النفراوي : وليس من العذر التعليم فلا يجوز النظر إلى وجه الشابة عند تعليم علم أو قرآن ولو بلا قصد للذة، ولعل وجهه أنه ينشأ عن مداومة النظر الالتذاذ غالبا وقد قلت :

ذاتُ الشباب لا يجوز النظرُ	لها لدى تعميمها بل يُحظرُ
سواءُ القسرَان والعِلْمُ	سواءُ فالمنعُ له عمومُ
ونظرُ الأمرِ عند عَدَمِ	تَلَذُّذٍ وشهوةٍ لم يحرمُ
والسويِ نظرُ الأمرِ رُبِّي	ولو بدون شهوةٍ للأمرِ
فقد رأى حرمتهُ صريحةُ	ذا في ابن زكري على النصيحة.

ثم محل جواز رؤية الوجه والكف إنما هو «إن أمنت» منها الفتنة فيحرم الخوف فتنة أو قصد للذة. العدوي : الفتنة المحنة والابتلاء، والمراد هنا الابتلاء باللذة. عيش : ولا يجوز للأجنبي لمس وجه الأجنبية ولا كفها فلا يجوز لهما وضع كفه على كفها بلا حائل. «للحنفي رجلا أضف» ابن جزري : أما الحرة فكلها عورة إلا الوجه والكفين وزاد أبو حنيفة القدمين. ونحوه في بداية المجتهد. القسطلاني : قال أبو حنيفة في أصح الروايتين عنه قدم المرأة ليس بعورة ؛ لأن المرأة مبتلاة بإبداء قدميها في مشيها ؛ إذ ربما لا تجد الحُف، وفي نسخة : قبل ورجل وضعف أي هذا القول ففي الميسر وغيره قبل والقدمين. «وهل عليها الستر» أي ستر الوجه والكفين «حين تحتسي» أي تحتسي «فتونه» برؤيتهما «أو» تحتسي برؤيته لهما «قصده» للذة» كما لابن مرزوق قائلا إنه مشهور المذهب ونقله الحطاب أيضا عن القاضي

ثالثها حَتَمَ على الجمال وهو لغيرهن ذو جمال  
والشافعية لديهم لا ترى منهم ولا يرون منها جوهرًا  
وجائز نظر غير سرّة ورُكبة من حرّة لمرة  
وقيل مرأى المرأة للقرائب وقيل مرآة من الأجانب

عبد الوهاب، أو لا يجب عليها وإنما على الرجل غض بصره، «ثالثها» التفصيل  
كما للمشيخ زروق فهو «حتم على الجمال» بالكسر جمع جملة ككرمة وكرام أو  
بالتفتح جمع جملاء كالعذراء والعذاري قال في الشرح على رأي من قاسه في فعلاء  
وصفاً هو والذي في التسهيل أنه محفوظ في نحو عذراء. «وهو لغيرهن ذو جمال»  
أي حسن شرعاً وطبعاً فيستحب. النفراوي : أقول الذي يقتضيه الشرع وجوب  
سترها وجهها في هذا الزمان لا لأنه عورة، وإنما ذلك لما تعورف عند أهل هذا  
الزمان الفاسد أن كشفها وجهها يؤدي إلى تطرق الألسنة إلى قذفها، وحفظ  
العرض واجب. وفي المفيد : قال الأبي قال العلماء لا يجب على المرأة أن تستر  
وجهها في الطريق. وإنما هو مستحب فقط، ويجب على الرجل غض بصره عنها  
هو وقال أيضاً لا خلاف أن فرض ستر الوجه ممّا اختص به أزواجه عليه السلام.  
«والشافعية لديهم لا ترى» المرأة «منهم» أي الأجانب «ولا يرون منها جوهرًا» :  
شيئاً من البدن، فمذهبهم حرمة نظر المرأة للرجال كما في عبد الباقي. وفي الضياء  
أن كل بدن الحرة عورة في أرجح قولي الشافعي ؛ فلا يحل لغير الزوج والمحرم  
النظر إليها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة. القرطبي: في قوله تعالى ﴿وَقُلْ  
لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ أمر الله سبحانه المؤمنين والمؤمنات بغض  
الأبصار، فلا يحل للرجل أن ينظر إلى المرأة ولا للمرأة أن تنظر إلى الرجل، فإن  
علاقتها به كعلاقته بها، وقصدها منه كقصده منها. «وجائز نظر غير سرّة وركبة  
من حرّة لمرة» وقيل ترى سرّة حرّة وركبتها حرّة كانت أو أمة ولو كافرة، وفي  
التوضيح عن المدخل أن الكافرة كالأجنبي ونحوه للزنا، وذكر الثاني عن  
القرطبي وابن عطية أنه لا يحل لها كشف شيء منها بين يدي الكافرة إلا أن تكون  
أمة لها. انظر الميسر. «وقيل» إنما ترى من الحرّة «مرأى المرأة للقرائب» : المحارم  
ومسيبته قريباً فتري منها الوجه والأطراف فقط «وقيل» ترى منها «مرآة من  
الأجانب» فتري الوجه والكفين إن أمنت الفتنة قاله ميارة. قال في المدخل :

وَمَنْظَرُ الْمَرْءِ مِنَ الْمَحَارِمِ مَا فَوْقَ نَحْرِ مَعَ زَنْدٍ قَدِمَ  
وَالسَّاقُ وَالصُّدْرُ لَدَى الزَّانِي وَالشَّافِعِيَّةُ مِنَ الزَّيِّنَاتِ  
وَكَالْمَحَارِمِ مِنَ الرِّجَالِ مَنْ عَدِمَ الْإِرْبَةَ فِي الْبَعَالِ  
كَالْهَرَمِ إِلَهُمْ وَبَعْضُ الْحُمَقَا إِنْ كَانَ تَابِعاً وَقِيلَ مُطْلَقاً

اختلفوا في المرأة مع المرأة هل حكمها حكم الرجل مع الرجل أو حكم الرجل مع الأجنبية أو حكم الرجل مع ذوات محارمه. وفي المفيد وكما يجب على المرأة الستر عن الأجنبية يجب عليها ستر ما بين سرتها وركبتها عن كل أحد غير زوجها ولو امرأة. وقول سحنون لا عورة مع المثل لم يجز به عمل أو هو مأول. «ومنظر المرأة من المحارم» نسبا أو صهرا أو رضاعا «ما فوق نحر مع زند» بالفتح على خلاف وأما العضد إلى المنكب فيحرم كما في الخطاب و«قدم» وفي المفيد عن زروق أنه يرى منها رؤوس الأكتاف والمرفقين وأنصاف الساقين لا الركبتين ونحوهما، وفي عبد الباقي : ليس له أن يرى ثديها ولا صدرها ولا ساقها. وفي جامع الكافي أنه لا ينظر إلى معصم ولا ساق ولا جسد.

وفي الرهوني عن بعض أشياخه : ليس له أن يرى ثديها ولا ساقها اتفاقاً، قال وهو الذي يدل عليه كتب أهل المذهب. وقد عمت البلوى في جميع الأقطار بكشف ذلك مع محارمهن وعدم المبالاة به فعلى المرأة أن يأمرهن بالستر، فإن غلب على ذلك فليقلد الشافعي القائل بجوار نظر المحرم لغير ما بين السرة والركبة ؛ لأن تقليد غير المذهب عند الضرورة أولى من الاستمرار على المحذور. «والساق والصدر لدى الزاني والشافعية من الزينات» الجائز إبدائها للمحارم ففي الميسر عن الزاني أن للمحرم أن يرى شعرها وصدرها وذراعيها وساقها وأنه المراد بقوله تعالى : ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ الآية وفي كتون عن القسطلاني : عورة الحرة عند المحارم عند الشافعية ما بين سرة وركبة.

«وكالمحارم من الرجال من عدم الإربة» : الحاجة «في البعال» الجماع وبزنته فله نظر الوجه والأطراف عند مالك وما عدا ما بين السرة والركبة عند الشافعي «كالهرم لهم» بالكسر : الشيخ الفاني «وبعض الحمقا إن كان تابعا» وهو من يتبعك وهمته بطنه كما في ابن جزري وقال إنه يشترط لرؤية غير الحرم شرطان :

وَهَلْ كُهُمْ أَيْضاً مَدِينَتَهَا السَّلَامُ      ثَالِثُهَا الْقِيحُ مَنْظَرًا كُهُمْ  
وَنَظَرُ لِسَرِّهِ وَرُكْبِهِ      مِنْ الْإِمَاءِ جَائِزٌ لِلْأَجْنَبِيِّ  
وَلَيْسَ فِي النَّظَرِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ      مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ غَيْرُ سَوَاءٍ

أحدهما كونه تابعا، والآخر أن لا يكون له إربة في النساء كالخصي والشيخ الغرم والأحق فلا تحور رؤيته للنساء إلا باجتماع الشرطين. «وقيل مطلقا» فتجوز الرؤية بأحد الشرطين انظر ابن جزري. وقال القرطبي بعد أن ذكر الاختلاف في معنى التابع إن هذا الاختلاف متقارب المعنى ويجتمع فيمن لا فهم له ولا همه يتنبه بها إلى أمر النساء. انظر بسط معناه فيه وفي الأحكام لابن العربي. الصاوي : الحق أن المراد بالتابع الشيخ الغرم الذي لا يشتهي النساء أو الأبله الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة هـ. وانظر هل الأولى لو قال : والتابع الذي في النساء لا أرب له من الرجال كالحرم هـ كالحرم إليهم ومن من حقا لم يدر بين جعفر وخزينا. فتأمل والله تعالى أعلم.

«وهل كهم» أي كالحرام «أيضا مديتها» : عبدها «السلم» لها أي الخالص ولو مكاتباً ففيه ثلاثة أقوال : منع رؤيته لها وهو للمشافعي، والجواز وهو لابن عباس وعائشه، «ثالثها» وهو ثالث «القيح منظرا كهم» فتجوز رؤيته لها، وإن كان نه منظر فيكره أن يرى غير وجهها، وأما من فيه شرك فيمنع ولو لزوجها، وأخرى من لا ملك لها فيه. «ونظر لسرر وركب من الإماء» وإن بشائبة إلا أن المبيعة كالحرّة كما في الخطاب عن القباب «جائز للأجنبي» وترى هي منه الوجه والأطراف فقط. الميسر : فإذا خيف من أمة فتنة وجب ستر بدنّها كما في التوضيح. وفي الكافي أنه يكره تأمل ثديها وصدرها وما يدعو إلى الفتنة منها هـ. ابن الحاج العلوي : والظاهر أن الكراهة بمعنى التحريم لأن وسيلة الحرام حرام. القرطبي : عورة الأمة ما تحت ثديها، ولها أن تبدي رأسها ومعصمها، وقيل حكمها حكم الرجل، وقيل يكره لها كشف رأسها وصدرها. «وليس في النظر بجمع عليه» أي على حرمة «من عورة الرجل غير سوائية» فلا يلزم الإنكار إلا فيهما وهما من المتقدم الذكر والأنثيان، ومن المؤخر ما بين الأليتين. الثاودي : لا خلاف أن

ومس فخذهم لديهم حُظُل ولكن الأصح في الكشف الثقل  
وليس بالجائز تردد النظر للمحرم الشبهة إلا يضرب

السواتين عورة يجب سترهما ويحرم النظر إليهما، وما فوقهما وما تحتها حريم لهما  
إلى السرة والركبة، وقيل السرة داخلة فيجب ستر ذلك. الخطاب : الذي تقتضيه  
نصوص المذهب أنه يجب على الرجل ستر ما بين ستره وركبته. وفي الكافي ولا  
يبغي أن يترك أحد لبس السراويل إلا من لا يقدر عليها إلا أن يكون مُحَرِّمًا  
فيكفيه مئزره. وقد قلت :

قد اشترى طه السراويل وهل لبسه قيل بلاء وبأجل.

وفي الكافي : ولا ينتصب الرجل عريانا لا ليلا ولا نهاراً. «ومس فخذهم  
حظُل» عبد الباقي : يحرم تمكين دلاك منه حتى على تشهير كراهة نظره ؛ لأن  
الجلس أشد من النظر «ولكن الأصح في الكشف الثقل» أي الكراهة قال في  
الرسالة : الفخذ عورة وليس كالعورة نفسها. ابن عمر : الفخذ عورة خفيفة  
يجوز كشفها مع الخاصة ولا يجوز في الجموع وقد كشفه النبي ﷺ مع أبي  
بكر وعمر وستره مع عثمان. وشهر في المدخل كراهة النظر له، واختار ابن القبطان  
حرمة كشفه والنظر له. ويحرم نظر فخذ المرأة قطعاً، ولو بعير شهوة انظر ابن  
زكري. وفي الخطاب عن القباب هل يجوز نظر الإنسان إلى فرج نفسه من غير  
حاجة كرهه بعض العلماء ولا معنى له، ولعله أراد أنه ليس من المروءة ؛ وإلا  
فلا مانع من جهة الشرع. «وليس بالجائز تردد النظر» وإدامته «للمحرم الشبهة»  
لغة في الشبهة «إلا» الحاجة إليه أو «لضربه» أي لضرورة كشهادة ونحوها قاله  
الخطاب وظاهره جوازه في متجالة ويقيد أيضاً بغير شهوة ؛ وإلا حرم حتى لبنته  
وأمه. قاله عبد الباقي. والمتجالة من لا أرب للرجال فيها ولا يتلذذ بالنظر إليها  
مأخوذة من التجلي وهو الظهور. قال الشيخ زروق : وفي معناها من لم ترزق  
من الجمال ما يحمل على النظر إليها والتلذذ بها. وفي الكافي ولا يجوز تردد النظر  
وإدامته إلى امرأة شابة من ذوي المحارم وغيرهن إلا عند الحاجة إليه أو الضرورة  
في الشهادة ونحوها، وإنما يباح النظر إلى النساء القواعد الثلاث لا يرجون نكاحاً،  
والسلامة من ذلك أفضل.

وَكُلُّ مَا جَازَ إِلَيْهِ النَّظَرُ نَظَرُهُ مَعَ تَلَذُّ يُحْظَرُ  
وَكُلُّ مَا نَظَرُهُ مُتَّبِعٌ نَظَرُهُ لَضَرِي مُتَّبِعٌ

وفي أجوبة عبد القادر العاسي أن المتجالات والقواعد والعجائز بمعنى، وذكر الخلاف في تفسير القواعد ثم قال هذا شرح اللفظ من حيث اللغة وقد اعتبر فيه علو السن لكن من غير حد، وأما من حيث جواز النظر إليهن فالمعتبر فيه قول ربيعة هي التي إذا رأيته استقدرتها من كبرها. قال الشيخ زروق — على قول الوغليسي : ولا يجوز نظر أجنبي إلى الوجه خوف الفتنة إلا أن تكون عجوزاً أو سوداء أو نحوها — ما نصه : يعني من الأوخاش التي لا يؤبه لهن ولا عبرة بالنظر إليهن، فأما عجوز تكون خيراً من الصغار وسوداء تشتت أكثر من الخرائر فلا يجوز النظر لهما.

«وكل ما جاز إليه النظر بالأصالة أمرد أو شيخاً أو امرأة محرماً أو صبياً أو أمة فإنما هو بغير شهوة، وأما «نظره مع تلذذ» أو خوف فتنة فإنه «يحظر» حتى نظر الرجل إلى ابنته وأمه كما في الخطاب. فتح الحق : النظر إلى الأمرد ونحوه إن كان مع شهوة اللمس فممنوع، وإن خلا عن ذلك إلا أن العين تبتغي النظر إليه كما تبتغي النظر إلى الخضرة والماء الجاري والحيل المسومة فلا منع حينئذ. وقوله مع تلذذ جعله في الشرح مصدر تلذذ بإبدال ثالث الأمثال ياء كتنظني في تظنن واستشهد بقوله :

إن الشباب الذي يجد عواقبه فيه تلذذ ولا لذات للشيب

ويرشد له قول العيني تلذذ أي التناذ مبتدأ خبره فيه وفي يس وغيره تلذذ بالنون مصارع لذ فحرر ذلك. «وكل ما نظره تمتع نظره لضرور» وحاجة «متسع» كما في الخطاب أيضاً، فيجوز للطبيب المطر إلى محل الداء لما يحتاج إليه من مداواته وعلاجه قال في الخاتمة : يجوز النظر إلى الشابة للطبيب إذا كان الداء في الوجه واليد والرجل، لا في الفرج فيمنع، وفي جوازه في بقية الجسد ومنعه خلاف، وفي الراقي نظر. النفراوي : يجوز للطبيب النظر إلى محل المرض إذا كان في الوجه أو اليدين قيل ولو بفرجها للدواء، كما يجوز للقابلة نظر الفرج قال التتائي ولي فيه وقفة إذ القابلة أنثى. انظر بقيته ثم قال : ومحل الجواز إذا لم يكن بخلوة بالمرءة.



وَمَسُّ ذِي الْحَرَمِ لِلْمَحَارِمِ      وَمَسُّهَا لَهُ بِرَأْيِ يَأْتِمِي  
 وَاَعْلَمَ بِأَنَّ حُرْمَاتِ الرَّأْيِ      لَا تَقْتِيدُ بِحُسْنِ الرَّأْيِ  
 فَمَقْلَتَيْكَ وَالْحَرَامَ إِنَّ يَبِينُ      كَوُوعُ عَجُوزٍ أَوْ حَرَاقِفُ يَفَنُ  
 تَمَّ صَوَانُ الْمَرْءِ مِنْ أَذْرَانِ      بَصَرِهِ وَالسَّمْعِ وَاللِّسَانِ

تنبيه : اللمس كالنظر كما في الشرح فلذا يحرم مس يد المحرم بلذة ويجوز للضرورة مس ما منع منه ففي المفيد عن الفتح أن من لا يحسن حلق العانة يجوز له أن يستعين بغيره بقدر الحاجة إن لم تكن له زوجة تحسن الحلق، لكن محل هذا إن لم يجد ما يتنور به فإنه يغني عن الحلق ويحصل به المقصود، وأنه يجوز تدارك أجنبية سقطت، أو كادت تسقط فيعينها على التخلص مما يخشى عليها منه.

«مس ذي المحرم للمحارم ومسها له برأي يأتي» أي يقتدي، فكما يجوز للمحرم نظر الوجه والأطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة كما في الدسوقي وعليش. وفي عيش أيضا : أنه يجوز لها لمس ماعدا ما بين سرّة وركبة منه، فيجوز لهما وضع كفه على كفها بلا حائل، وفي الصحيح : «كان النبي ﷺ يقبل بنته فاطمة» وفي أجوبة ابن الحاج العلوي : أن ما يجوز النظر إليه من المحرم يجوز لمسه بالقياس الأذون. فتح الحق : ومس الأجنبية في الوجه والكفين حرام ؛ لأن اللمس أشد من النظر، ويجوز في المحرم. وفي الصفّي : أن مصافحة المحرم لا تحرم على المعتمد بخلاف غير المحرم مطلقا : حصلت لذة أم لا. «واعلم بأن حرّات الرأْي لا تقتيد بحسن الرأْي» : المنظر الحسن قال تعالى : ﴿أَنَّا نَأْتِيكَ وَرِءْيَا﴾ فالعورة نظرها محرم — ولو لم تخش فتنة — «فمقلتيك والحرام» تحذير كما في نحو : رأسك والحائط.. أي باعد مقلتيك واحذر الحرام، أو احذر تلاقي مقلتيك والحرام. «إن ين» يظهر لك «كوع عجزوز» بالضم طرف الزند الذي يلي الإبهام، وأما ما يلي الخنصر فالكرسوع «أو حراقف يفن» محرّكة : الشيخ الكبير أو الفاني، والحرّاقف جمع حرقة عظم الحجة أي الورك. «تم صوان المرء» بالثلاث، وكذا الصبان ما يصبان فيه الشيء. شبه النظم بالصوان بجامع الحفظ. «من ادران بصره والسمع

من صَانَهُ سَلِمَ من تَفَاوَتْ يُصِيبُهُ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ  
جَمَعَهُ مُحَمَّدٌ مَوْلُودٌ أَنَالَسَهُ آمَالُهُ الْوُدُودُ

---

واللسان» جمع درن في الأصل الوسخ «من صانته» هذا الصوان أي حفظه «سلم  
من تفاوت» أي عيب ﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾ يصيبه من أحد  
الثلاثة المذكورة «جمعه محمد مولود أناله» أعطاه «آماله الودود» قال في المقصد  
الأسنى : الودود : هو الذي يحب الخير لجميع الخلق، فيحسن إليهم ويشتي عليهم،  
ووده تعالى إرادته الكرامة والنعمة. انتهى باختصار.

تم هذا التعليق والله الحمد ضحوة السبت لثلاث عشرة بقيت من جمادى الأولى  
عام 1418 ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل،  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
تسليماً.

— انتهى —

## فهرست الآلئ الحسن

- 5 ..... معنى الصلاة والسلام عليه صلّى الله عليه وآله
- 6 ..... فى الصمت سبعة آلاف خير
- 7 ..... آفات اللسان
- 8 ..... معنى الصادق المصدق
- 8 ..... المراد بمن وقى شر اثنين ولج الجنة
- 9 ..... معنى حديث ابن ينجى أحدا منكم عمله
- 10 ..... من محارم اللسان تزين ما شينه الشرع وذم ما زينه
- 11 ..... كان السلف يتحرزون من إعانة الظلمة
- 11 ..... تحرم حكاية قول لا يليق بالأنبياء
- 12 ..... جواز الحكاية لمصلحة شرعية
- 12 ..... لا يجوز التعرض للمتشابه إلا خلال التلاوة
- 13 ..... يمنع ذكر ما نال الأنبياء من أذى بحضرة العوام
- 13 ..... حكم التعرض لما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم
- 14 ..... يحرم لحن القرآن والحديث وحكم لحن غيرهما
- 14 ..... من لم يعتمد إفساد الحديث وعجز فى الحال عن التعلم
- 15 ..... يحرم إسراع بقراءة القرآن والحديث إذا أدى لللف ألفاظهما
- 15 ..... من لم يجد معلما فليقتصر على القراءة لنفسه دون إقرائه الغير
- 15 ..... لا يجوز شرح القرآن والحديث بالرأى ومعنى الرأى
- 16 ..... يمنع رفع الصوت على القرآن والحديث
- 17 ..... الأذكار الماثورة فى حكم القرآن والحديث فى حرمة اللحن الخ
- 17 ..... لا تجوز رواية أحاديث جوامع الكلم أو التعبد بالمعنى
- 17 ..... شروط رواية الأحاديث بالمعنى
- 18 ..... يحرم العمل بالحديث الموضوع وروايته إلا مع تبين وضعه
- 19 ..... لا يجوز تحريم ما أحل الله

19	..... يحرم الأمر بالذنب
19	..... لا يجوز للإنسان أن يحدث بكل ما سمعه
20	..... حرمة الوعد مع نية الخلف وجواز الخلف لعارض
21	..... الكلام على العين
22	..... تعريف المن
22	..... الكلام على أذى المسلمين
23	..... من اغتاب أباً يلزمه تحلله وتحلل بنيه
23	..... يحرم إفشاء سر المؤمن وضابط ذلك
24	..... معنى إذا حدث الرجل يحدث ثم التفت فهي أمانة
24	..... الأخوة تفتضي كتم سر أخيك ولو بالكذب
24	..... حرمة التجسس
25	..... الكلام على المدح
27	..... الكلام على تحدث المرء بكراماته
28	..... الكلام على تزكية المرء لنفسه
28	..... معنى إذا سمعت الرجل يقول هلك الناس
30	..... الكلام على التهمة
31	..... الكلام على الغيبة
34	..... كتمان السر بعد موت صاحبه
34	..... لا تجوز الشماتة بمؤمن ابتلاه الله
34	..... الكلام على تمنى الموت
35	..... الكلام على المزاح
36	..... لا يجوز كتم فضل الله
36	..... حرمة إفساد تخلق المرأة على زوجها
36	..... خطورة الطلاق وكثرة مفسده
37	..... حرمة الشفاعة في حد من حلود الله تعالى
37	..... حكم رد من تشفع بالنبي ﷺ
37	..... الكلام على تعلم العلم لأجل المال ونحوه
38	..... حرمة إباحة الأعراض

38	لا يفحش المؤدب في السب .....
39	إثم من خاصم عن خائن .....
39	الكلام على تفسير الرؤيا .....
40	حرمة الافتخار بالأنساب .....
40	الكلام على السباب .....
42	تذكير الغضبان بالله أو الرسول .....
42	الكلام على ما لا يجوز من الدعاء .....
43	الكلام على سؤال الناس أمواتهم .....
44	الكلام على طلب المرأة زوجها الطلاق .....
44	حرمة الإكثار من سؤال الآخرين عن أحوالهم .....
45	حرمة سؤال الكاهن عن الغيب .....
45	العراف هو الذي يعمل «لكزانته» .....
45	حرمة طلب المدح بما ليس فيك .....
45	لا يجوز رفع الصوت بالصياح عند المصائب .....
46	الكلام على الغناء والسماع .....
47	الكلام على الجدل .....
49	الكلام على الخصام .....
50	مالا يحل سماعه لا يجوز إسماعه .....
51	حرمة تشبه الرجال بالنساء وعكسه .....
51	لا تضاحك المرأة غير ذي محرم .....
52	تزغريت النساء لأجل الفرح .....
52	ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن .....
52	الكلام على التغزل على النساء .....
53	الكلام على اللعن .....
54	الكلام على انتساب المرء لغير أبيه .....
54	الكلام على التبرؤ من القرابة .....
55	الكلام على التلفظ بالفحشاء .....
55	الكلام على الكذب .....

- 62 ..... الكلام على الخلف بغيره تعالى
- 63 ..... الكلام على الخلف به تعالى
- 64 ..... الكلام على التورية في الخلف
- 65 ..... الكلام على ذي الوجهين
- 66 ..... الكلام على الفتوى
- 68 ..... حرمة الشهادة بأمر علم من حقيقته خلاف الظاهر
- 68 ..... لا تجوز التسمية بالأسماء الخاصة به تعالى كالرحمن
- 69 ..... يمنع أن يطلق عليه سبحانه ليلي ولبني وسعدى
- 69 ..... الكلام على التناجي دون الواحد
- 69 ..... الكلام على ما لا يعني
- 70 ..... ما يعين على حفظ اللسان
- 72 ..... تكملة الكلام على ما لا يعني
- 73 ..... جهالة من يشتغل عن الذكر بلمز الموسر بعدم الإنفاق
- 74 ..... فصل في محارم السمع والبصر
- 74 ..... يجب كف السمع والبصر عن كل محرم
- 74 ..... لا يتجني النهي عن المنكر باللسان إذا كان القلب يشتهيه
- 74 ..... على القائم على الولايات العامة أن يسمع عيوب الناس
- 75 ..... حكم القدوم على موضع به منكر
- 75 ..... يجب كف السمع والبصر عما يكره صاحبه سماعه أو رؤيته
- 76 ..... حكم النظر في كتاب الرجل بغير إذنه
- 76 ..... لا يجوز التلذذ بصوت الأجنبية
- 76 ..... يجوز سماع كلام الأجنبية عند أمن الفتنة
- 77 ..... تحرم الخلوة بالأجنبية إذا احتجبت أشخاصهما عن الناس
- 77 ..... حكم السلام على المرأة وسلامها على الرجال
- 78 ..... يحرم النظر إلى الجبابة بعين التعظيم
- 79 ..... لا بد من حب أهل الطاعة وبغض أهل المعصية
- 79 ..... من الكبائر محبة الظلمة أو الفسقة
- 79 ..... الكلام على المداينة والمداراة

80	حرمة تعظيم الأغنياء واحتقار الفقراء .....
80	لا يجوز نظر الأجنبية من فوق الثياب بشهوة .....
80	العين أعظم الجوارح آفة على القلب .....
80	النظرة الأولى الجائزة إنما هي الكائنة من غير قصد .....
81	الكلام على نظر عورة الصبي .....
81	الكلام على نظر عورة الصغيرة وحد من من لا تشتهى .....
81-82	حكم نظر المرأة إلى عورة الصبي والعكس .....
82	ما يجوز أن تراه المرأة من الأجنبي .....
82	ما يراه الرجل من الرجل .....
82	ما يجوز للرجل رؤيته من الأجنبية .....
83	لا يجوز للأجنبي لمس وجه الأجنبية ولا كفها .....
83	الكلام على ستر المرأة لوجهها (النقاب) .....
84	الكلام على ما تراه المرأة من المرأة .....
85	ما يراه الرجل من ذوات محرمه .....
85	ما يلحق بالمحارم في باب نظر الأجنبية .....
86	الكلام على عورة الرجل .....
87	لا يجوز تردد النظر إلى المحرم الشابة .....
87	تعريف المتجالة .....
	كل ما جاز نظره أصلاً يحرم نظره مع تلذذ وكل ما حرم نظره أصلاً
88	جاز نظره للضرورة كالتطبيب مثلاً .....
89	يحرم لمس المحرم مع تلذذ ويجوز تدارك أجنبية سقطت .....
89	من المحارم تابع للنظر فما جاز نظره جاز مسه .....
89	حرمة النظر غير مقيدة بكون المرء حسناً .....
89	خاتمة الكتاب .....
91	المهرست .....



الإيداع القانوني رقم 1998/595